



سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٩)

استراتيجية التدمير

آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه

(الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)

باسيل يوسف بجك
حسن عبيد عيسى
حميد حمد السعدون
رشيد عمارة ياس الزيدي
عبد علي كاظم المعموري
فاضل الربيعي
محمد السعيد ادريس
نبيل جعفر عبد الرضا

استراتيجية التدمير

آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه

(الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)





مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٩)

استراتيجية التدمير

آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه

(الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)

باسيل يوسف بجك — عبد علي كاظم المعموري
حسن عبيد عيسى — فاضل الربيعي
حميد حمد السعدون — محمد السعيد ادريس
رشيد عمارة ياس الزيدي — نبيل جعفر عبد الرضا

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)/ باسيل يوسف بجك... [وآخ.].

١٦٦ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٩)

ISBN 9953-82-082-1

١. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). ٢. الهوية الوطنية ـ العراق. ٣. المقاومة العراقية. ٤. العراق ـ الظروف السياسية. ٥. الفساد ـ العراق. ٦. النفط ـ العراق. ٧. أسرى الحرب، تعذيب ـ العراق. أ. بجك، باسيل يوسف. ب. السلسلة.

956.70443

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

القسم الثالث
النهابون وآليات الفساد

مقدمـــــــــة

وتمضي أيام الاحتلال قاتمة السواد، تعصف بمصير العراق وشعبه، وتقود المنطقة إلى كارثة قومية وإقليمية لم تشهد لها مثيلاً منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، إذ يتقدم المشروع الاستعماري مرة أخرى حاملاً معه خرائط جديدة مماثلة لسايكس ـ بيكو تهدف إلى تمزيق قطر عربي وإخراجه من دائرة النضال من أجل الوحدة وفي الكفاح في سبيل فلسطين، وتسعى لتدمير قواه المحلية وإمكاناته العلمية والمادية.

وصورة العراق في ظل الاحتلال وتداعياته لا يمكن تشكيل أبعادها من دون الاحاطة بمجمل التطورات التي رافقت مشروع العدوان على أرض العراق وسيادته، والقوى التي تقف وراء ذلك العدوان وغاياته. فقد أعاد الاحتلال ومخططاته الشريرة، العراق إلى حقبة ما قبل الاستقلال، يرافق ذلك فوضى عارمة في الإدارة وفساد في كل المستويات، ونهب منظم لثرواته، والأخطر من ذلك كله، تكريس مخطط صهيوني ـ أمريكي لتفعيل الاحتراب الداخلي وفق أجندة الطائفية والمحاصصة والعمل على توزيع النفوذ بين القوى الإقليمية، وتصفية الدولة العراقية التي يمتد عمرها إلى سنوات الاستقلال مطلع القرن الماضي، عبر تدمير عناصر الدولة السيادية ومرتكزاتها الوطنية.

وإذ تقلب الطاولة على مخططات الاحتلال بالانكشاف السريع لأهدافه المعلنة وغير المعلنة، وهي أهداف صهيونية أولاً، وأمريكية تسعى للهيمنة والسيطرة على موارد البلد، النفط، ثانياً، فإن الرد الذي جاء سريعاً ومعبراً عن المكنون القومي الأصيل والثابت للشعب العراقي هو في تفجر المقاومة الوطنية المسلحة، وإغراق قوى الاحتلال، وما رافقها من عملاء ومنتفعين، في مستنقع لا خلاص منه، وإنزال الضربات الموجعة بقوى الاحتلال العسكرية، وتزايد خسائره البشرية والمادية. كل ذلك يعيد المعادلة إلى وضعها التاريخي الصائب، فلم تعد الوسائل

المدججة بأحدث الأسلحة، قادرة على كسب المعارك، بل إن الإرادة الثابتة والاستعداد للعطاء والتضحية، هي الأقدر على حسم المعارك وتقرير الواقع على الأرض، إلى جانب ما يضيفه تداعي القوى القومية والإنسانية بالوقوف مع كفاح الشعب العراقي العادل والبطولي لاستعادة حريته ودحر المشروع الاستعماري وإفشال أهدافه الشريرة.

ومركز دراسات الوحدة العربية الذي كان في المقدمة دوماً ثابتاً في الموقف للدفاع عن قضايا الأمة ومصالحها الأساسية، ليس باعتبار قضية العراق تتوافق وأهدافه الفكرية والقومية فحسب، بل لأن مخطط احتلال العراق يتجاوز بغاياته بلداً بذاته ويستهدف نزع إرادة المقاومة والثبات من كل عربي، وفرض المشروع الصهيوني على الأمة حاضراً ومستقبلاً؛ إن المركز إذ يعيد إنتاج تناول موضوع العراق عبر الدراسات والبحوث من جوانبه المختلفة، إنما يسهم في تعزيز العمل القومي والإنساني لنصرة شعب العراق وقضيته العادلة ويكشف عن أبعاد المخطط ونياته الشريرة ليس ضد العراق فحسب، بل الأمة العربية والإنسانية جمعاء.

وفي هذا الكتاب يسلط الضوء على طبيعة المخطط الأمريكي ـ الصهيوني ضد الأمة العربية الذي هو في الواقع حصيلة خبرة متراكمة في الإرث الاستعماري، تضع في اعتبارها الأول إثارة النزاعات والاحتراب الداخلي وتنظيم حملات مستمرة لتسويق الرعب والخوف من أجل كسر إرادة المقاومة وفرض الاخضاع والاستسلام. ولكن السحر انقلب على الساحر، وسقط الوحش في شبكة عنكبوتية يصعب الخلاص منها إلا بالهروب والهزيمة تجنباً لخسائر تزداد كل يوم بفعل اتساع المقاومة الوطنية، وضغوط دولية تتطور يوماً بعد آخر، ورأي عام أمريكي داخلي يدين الحرب ويدعو إلى تصويب الوضع المتفاقم والباهظ التكاليف على مستوى الخسائر البشرية والمالية، وما يشكل ذلك من مخاطر على الأمن القومي الأمريكي مباشرة.

وليس فائض الموت في البرنامج الأمريكي ـ الصهيوني عبر جريمة الحرب والاحتلال وتدمير العراق سوى منعكس لأزمة النظام الرأسمالي وعقدة التوسع والهيمنة الأمريكية. وسيكشف المستقبل أن تصاعد المقاومة الوطنية في العراق لا يمثل رد الفعل الطبيعي على واقعة الاحتلال فحسب، وإنما بداية تراجع فكرة الهيمنة، فالمبررات التي سيقت لتبرير الحرب كانت أقدامها واهنة ومن القش، والأدوات المستخدمة لإدامة فعل الحرب تتكسر في ميدان الصراع ولم يتبقَ للولايات المتحدة، ومن خلفها الصهيونية العالمية، سوى تجرع المزيد من الخسائر وصولاً إلى هزيمة المشروع التوسعي بأسره.

إن أهداف الاحتلال لا تتوقف عند حدود احتلال الأرض، بل إنها تسعى نحو احتلال العقول وفرض ثقافة الإخضاع السياسي وتكريس الفساد السياسي والمالي، وممارسة أقصى درجات القمع والترهيب، سواء عبر نماذج التعذيب الوحشية في السجون (سجن أبو غريب وبوكَا وغيرهما)، أو من خلال حملات القمع الوحشية التي تطول مدن العراق دورياً. ولكن الحقيقة التي تغشي بصيرة وبصائر المعتدين ويتجدد سطوع بريقها في كل يوم، هي تصاعد دور المقاومة الوطنية وتحقيقها أهدافها وفق برنامج معلن سيقود في نتيجته إلى ضمان النصر النهائي والحاسم بهزيمة الاحتلال وفشل برنامجه واستعادة العراق وشعبه حريته وسيادته.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

فائـض المـوت فـي برنامـج احتـلال العـراق

الفصل الأول

صندوق باندورا العراقي: أقفاص ووحوش (صورة العالم السفلي للاحتلال الأمريكي)

فاضل الربيعي[*]

«في ظل الاحتلال الذي جلب الحرية إلى العراق، هناك أكثر من ١٠٠٠ سجن».

الواشنطن بوست، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٥.

«في هذه اللحظات وصل اللواء الركن محمد ذو الفقار مدير عمليات وزارة الداخلية واطلع على واقع الحال. وقال لهم: لماذا هذا التعذيب؟ حتى وإن كانوا مجرمين فالقضاء هو المسؤول عن إصدار الحكم بحقهم. في هذه الأثناء قام احد المعتقلين . . . وأخذ يصرخ: كل هؤلاء المعتقلين أحسن مني، قوات الحسين من مغاوير الداخلية قامت باغتصاب زوجتي أمامي وأمام إخوتي الأربعة الموجودين معي في المعتقل حالياً، مع العلم أنني من عائلة شيعية وليس لي صلة بالإرهاب . . ».

مقتطف من رسالة اللواء جواد الرومي قائد قاطع الرصافة في وزارة الداخلية إلى رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري[1].

في الأسطورة الإغريقية تعرض إلهة الشر «باندورا» صندوقاً مليئاً بالهدايا الثمينة، وتطلب من البشر تقبلها. ولأن الهدايا ذات إغراء خاص، فإن البشر يتقبلون الصندوق العجائبي وهم سعداء. ولكن ما إن يباشروا فتحه حتى تنطلق الشرور

(*) باحث عراقي مقيم في هولندا.

(١) «وثيقة سرية للجعفري تكشف تفاصيل التعذيب في معتقل الجادرية،» (وثيقة خطية منشورة على موقع الملف.نت < http://www.almalaf.net > بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٥).

والآثام والخطايا والموبقات من حولهم في كل مكان[٢]. بعد نحو ثلاث سنوات من الاحتلال، وأكثر من ٣٠ ألف قتيل في صفوف المدنيين[٣] وعدد لا يحصى من فضائح التعذيب والاغتصاب والقتل والإهانات في أبو غريب وبوكا والجادرية وسجن المطار، وبعد عشرات العمليات العسكرية التي استخدم فيها الأمريكيون كل أنواع الأسلحة الفتاكة ضد العزل من المدنيين؛ بما فيها سلاح «الصبيان ذوي السيقان الطويلة»[٤] الذي تم تجريبه لأول مرة في الفلوجة وأدى إلى موت جماعي للسكان في أحياء عديدة من المدينة؛ لا يبدو أن ثمة فارقاً له أهمية تذكر، بين «صندوق باندورا»[٥] هذا الذي أرسلته إلهة الشر، وبين هدايا السيد جورج دبليو. بوش إلى العراقيين في التاسع من نيسان/ ابريل ٢٠٠٣.

في كل يوم تنطلق من الصندوق شرور لا عد ولا حصر لها. التعذيب لا يزال مستمراً والقتل الإجرامي في ذروته. أما الفوضى ففي ريعان صباها تعبث بكل شيء من دون أي رادع، بينما الانفلات الأمني يغدو أكثر شبهاً بنوع من حرائق الغابات التي تنعدم معها تقريباً أي إمكانية للسيطرة على الوضع. ومع ذلك لا يزال الأمريكيون وأنصارهم يقولون بشيء من العنجهية الممزوجة بمشاعر الفخر، إن الغزو جلب للبلاد أخيراً المنافع التالية: ما يزيد على ٢٨٠ صحيفة محلية ومئات الإذاعات وعدد كبير من المحطات التلفزيونية الأرضية والفضائية ونحو ٣٧٠ حزباً وحركة سياسية. لكن أحداً من هؤلاء لم يجرؤ بعد على إضافة الجملة الناقصة التالية إلى المقطع الطويل من الموال الطافح بمشاعر الزهو: كما جلب

(٢) أول هذه الشرور تفكيك الدولة ومحوها وانتشار الفوضى، حيث عمت بسرعة صاعقة مظاهر النهب والقتل وأعمال الجريمة. صندوق هدايا التاسع من نيسان/ أبريل، هذا الذي جلبه الأمريكيون كان مليئاً بكل أنواع الشرور. عن عمليات حقن بعض العراقيين عمداً بالإيدز، انظر: «A Documented Case of Human Rights Abuse in Iraq: US Marines Inject a Group of Iraqis with Aids,» <http://www.albasrah.net>.

(٣) انظر تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش في مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

(٤) نوع من السلاح الكيماوي (النابالم المطور) يطلق دخاناً يتشكل في السماء في صورة أعمدة، تعرف عند العسكريين الأمريكيين بـ «السيقان الطويلة» أو (Villy Pete)؛ ويتسبب في صهر لحم الإنسان باستثناء العظام. أظهرت الصور جثث العشرات من أهالي المدينة الذين ماتوا فوق فراشهم نتيجة القصف. وبسبب هذا النوع من الأسلحة المحرمة دولياً تم قتل المئات من الأطفال أيضاً، كما ظهر ذلك جلياً في فيلم وثائقي لقناة تلفزيون (RAI) الإيطالية. الفيلم يصور جوانب غير معروفة من السلوك العسكري الأمريكي ضد المدنيين في الفلوجة أثناء العدوان على المدينة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ وشمل ما يسميه المراقبون إسقاط كتل نيرانية هائلة من السماء. وقد تسنى للكاتب اللقاء بصحافي إيطالي جمع المادة الصحافية للقناة وسمع منه تفاصيل مروعة لا مجال لتسجيلها في هذا البحث.

(٥) أسطورة إغريقية شهيرة تتحدث عن آلهة الشر. انظر بعض مؤلفات الكاتب حول الأساطير، مثلاً: فاضل الربيعي، **أبطال بلا تاريخ: (الميثولوجيا الإغريقية والأساطير العربية)**، ط ٢ (دمشق: دار الفرقد، ٢٠٠٥)، وقد صدرت الطبعة الأولى عن دار قدمس (دمشق) عام ٢٠٠٣.

الاحتلال أيضاً هدايا أخرى ـ بحسب ما نشرته **الواشنطن بوست**(٦) ـ نحو ألف سجن سري تنتشر اليوم كالفطر السام في أرض العراق.

هذه الهدايا المسمومة التي جلبها البطل الأبيض إلى شعب يعيش في مكانٍ ناءٍ، بعد مغامرة كبرى بدأت بعبور المحيطات ولم تنته بعد عند اليابسة، تبدو بالفعل شديدة الشبه بالفعل بصندوق باندورا. ما إن نباشر «نحن العراقيين المخدوعين بالهدايا» بفتح الصندوق، حتى تخرج الشرور وتتطاير من حولنا في كل مكان: من تلعفر شمالاً فالفلوجة غرباً حتى ساحة النسور في قلب بغداد. آخر هذه الشرور سلسلة من الأقفاص التي تديرها وحوش السي. آي. أي. وضباع وزارة الداخلية العراقية. وبحسب التعبير الشعبي الشائع هذه الأيام في بعض الصحف العراقية المحلية، فإن الضباع هم مغاوير الشرطة، وهؤلاء، في الغالب الأعم، من أفراد منظمة بدر الشيعية (المعروفة سابقاً باسم فيلق بدر) الذين يقومون بافتراس ضحاياهم، بتشجيع من الأمريكيين وإشرافهم من دون أي رادع أخلاقي أو قانوني. عامل المصادفة وحده كان حاضراً بقوة عند الكشف عن قفصين من هذه الأقفاص في الجادرية وساحة النسور على التوالي في قلب بغداد. صبي صغير يدعى حسن عماد لا يتجاوز الخامسة عشرة قاد الأمريكيين إلى مكان الوحش. كان يلعب «Play Station» في منزل الجيران عندما داهمت قوة من مغاوير وزارة الداخلية المنزل، وقامت باعتقال الصبي الذي كان مفزوعاً. في اليوم التالي وبعد ساعات عصيبة وطويلة حصلت والدته على نبأ جيد: الصبي معتقل في مكان غير معروف من سجون وزارة الداخلية يدعى معتقل الجادرية. أن يحصل أهالي المعتقلين في العراق هذه الأيام على نبأ من هذا النوع، فإن ذلك غالباً ما يستقبل بالتهاني بين الأسر المفجوعة. تم إبلاغ خال الصبي الذي يعيش في أمريكا (يعمل بروفسوراً في جامعة أورغون) أن الصبي هناك.

اتصل الخال بالأمريكيين وقدم شكوى مكتوبة. بعد أيام وصل أمر إلى العقيد هورست قائد قوة الحماية في بغداد بمداهمة قفص الجادرية. أمر العقيد هورست بفتح القفص. هناك وجد ٢٠٠ معتقلاً في حالة يرثى لها. لقد تعرضوا إلى صنوف وحشية من الافتراس. إن حكاية السجون السرية التي تديرها وزارة الداخلية العراقية، في عهد وزيرها الأكثر شراسة باقر جبر صولاغي (المعروف باسمه الحركي بيان جبر والذي وصفه السفير الأمريكي زلماي خليل زاد مؤخراً بأنه وزير طائفي) يمكنها أن

---

(٦) حول فضيحة اكتشاف سجن سري في ساحة النسور، انظر، مثلاً: Ellen Knickmeyer, «Abuse Cited In 2nd Jail Operated by Iraqi Ministry: Official Says 12 Prisoners Subjected to «Severe Torture»,» *Washington Post*, 12/12/2005, A01.

والمقالة تكشف بجرأة حدود مسؤولية القوات الأمريكية عن شبكات التعذيب في العراق.

ترسم على نحو دقيق للغاية صورة العالم السفلي للاحتلال الأمريكي. إنه عالم من الرعب الهوليودي الكامل والمتواصل الذي لا شبيه له في التاريخ الجنائي أو السياسي لهذا البلد التعيس. لم يحدث قط، في أي وقت من التاريخ القريب أو البعيد، أن عاش عراقيون أبرياء، لمجرد الشبهة بارتكاب أعمال معادية للدولة، داخل شبكة عنكبوتية معقدة من الأقفاص الجماعية السرية التي يغدو فيها المعتقلون، مع الوقت وتفاقم النسيان المتعمد لأوضاعهم الإنسانية المحزنة والشاذة، مجرد معتقلين أشباح لا يعرف عنهم العالم الخارجي أي شيء.

إنهم السجناء الأشباح في العراق الجديد الذين لا يملك عنهم محبوهم أو منظمات الصليب الأحمر الدولي أي معلومات ذات قيمة، أو كما يقول المثل الشعبي «لا تُعرف أراضيهم». ومثلما اتضح بجلاء بعد وقت قصير فقط من الكشف عن هذه السجون السرية التي تناهز الألف، فقد تفجرّت فضيحة أخرى لا سابق لها في تاريخ التعذيب: الكشف عن قفص ساحة النسور، حيث وجد الأمريكيون هناك ما يزيد على ٦٠٠ سجين تعرضوا لتعذيب مدمر داخل حجرات ضيقة وخانقة تختلط فيها الدم بالغائط. إن تاريخ التعذيب الذي قام ميشيل فوكو(٧) بتشريحه لا يتضمن أي واقعة مشابهة لما يجري في العراق الجديد. لقد جرى تعريض السجناء ومن دون رحمة لنمط شاذ وغريب من التعذيب المخيف بواسطة المثاقب الكهربائية، وهو أمر مؤكد تثبته الصور التي حصل عليها مندوب الأمين العام للأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، ويظهر فيها عشرات المعتقلين الذين تمّ ثقب أدمغتهم وسيقانهم حتى الموت.

فضلاً عن ذلك لم يحدث، في أي وقت أيضاً، أن وجد عراقيون أبرياء أنفسهم، ولمجرد الاشتباه بصلتهم المزعومة بـ «الإرهاب» أنهم قد أضحوا عرضة لنمط من الانتقام الجنوني: اغتصاب نسائهم أمام أعينهم، مثلما تدلل على ذلك شهادة اللواء جواد رومي الدايني آمر قطاع الرصافة التابع لوزارة الداخلية الذي قام بنفسه بناء على أمر من العقيد هورست بفتح قفص ساحة النسور(٨). ثمة كتاب ضخم يطفح كل سطر فيه بقصة محزنة من قصص التعذيب الجنوني والهستيري. الشاب الوديع عدي إبراهيم المشهداني(٩) الذي يعمل حارساً في مقر هيئة علماء المسلمين بزعامة الشيخ

(٧) كتب الفيلسوف الفرنسي الراحل ميشيل فوكو ذات يوم عمّا أسماه «فائض الموت على ضفاف الخليج» تعليقاً على ما يجري على جبهات الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠. لكن فائض الموت الحقيقي تجلى بأنصع صوره في عام ٢٠٠٣ مع الغزو الأمريكي للعراق. إن تاريخ التعذيب لا يكاد يعرف واقعة واحدة، على الإطلاق، جرى فيها ثقب أدمغة المعتقلين بالمثاقب الكهربائية.

(٨) «وثيقة سرية للجعفري تكشف تفاصيل التعذيب في معتقل الجادرية».

(٩) انظر: **البصائر** (لسان حال هيئة علماء المسلمين في العراق)، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٥.

حارث الضاري ليس آخر الضحايا في قصص التعذيب هذه ولا هو أكثرهم نموذجية؛ ولكن قصة تعذيبه المفزع يمكن أن تكون دليلاً من بين أدلة جنائية كثيرة على نوع الجريمة وطبيعة الهدية المسمومة. بمحض المصادفة كان الشاب الوديع يتصل من هاتفه الجوّال تحت جسر الخطيب على الطريق السريع، عندما سُمع دوي انفجار عبوة ناسفة على مقربة من المكان. لم يتسن له إكمال المكالمة بسبب الضجيج الهائل الناجم عن الانفجار وأصوات سيارات الشرطة، وأيضاً بسبب الرصاصة المفاجئة التي أطلقت عليه على الفور. أصيب الشاب برصاص الشرطة المصوّب نحوه بقصد فاضح ومن دون سبب منطقي؛ ولكن بدلاً من إسعافه، سارع ضباع الداخلية (في التعبير الرسمي الشديد العامية أيضاً: لواء الذيب، أي الذئب) إلى اعتقاله ومن ثم نقله إلى واحدة من هذه الأقفاص (لينال حصته من ممارسات التعذيب الشيطاني من الحرق في الأماكن الحساسة والثقب بالدريل ـ المثقب الكهربائي ـ وتكسير الأطراف)[١٠].

تبينَّ الصور المفزعة التي نشرتها صحيفة **البصائر** لسان حال الهيئة أن جثة القتيل كانت ممزقة الأوصال حين تم تسليمها إلى ذويه، بينما كان الوجه البشري الوديع مشوّهاً على نحو تلاشت منه أي ملامح بشرية. ها قد تم تحويله إلى وحش بلا ملامح على مثال الضبع الذي قام بافتراسه داخل القفص. في حادث آخر منفصل بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ كان مسرحه حي الشعب، قامت الضباع البشرية بافتراس شاب صغير يدعى حميد عبد الرحمن صباح النداوي[١١]. كان النداوي في محل عمله حين توقفت ثلاث سيارات للشرطة مختلفة الأنواع (أوبل، برنس، سوبر وهذه يطلق عليها العراقيون اسماً ساخراً: سوبر بطة، ربما لأنها تشبه البطة الكبيرة)[١٢]. ترجّل تسعة أشخاص يضعون على صدورهم شارة «منظمة بدر» وطلبوا من النداوي مرافقتهم في الحال. وهذا ما حدث. لكن ذوي الضحية الذين راعهم النبأ سارعوا إلى البحث عنه في مراكز الشرطة ومقرات الداخلية. ولشد ما كانت المفاجأة مثيرة للأعصاب حين جرى إبلاغهم بالتالي: هل قلتم إن الأشخاص يحملون شارة منظمة بدر؟ إذاً اذهبوا وفتشوا الثلاجة.

بيد أن ثلاجة مستشفى الكندي حيث تتكدس هناك مئات الجثث المجهولة التي يُعثر عليها، مصادفة، أو تقوم دوريات الشرطة عادة بجلبها من الطرقات العامة ومن

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) انظر: «الحياة اليومية من الشبهة إلى الافتراس: وحش الاحتلال وضباعه الصغار أبطال اللاأمان بلا منازع،» **البصائر**، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٥.

الأقفاص، ليست مكاناً مثالياً لحفظ الجثث. هناك صادف ذوي الشاب من يقول لهم صراحة، ولتفادي تعقيدات التفتيش عن الجثة المطلوبة (بسبب الدمار الهائل الذي يحدثه التعذيب وإلى الدرجة التي تتغيّر فيها الملامح البشرية للضحايا): إذا كنتم تبحثون عن ضحية من ضحايا منظمة بدر فعليكم التفتيش في هذه الخانة. إن هذا الجزء مخصص لضحايا بدر. وبالفعل كانت هناك جثة الشاب وعليها آثار تسع رصاصات. وفي حادث آخر منفصل، يروي عباس جسّام الدليمي شقيق أحد الضحايا أن الضباع البشرية (ضباع الطوارئ في وزارة الداخلية بحسب التسمية الرائجة) هاجموا دار عزاء يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ في منطقة المعالف جنوب الدورة، وأن هؤلاء قاموا باعتقال أربعة عشر شخصاً من المعزّين من بينهم خمسة أفراد من أسرة واحدة.

والمعتقلون هم: عباس جسّام الدليمي، وأولاده رعد عباس جسّام الدليمي، ومؤيد عباس جسّام الدليمي، وسعد عباس جسّام الدليمي، ووليد عباس جسّام الدليمي. بعد يوم واحدٍ فقط من اعتقالهم عثر أحد المواطنين مصادفة على جثة ملقاة على قارعة الطريق في النزع الأخير. كان الشاب يلفظ أنفاسه فوق قضبان سكة الحديد قرب الكاظمية. لقد تركته الضباع هناك مهشماً ومحطماً تماماً. بعد نقله إلى المستشفى وتلقيه العلاج روى الشاب الذي نجا من الموت كيف، وعلى أي وجه بالضبط افترسته الضباع البشرية.

كانت القصة مطابقة حرفياً لقصص الافتراس السابقة. يقول هيثم شقيق أحد الضحايا الذين عثر على بعضهم فوق سكة الحديد أيضاً: «إن الضباع البيضاء في المستشفى لم يقدموا لشقيقه الإسعافات اللازمة، لأن الممرضين والأطباء لاحظوا عبارة نقشت فوق ذراعه: إرهابي. لقد فارق الحياة»[١٣]. الملاحظ في سائر هذه الأمثلة التي تسوقها بعض الصحف المحلية في العراق الجديد ومن دون انقطاع، عن ممارسات رجال الشرطة ومنظمة بدر ورجال الإسعافات الأولية في المستشفيات، أن دورة الجريمة تكتمل فعلياً في المستشفيات. وكما برهنت سلسلة من الوقائع المترابطة، فإن الفظائع المرتكبة وهي ذات طابع طائفي صارخ، تقوم على نمط من التنسيق الاستخباري الذي تتكامل فيه مهمات الضباع بمختلف صنوفها.

مهمة صنف «الضباع الخضراء» في الداخلية على وجه الحصر، الإجهاز على الطرائد البشرية أثناء المداهمات الليلية وخلال ساعات منع التجوال، أو الانقضاض عليهم أثناء المطاردات في وضح النهار، وتنفيذ عمليات اقتحام للمحلات التجارية

---

(١٣) **البصائر**، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٥.

وأماكن العمل لاقتياد الضحايا إلى المعتقلات، وبالطبع من دون أي تصنيف أو تدقيق في نوع التهم أو الجرائم المزعومة. أما صنف «الضباع السوداء» التابعة لفيلق بدر، فإن مهمتها افتراس الطريدة داخل مغارات وزارة الداخلية. وبينما تتكامل مهام رجال الشرطة والحرس الوطني ـ التابع لوزارة الدفاع ـ في هذا الحيز من العمل، وبحيث يجري اصطياد الضحية ومن ثم التناوب على افتراسها، يقوم على الضفة الأخرى، رجال الإسعافات الأولية في المستشفيات (وهؤلاء استحقوا لقب الضباع البيضاء) بوضع اللمسات الأخيرة على الموت من خلال الامتناع عن تقديم أي علاج. إنه عالم بدائي بامتياز، وخيالي بامتياز أيضاً يرتد فيه الضحايا إلى طور ما قبل العصر الحجري، فيما يعود الجلادون إلى طور ما قبل الآدمية.

ذئاب وضباع وعقارب

من المنظور الثقافي للغزو الأمريكي، يمكن المرء أن يستنتج الكثير مما لا يمكن، أو يصعب التوصل إليه عبر التحليل السياسي المجرد. إن التأمل في مغزى سلوك القسوة المفرطة التي يستخدمها الجلادون الجدد إزاء الضحايا، يساعد، من المنظور الثقافي وحده، في الكشف عن البعد الحقيقي لذلك الترابط المثير بين الأفراد المنتسبين إلى الشرطة أو الذين يعملون في وحدات عسكرية تحمل أسماء غريبة، وفوق ذلك غير بشرية مثل لواء الذيب (الذئب) أو لواء العقرب؛ وبين سلوكهم حيال ضحاياهم، وهو سلوك يتسم بوجه العموم، بوحشية ذات طبيعة حيوانية بالفعل، وإلى الدرجة التي يصبح فيها التهام (وافتراس) الضحايا سلوكاً نمطياً. هذا الترابط المذهل، يصبح فعالاً وحقيقياً عندما يتخيل الفرد نفسه في صورة ذئب، ويحيا يومه كاملاً داخل بزة مرقطة، وحيث يُطلب منه، في كل لحظة، وفي إطار برنامج تدريب شاق تستخدم فيه الأيديولوجيا الدينية بكثافة، أن يتخيّل نفسه، وأن يتصرف إزاء أعداء مفترضين له، كذئب حقيقي وليس كإنسان.

ولذلك، وكما بينت تجربة الجماعات الفاشية في أوروبا، سيبدو من المتعذر السيطرة على سلوكه. لقد ساعده مدربوه وملقّنوه على الارتداد، بسرعة وفعالية أكبر، نحو مكوّن مندثر ومنسي في تكوينه الشخصي، جرى القطع معه في سياق التطور التاريخي للشخصية الإنسانية، يوم كان الإنسان لا يزال في طفولته الأولى والبعيدة عضواً في عصابة من الحيوانات المفترسة (أسرة البدائيين). إن العضو الجديد، المعاصر، المنتسب إلى عصابة الذئاب أو العقارب في الشرطة والجيش العراقيين، وهو قد يكون شاباً فقيراً ومفلساً من أبناء الجنوب، جاء بحثاً عن فرصة عمل في العاصمة

حتى وإنْ كان ثمنها الموت، حيث تدفع رواتب خيالية تصل إلى ٦٠٠ دولار شهرياً، سوف يصبح هو نفسه ومع الوقت وبفضل التثقيف الأيديولوجي المصحوب بنوع من البروباغاندا الرخيصة، عن القتال حتى الموت من أجل «الفرصة التاريخية للشيعة»، عضواً في أسرة من المقاتلين الذين يقال لهم، من دون انقطاع، إن أدوارهم الجديدة تستدعي قدراً من الاندماج في الدور لا تقمصه، وإنهم إذا ما اندمجوا في أدوارهم، وقاموا على أكمل وجه، بتأدية دور الذئب أو العقرب، فإن نجاحهم في مهمتهم المقدسة سيكون مضموناً. ليس في هذا التوصيف أدنى قدر من التخيّل أو الإفراط في تقدير قيمة المعطيات.

إن عمليات التعذيب المخيفة التي يتعرض لها المعتقلون تجعل مثل هذا التوصيف وسواه واقعياً إلى أبعد حدً. إن لمن النادر، حقاً، رؤية مثل هذه الترابط، في حالات مشابهة أخرى استخدمت فيها الجيوش والمؤسسات العسكرية ولأغراض تعبوية، أسماء حيوانات أو حشرات. إن «جرذان الصحراء» البريطانيين، مثلاً، وهم أفراد وحدة خاصة عملت أثناء غزو العراق في الخطوط الخلفية، لا يشبهون الجرذان على أي حال حتى في سحناتهم الاصطناعية المصممّة لأغراض التمويه على العدو، وليسوا جرذاناً قاضمة بكل تأكيد.

بيد أن «ذئاب «وزارة الداخلية العراقية على العكس من ذلك باتوا ذئاباً حقيقية في أعين العراقيين، فهم يقومون تلقائياً ومن دون حاجة إلى أي تعليمات، بمطابقة ذات طابع حرفي تام بين كونهم ينتسبون إلى وحدة «الذئاب»، وكونهم أفراداً عاديين تحولوا إلى ذئاب حقيقية وظيفتها افتراس الضحايا بواسطة مخالب فولاذية.

وبالمعنى الرمزي وحده أيضاً، وبحسب المثل العربي الدارج «لكل من اسمه نصيب»، يمكن المرء أن يتخيل المثاقب الكهربائية التي يستخدمها هؤلاء الذئبيون (أي الذين استكملوا ارتدادهم من الطور البشري إلى طور الذئب من خلال انتسابهم إلى لواء الذئب) بوصفها مخالب فولاذية. إنها نوع من امتداد فزيولوجي للأظافر البشرية التي تنهش في وجوه الضحايا التعساء. إن رمزية استخدام المثاقب الكهربائية في عمليات التعذيب، وتهشيم عظام الضحايا، وتشويه ونهش الوجوه، يمكنها أن تتجلى وتتجسد في هذا المنحى من تقمص دور الذئب، أي في هذا القدر المفرط من الاندماج التام بالشخصية الجديدة.

لقد قرر الأمريكيون إدخال العراق بأسره داخل صندوق باندورا المليء بالوحوش الكاسرة والذئاب والعقارب، أي داخل القفص المليء بالهدايا السامة، من أجل أن يتحول السعداء بهدايا آلهة الشر، هم أيضاً، إلى وحوش.

يكتب ماكس فولر[١٤] وتحت عنوان: «التضليل الإعلامي وفرق الموت في العراق المحتل» ما يلي: إن فرق الاغتيال والتعذيب والقتل في العراق ترتبط كلياً بشبكة من ضباط السي. آي. أي. الكبار، وهي تخضع لإشراف مجرمين متمرسين بالعمل الإجرامي. من بين أكثر هؤلاء المجرمين احترافاً، بحسب فولر، اللواء عدنان ثابت قائد قوات مغاوير الشرطة الذي يرتبط به لواء الذيب (الذئب) مباشرة، كما ترتبط به سائر مجموعات العقارب الأخرى في وزارة الداخلية.

لكن اللواء ثابت يرتبط، شخصياً وإدارياً، بمستشار وزارة الداخلية الأمريكي جيمس سيتل. وسيتل هذا، شغل في الماضي مراكز عسكرية مرموقة وكان واحداً من أهم قادة الوحدات الخاصة العاملة في فيتنام، وله سجل إجرامي حافل قام بتلميعه جيداً أثناء خدمته في السلفادور، عندما كلفه البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) الإشراف على تدريب وقيادة فرق الاغتيال هناك. ثمة أمريكي آخر لا يقل سجله بشاعة، هو ستيفن كاستيل المتخصص في الإشراف على وحدات القتل، والذي يقوم بنفسه بقيادة فرق الموت في العراق، مطوّراً تجربته السابقة في البيرو وكولومبيا.

المحزن، في حكاية صندوق باندورا العراقي هذه أن العراقيين العاديين، وحتى طبقة السياسيين الذين لطالما تشدقوا بأهمية «العملية الديمقراطية»، إذا افترضنا حسن النية، لا يعرفون البتة أي شيء عن حقيقة فرق الموت هذه، أو أنهم في أسوا الأحوال يتجاهلون وجودها. كما يتجاهلون عن قصد، وفي أحيان كثيرة، القوى الخفية في العالم السفلي للاحتلال الأمريكي، التي تقوم، غالباً، بتوجيه هذه المجموعات وقيادتها والإشراف على أنشطتها، وقد يتصورون، طبقاً لصور نمطية مُستلة من تراث ضخم من الاحتراب السياسي في العراق الحديث، أن أبطالها المرئيين وأدواتهم القذرة هم أعضاء منظمة بدر الإجرامية وحسب، وهذا صحيح جزئياً؛ فهؤلاء قاموا باختراق أمني واسع النطاق للمراكز الحساسة في الجيش والشرطة والاستخبارات، ولكنهم لا يقومون بأعمالهم هذه من دون أوامر واضحة من قادتهم المباشرين. هؤلاء يمثلون ويجسدون طبيعة الاختراق الأمني الراهن من جانب الميليشيات «الشيعية» لأجهزة الدولة.

---

(١٤) انظر مقالة ماكس فولر حول التضليل الإعلامي الذي يقوم به الأمريكيون في العراق على صعيد نشر الحقائق، Max Fuller, «Media Disinformation and Death Squads in Occupied Iraq,» 10 November 2005, <http://www.globalresearch.ca>.

وللمزيد انظر ما كتبه الضابط السابق وعضو الكونغرس حالياً جون مورثا: John Murtha, «Iraq Cannot Be Won,» 19 November 2005, <http://www.alternet.org>, and Robert Dreyfuss, «Our Monsters In Iraq,» 18 November 2005, <http://www.tompaine.com>.

سيكون التصور القائل إن مليشيات فيلق بدر تقوم بأعمالها استناداً إلى تعليمات قادتها المحليين وحسب صحيحاً تماماً، لولا أن الوقائع على الأرض تجعل من قيمة هذا الادعاء متدنية إلى درجة فظيعة؛ والسبب واضح بما فيه الكفاية، فهذه الأدوات لا تقوم في الواقع، إلا بما يطلب منها أو يسمح لها بالقيام به ولمصلحة الأمريكيين.

أما الذين يديرون دفة الإجرام الحقيقي ويشرفون على كل كبيرة وصغيرة فيه، فهم حفنة من الوحوش الأمريكية الكاسرة التي تغدو أمامها منظمة بدر، بكل سجلها الإجرامي، مجرد فريق من الهواة الطيعين الذين يمكن أو يجب من المنظور الأمريكي للجريمة استخدامهم بوصفهم ضباعاً صغيرة تطلق أثناء رياضة الصيد. وفي حين أن المعلومات المتوفرة تدعم فكرة أن فرق الموت هذه تعمل بطاقتها القصوى لإشعال نار الحرب الأهلية الطائفية، وهي التي تقوم بعمليات تصفية مُنهجة وبشعة، فإن الأنظار غالباً ما تنصرف، تلقائياً، إلى مجرمي منظمة بدر الذين يقومون بتنفيذ الجرائم من دون أن يرف لهم جفن. وفي هذا النطاق المحدود من المسألة، يبدو أن منظمة بدر تقوم بأعمالها الوحشية لا بإشراف وتوجيه قادتها المحليين، وإنما بإشراف كامل ومباشر من ضباط السي. آي. أي. في وزارة الداخلية أيضاً.

منذ الأيام الأولى للاحتلال سعى الأمريكيون إلى إعادة بناء جهاز الاستخبارات العراقي على أسس مغايرة ومختلفة كلياً عما كانت عليه الحال في عهد الرئيس السابق صدام حسين، إذ قاموا، من بين ما قاموا به، بالربط الشامل والمحكم لكل حلقة من حلقات هذا الجهاز، وكلياً، بعناصر الاستخبارات الأمريكية. ظاهرياً؛ يبدو جهاز الاستخبارات العراقي الآن، وبعد ثلاث سنوات من الاحتلال، وكأنه يعتمد على أشخاص عراقيين ذوي خبرة في مجال العمل الاستخباري، مثل اللواء محمود الشهواني الذي تربى في أحضان السي. آي. أي. منذ الثمانينيات(١٥)، ومثل زميليه اللواء عدنان ثابت واللواء رشيد فليح؛ وكلاهما ـ كما يكتب فولر ـ يوصف بأنه «رصيد السي. آي. أي.» (CIA Assets)، أما فعلياً وجوهرياً، فإن جهاز الاستخبارات العراقي الجديد اليوم ليس سوى خليط تمّ مزجه بمهارة من عملاء عراقيين ومن عناصر أمنية أمريكية، مهمتها الحقيقية الإشراف الكلي والشامل على الجهاز ومهامه.

---

(١٥) انظر: Fuller, Ibid., and Dreyfuss, Ibid.

اللواء فليح، مثلاً، الذي يعتمد الأمريكيون عليه في العديد من المهام، هو الذي ساعد قوات الغزو على إخماد المقاومة في الناصرية بسرعة مذهلة(١٦).

لقد وضع الأمريكيون تقريباً معظم العناصر الرئيسية العاملة في المجال الأمني، في كل من حزب الدعوة الذي يتزعمه الجعفري، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة الحكيم، والحزبين الكرديين الرئيسيين: الاتحاد الوطني بزعامة الطالباني، والديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني، فضلاً عن حركة الوفاق الوطني بقيادة علاوي، والمؤتمر الوطني بقيادة أحمد الجلبي؛ ضمن هيئة عليا تسمى «دائرة تجميع المعلومات وتحليلها» (CMAD)، كما جرى في وقت لاحق، تقسيم هذه الدائرة إلى شعبتين توزعتا على وزارة الداخلية والدفاع. فضلاً عن ذلك، فإن الكثير من عمليات القتل الإجرامي المنتشرة اليوم في العراق، تلقى فيها المسؤولية على «إرهابيين» مجهولين، إنما تقوم بها وحدات خاصة مؤلفة من مليشيات هذه الأحزاب، وبإشراف كامل وتام من القادة الأمريكيين الذين ظلوا، طوال السنوات الثلاث الماضية يسهرون على تدريب العراقيين وزيادة مهاراتهم في فنون ملاحقة وقتل «المتمردين».

ومن عصارة هذه القوات تمّ تشكيل ما بات يُعرف بـ «دائرة المخابرات الوطنية». لم يكتف الأمريكيون بهذا التشكيل، وعمدوا، بقصد تنشيط الإشراف على هذه الوحدات، إلى إنشاء وحدة موازية هي الهيئة الوطنية لتنسيق المخابرات برئاسة موفق الربيعي(١٧). وحتى وقتٍ قريب كان الربيعي الذي يقال، في أوساط العراقيين، إنه

---

(١٦) هناك معلومات مؤكدة عن الدور الذي لعبه اللواء فليح في تحطيم المقاومة في الناصرية أثناء الغزو. ويبدو أن حادثة فرار إحدى المجندات الأمريكيات من مستشفى الناصرية، حيث وقعت أسيرة في قبضة الجيش العراقي بعد المعارك الأولى في الجنوب في العشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٣، لها صلة وثيقة بهذا الدور. هرب فليح من العراق في الثمانينيات من القرن الماضي وارتبط بالاستخبارات المركزية.

(١٧) سوف نعرف الكثير عن الربيعي من خلال دوره في مؤسسة الخوئي (لندن). قادت مؤسسة الخوئي طوال السنوات الممتدة من ١٩٩٠ حتى احتلال بغداد في ٢٠٠٣، سلسلة من الاتصالات المكثفة بين رجال الدين الشيعة في العراق والأمريكيين، وسعت في عام ١٩٩١ إلى إقناعهم بأن شيعة العراق لا يؤمنون بولاية الفقيه وأنهم يختلفون، في توجهاتهم، عن الإيرانيين. انظر على سبيل المثال الوثيقة الخطيرة التي نشرتها صحيفة **النهار** البيروتية بعنوان: «مجموعة شيعية عراقية في أول حوار مع الإدارة الأمريكية عام ١٩٩١: شيعة العراق يؤمنون بـ «سيادة الشعب» لا «بولاية الفقيه»،» **النهار**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٢. كان على رأس المجموعة محمد بحر العلوم الذي أصبح عضواً في مجلس الحكم المؤقت. بين آذار/ مارس وحزيران/ يونيو ١٩٩١ تبلورت هذه المجموعة الشيعية كتيار مستقل، أدى فيه الربيعي دوراً نشطاً. منذ ذلك الوقت قاده طموحه الشخصي إلى تقديم نفسه إلى الأمريكيين كشيعي مستقل وكصديق مخلص. بعد سلسلة اتصالات رتبتها مؤسسة الخوئي، توجهت المجموعة إلى واشنطن بناء على موعد محدد مع المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم ادوارد دجرجيان وجون كيلي ـ الذي كان يتولى الملف العراقي آنذاك. تضمن برنامج الزيارة لقاءً قصيراً مع وزير الخارجية الأمريكي آنذاك =

من أصول إيرانية وإن اسمه الحقيقي كريم شاهبور، ناطقاً باسم حزب الدعوة، وكان يعمل من خلال مؤسسة الخوئي في لندن على نسج علاقات متينة مع رجال السي. آي. أي. لحسابه الشخصي. وعلى الرغم من تشكيل حكومتين مؤقتتين، حكومة علاوي ثم الجعفري، ظل الربيعي مستشاراً للأمن القومي على رغم أنف المعترضين، وحتى مع وجود شخص آخر من أنصار علاوي في المنصب نفسه. وهذا كافٍ لمعرفة أهمية الدور الذي يؤديه بالنسبة إلى الأمريكيين.

في عالم الميثولوجيا، كما هو الحال مع الأساطير الإغريقية، تخرج الوحوش الكاسرة من قلب الفوضى والظلام والعماء الكوني. وفي عالم السياسة، يمكن الوحوش نفسها أن تخرج من قلب الفوضى أيضاً. هذا التطابق لا مثيل له في أي تجربة كولونيالية سابقة. لقد خلق الأمريكيون نوعاً غير مسبوق من الفوضى ثم أطلقوا وحوشهم الضارية. إن مقالة روبرت درايفوس المثيرة «وحوشنا في العراق» (Our Monsters in Iraq) فريدة في نوعها، إذ إنه يسلط ضوءاً كاشفاً على عالم سفلي معتم، قلما تجرأ أحد على الاقتراب منه، وخليق بنا، ونحن نتجول هناك، أن نساهم نحن أيضاً في الكشف عن العالم السفلي للاحتلال الأمريكي. ملاحظتي الرئيسية على هذه المقالة المهمة للغاية، أنه لم يسلط ما يكفي من الضوء على مسألة تمويل المليشيات. وسيكون أمراً مفاجئاً للجميع، عندما يعلمون ـ اليوم ـ أن الأمريكيين عمدوا، ومنذ وقت مبكر من تطور الأحداث، إلى إيجاد مصادر مالية ثابتة لتنمية وتطوير تيارات موالية لهم في الوسط الشيعي بشكل خاص، وداخل المجتمع العراقي عموماً، بالتلازم مع عملية تغذية منتظمة للمنظمات المسلحة المرتبطة بالأحزاب.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تلقت منظمة بدر عوناً مالياً كبيراً من الأمريكيين، مصدره في الأساس والمباشر ميزانية الحكومة العراقية. وقد أبلغني سياسي عراقي بارز عاش على مقربة من الأحداث أن غازي الياور الرئيس العراقي المؤقت خلال حقبة مجلس الحكم المؤقت (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤)، وبعد سلسلة ضغوط مارسها

= جيمس بيكر، سمع خلاله تصريحات واثقة بأن التعاون الشيعي ـ الأمريكي ضروري لمستقبل العراق. في هذا الإطار أدى عبد المجيد الخوئي ابن المرجع الشيعي الأعلى السابق دوراً بارزاً في إقناع الأمريكيين بتنشيط التعاون بين مؤسسته والإدارة الأمريكية على هذا الصعيد. قتل الخوئي الابن فيما بعد أثناء دخول الأمريكيين إلى مدينة النجف، انظر حول حادثة مصرعه أجزاء وافية من كتاب **منْ أيقظ علي بابا؟** الذي نشرناه في شكل حلقات عدة في جريدة **القدس العربي** في صيف ٢٠٠٣. كما نصت الوثيقة على التأكيد الخطير التالي: «مدّ جسور الصلة والتفاهم بين ممثلي المرجعية الشيعية ودول التحالف لإسقاط النظام ـ في العراق ـ وصوغ المستقبل. وبعكس ذلك ستخسرون أكثرية الشعب العراقي بل أكثرية الشيعة في العالم الذين تمثلهم المرجعية الدينية في النجف، مما سيخلق مناخاً لنمو حركات متطرفة ليست في مصلحتنا ولا في مصلحتكم».

الأمريكيون عليه، وافق مرغماً على توقيع شيك بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار دفعت إلى هادي العامري[١٨] رئيس منظمة بدر. هذه الأموال الطائلة ذهبت إلى بناة الأقفاص ومربي الوحوش. كان الأمريكيون يستعدون، من وراء ظهر المجتمع العراقي بأسره اعتباراً من مطلع أيار/ مايو ٢٠٠٣ومن خلال ستار كثيف من المزاعم عن نشر الديمقراطية وتحويل العراق إلى موديل إقليمي، لتنفيذ أول وأكبر برنامج سري للبنتاغون خارج الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل بناء مؤسسات قمعية غاية في الوحشية والبطش، وذلك بهدف إخماد ما دعي بـ «تمرد المسلحين» غرب العراق، وفي الوقت ذاته لإخراس الأصوات التي بدأت تعلو وسط رجال الدين السنّة والشيعة على حد سواء، ممن يزعم أنهم سيؤدون أدواراً خفية «في التحريض على العنف» عبر المساجد[١٩].

ولم تكن منظمة بدر، في هذا النطاق وحده، سوى الأداة الأكثر قابلية لتلبية المتطلبات الأمنية الأمريكية في العراق. وهكذا فقد تم تحقيق نوع من تقسيم عمل أمني غير مألوف في كل التجارب الاستعمارية، تؤدي المليشيات الحزبيـة فيه دوراً عسكرياً وأمنياً واسع النطاق، لا بوصفها مجرد أداة بوليسية وحسب، بل بوصفها ركناً أساسياً في بنية أمنية ـ عسكرية من بنى الاحتلال. وفيما اختصت وزارة الدفاع (السنية في عهد وزيرها سعدون جوير الدليمي الذي كان ضابطاً في استخبارات النظام السابق) في إطار هذا النظام الأمني المتكامل[٢٠] بتصفية رجال الدين الشيعة، فقد انصرفت وزارة الداخلية (الشيعية كلياً في عهد وزيرها باقر جبر صولاغي)[٢١] إلى تصفية رجال الدين السنّة. الوزارتان تبادلتا الأدوار في

(١٨) من المفارقات الساخرة في الوضع العراقي الراهن أن العامري جمع إلى جانب رئاسة المنظمة الإرهابية السرية (بدر) رئاسة لجنة النزاهة التي جاء تشكيلها في أعقاب افتضاح حجم الفساد المالي والإداري والسرقات.

(١٩) من بين أكثر الشعارات التي رفعها رجال الدين الشيعة والسنّة في العام الأول من الاحتلال، إثارة لحنق الأمريكيين وغضبهم، ذلك الشعار الذي انطلق من شوارع الكاظمية حيث اتجهت جموع من الشيعة الغاضبين إلى مسجد أبي حنيفة النعمان في الأعظمية، لتلتقي هناك بتظاهرة نظمها أهل السنة ضد الاحتلال. التظاهرتان اتحدتا بفضل شعار «هذا الوطن ما نبيعه. إخوان سنة وشيعة».

(٢٠) شغل سعدون جوير الدليمي الذي درس السوسيولوجيا في جامعة بغداد مواقع حسّاسة في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين، من بينها مركز ضابط الاستخبارات المختص بوضع التقديرات النهائية للوضع على جبهات الحرب مع إيران عام ١٩٨٠-١٩٨٨. وبعيد احتلال بغداد بقليل قدم الأمريكيون له أموالاً طائلة لتأسيس أول مركز عراقي لاستطلاعات الرأي.

(٢١) عاش صولاغي معظم حياته السياسية متنقلاً بين إيران وسوريا، قبل أن يستقر في دمشق في الثمانينيات من القرن الماضي، حيث شغل مراكز مهمة في المجلس الإسلامي الأعلى للثورة العراقية بقيادة باقر الحكيم، منها رئاسة تحرير صحيفة **الحركة** التي كانت تصدر من دمشق.

لعبة القتل هذه بفضل الإشراف الكامل لوحوش السي. آي. أي.

من رحم هذه الفوضى ولدت الكائنات الشريرة في العالم السفلي للاحتلال الأمريكي؛ ومن رحم هذه الكائنات الشريرة ولد الإرهاب.

العنف في العراق الجديد من منظور التاريخ الجنائي للجريمة (نتائج عامة)

تشير الاستنتاجات الأولية التي يخرج بها هذا البحث إلى تحوّل غير مسبوق في أنماط العنف الشائعة والمعروفة في التاريخ الجنائي والسياسي للعراق الحديث. لكن هذا التحوّل يشير، هو الآخر، إلى أنها من حيث أشكالها وتجلياتها، تبدو مستنسخة عن تجارب شهدتها مجتمعات أخرى (فرق القتل في أمريكا اللاتينية مثلاً). من بين أكثر مظاهر العنف إثارة لسخط وغضب العراقيين وحيرتهم، ربما بسبب أهدافها الملتبسة وطابعها الوحشي كذلك، بل من بين أكثرها إثارة للأسئلة الحائرة والمشوشة، وما إذا كان للمقاومة الوطنية أي ضلع فيها؛ تلك التي يحدث فيها عنف مدمر يكون مصحوباً، في الغالب، بتفجير متعمد ومقصود للسيارات المفخخة في أماكن عامة (أسواق، محطات النقل، المساجد)، وبحيث يصيب أكبر عدد ممكن من المدنيين الأبرياء. إن تاريخ الجريمة في العراق التاريخي والحديث لا يعرف البتة، ولا في أي وقت بما في ذلك أوقات الأزمات الوطنية الكبرى كالثورات والهيجانات الجماعية في المدن أو الانتفاضات الفلاحية ضد الملاكين في الريف، عملاً واحداً نُسج من الخيوط ذاتها التي ينسج منها العنف المستشري اليوم، فلا وجود في تاريخ الجريمة في العراق لأي مظهر دال على أن الصدام الاجتماعي يمكن أن ينزلق إلى هذا المستوى الأعمى والطائش، وبحيث يجرف معه جماعات وأفراداً لا صلة لهم بموضوعات الصدام. كما أن التاريخ الجنائي، بما في ذلك تاريخ الجريمة السياسية، لا يتضمن واقعة واحدة تشير إلى أن المنظمات السياسية أو الاجتماعية أو الأفراد، وأياً كانت البواعث والأسباب والظروف، يمكن أن تلجأ إلى العنف ضد المجتمع أثناء الأزمات الوطنية.

إن العنف الراهن يشير على الضد من وقائع التاريخ المكتوب إلى حقيقة أنه عنف مصنَّع وفريد في نوعه ولا سياق له في ثقافة وتقاليد مجتمع محافظ، ينظر باحتقار شديد إلى أي سلوك عنيف ضد العزل والضعفاء.وحتى على مستوى الجريمة السياسية التي نعتها نوري السعيد[٢٢] عام ١٩٣٦ بـ «داء الجريمة السياسية» بعد أن فطن في

(٢٢) انظر: فاضل الربيعي، **الجماهيريات العنيفة ونهاية الدولة الكاريزمية في العراق** (دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠٥).

وقت مبكر إلى تفشي ظاهرة الاغتيال السياسي للخصوم، فإن الأعمال الفظيعة المرتكبة لا يبدو أن لها بواعث سياسية صريحة وواضحة، بمقدار ما تبدو نوعاً من العنف شبه الجماعي المصمم لترويع المجتمع بأسره لا خصوماً سياسيين معينين. وفي هذا النطاق، فإن «داء» الجريمة السياسية الذي يضرب بقسوة، طولاً وعرضاً ومن دون تمييز بين الضحايا، سيتكشف عن نوع من الوباء الاصطناعي الذي تمّ تجريبه داخل مختبر بشري هائل، بأكثر مما يتكشف عن كونه ظاهرة ملازمة للانفلات الأمني أو الصراع السياسي.

اليوم تقودني تحقيقاتي عن جذور العنف في العراق الجديد، والتي قمت بها على امتداد الأشهر الماضية، وتضمنت إجراء مقابلات شخصية مع أعداد كبيرة من العراقيين، ممن طاولتهم مظاهر العنف وآثاره بشكل مباشر، إلى تسجيل النتائج التالية:

أولاً: إن مظاهر العنف تتميز، أجمالاً، بكونها من طبيعة واحدة، وأن هدفها المباشر هو المدنيون العزل والضعفاء (متسوقون من النساء والرجال المسنين والأطفال، ومسافرون في محطات الحافلات الكبيرة مثل كراج النهضة وعلاوي الحلة[٢٣]، وهؤلاء في الغالب من أبناء الريف الذين يعودون مع نهاية كل أسبوع إلى أسرهم في المدن البعيدة عن العاصمة، أو من العاطلين عن العمل ومعظمهم من الشباب الخ . . .).

هذه الفئات من السكان، قامت في الأصل، بتحييد نفسها داخل مساحة ضيقة من الصراع السياسي الدائر، وهي بفضل تشبثها بأدوارها في الحياة اليومية كجماعات تم إخراجها من حقل السياسة، وبفضل تقبلها وضعيتها التقليدية داخل المجتمع، ليست ولم تكن في أي وقت، موضوعاً من موضوعات العنف ولا طرفاً مباشراً فيه. في هذا النطاق يمكن تطوير الاستنتاج الآنف ليتضمن فكرة وجود قطيعة، داخل التاريخ الجنائي في العراق بين هذا النوع من الخطر وبين مبرراته؛ إذ لم يشهد المدنيون في العراق على امتداد تاريخه القديم والحديث، خطراً مباشراً على حياتهم إلا في أثناء الكوارث الطبيعية (وذلك عندما يصبح المدنيون في أثناء الفيضانات أو الزلازل أو تفشي الأوبئة طرفاً في الصراع ضد عنف الطبيعة).

---

(٢٣) تعرض المركز الرئيس لانطلاق الحافلات في بغداد (المعروف باسم كراج علاوي الحلة) إلى هجمات متكررة استهدفت المدنيين. وتبين سلسلة موثقة من المعطيات، حصل عليها الكاتب من شهادات شهود، أن بعض السجناء والمعتقلين كانوا يجلبون في سيارات صغيرة إلى الكراج ثم يتم تفجيرها عن بعد، ليزعم بعد ذلك أن الكراج تعرض لعملية انتحارية.

ثانياً: إن هذه الفئات لا تتلقى، على غرار الفئات المنخرطة في الصراع، أي تحذير أو إنذار بوجود تهديد لحياتها، أو بوجود خطر حقيقي يترصدها بسبب مواقفها، وعلى سبيل المثال؛ فإن معظم الأفراد والجماعات المشاركة في الصراع السياسي تتلقى، مباشرة أو بواسطة أطراف أخرى، تحذيرات صريحة بوجود الخطر وتساعدها على تجنبه. وهذا يعني أن سائر الفئات والمجموعات العرقية (الإثنية) أو الثقافية، قد أصبحت ومن دون إرادتها أو قرارها، طرفاً في العنف وموضوعاً من موضوعاته الاستراتيجية. إن هذا الوضع الفريد الذي تجد فئات ومجموعات سكانية نفسها فيه مشابه تماماً لحالة الجماعات التي تواجه خطر الوباء، مثلها مثل بقية الفئات من السكان.

ثالثاً: إن العنف بطبيعته، كائن ماكر يمتلك قابلية مذهلة على التقنع. إنه يتوارى خلف أشكال قد يستحيل أو يصعب تمييزها واكتشافها مهما كانت التدابير الاحترازية صارمة وقاطعة. إن هذا النوع من العنف لا مثيل له في التاريخ الجنائي المعروف في العراق، ولم يحدث في أي وقت، أن وجد العراقيون أنفسهم وفيما يشبه شعوراً جماعياً طاغياً، بأنهم باتوا في مواجهة قدرية مكشوفة مع الشر، أي مع خطر العنف. والمثير أن الثقافة العراقية القديمة الراسبة والمستمرة في المجتمع (والمطوّرة مع الإسلام) تنظر، حتى اليوم، إلى هذا النوع من العنف، بوصفه كائناً شريراً نائماً يمكن تجنب الاحتكاك به أو إثارته وتهييجه، كما يحرّم على الأفراد والجماعات الاقتراب منه وملامسته بوصفه «فتنة راقدة» يُلعن من يبادر إلى إيقاظها.

هذه الثقافة القديمة القوية وبمنظوماتها التقليدية من القيم الصارمة التي وضعها التشريع الإسلامي (والمسيحي وسائر الديانات العراقية الصغيرة الأخرى بما فيها اليزيدية)[(٢٤)] لا يمكنها، تحت أي شرط، أن تسمح للأفراد أو الجماعات في المجتمع، بتفجير العنف، ولكنها تبدي في المقابل نوعاً من التساهل حيال أنماط أخرى من العنف المحدود والمُسيطر عليه، من أجل ردع أفراد مارقين (داخل الأسرة أو القبيلة) قاموا، بفعل شدة الصراع وطبيعة موضوعاته، باختراق المنظومة الأخلاقية للمجتمع. لكل ذلك، يبدو العنف الراهن كائناً غريباً نما وترعرع في مجتمع لا يعرف هويته ولا جذوره ولا أصوله، وربما لا يعرف سبيلاً للخلاص منه.

رابعاً: لقد تشظى العنف في العراق منذ نيسان/ ابريل ٢٠٠٣ بفعل بواعث وظروف سياسية متشابكة ومعقّدة، رافقت وصاحبت الاحتلال الأمريكي وتلازمت

---

(٢٤) أتباع ديانة عراقية قديمة مندثرة هي خليط من الزرادشتية والعقائد البابلية وحتى الإسلامية، لم يتبق منهم سوى عدد صغير يعيشون اليوم في جبل سنجار شمال العراق.

معه. ولكنه، وفي نطاق التشظي المتتالي والمتتابع تمكن، بفضل قابليته الفريدة والاستثنائية على التكيف (التقنع والتنكر)، من التعمية على أهدافه وخداع ضحاياه. وكانت واحدة من أكبر خدعه على الإطلاق أنه نسب أفعاله برمتها إلى جزء من المجتمع، وإلى الدرجة التي شاع فيها الاعتقاد الخاطئ القائل إن ما يجري هو عنف طائفة ضد أخرى، وعنف جماعة سكانية ضد أخرى. وفي هذا السياق فقد تبلورت في أوساط واسعة من المجتمع العراقي الجديد، على ما يمكن استخلاصه من الحوارات التي أجريتها مع عدد من الضحايا المباشرين وغير المباشرين حول المسؤولية المفترضة عن الإرهاب، فكرة مفادها أنه عنف جماعة ثقافية (مذهبية) ضد أخرى. وبذلك تلاشت أو لنقل تراجعت إلى حد ما البواعث السياسية النشطة والمباشرة للصراع، وحلت محلها بواعث مذهبية تستند إلى مزاعم واهية (عنف شيعي ضد أهل السنّة، وعنف سني ضد الشيعة، وفي وقتٍ ما عنف مجهول ضد الكنائس والحلاقين والمدرسين وأساتذة الجامعات والضباط).

بيد أن هذا النمط الشاذ والغريب من العنف، بما هو كائن ماكر لا ينتسب إلى مذهب أو دين بعينه، كما أن الدين لم يكن وليس في الأصل موضوعاً من موضوعاته، يدور في نطاق الصراع حول مواضيع دينية اجتهادية أو تأويلية بين الجماعات المذهبية. وليس ثمة أي دليل على وجود صراع مذهبي قائم على سجال عنيف بين أتباع المذاهب، بل ليس ثمة أي نقاش من طبيعة فقهية يمكن أن يفسر الصراع الشيعي ـ السني المزعوم. والحال هذه فقد تكشفت واحدة من أفظع خدع هذا العنف المتشظي، مع تكثيف وسائل الإعلام الغربية والأمريكية وحتى العربية، على تفسيره بوصفه عنف طوائف وأعراق وثقافات. أما الحقيقة فهي تقول، وبوضوح تام، إنه عنف غريب تمّ تصنيعه وتجريبه في المختبر الاجتماعي العراقي.

لقد نجح العنف، حتى الآن، في خداع ضحاياه، وذلك حين صوّر لهم الجريمة المرتكبة كما لو أنها جريمة «دينية» ترتكبها جماعات مذهبية متعصبة من السكان، وليست جريمة سياسية ترتكبها جماعات حزبية مهووسة (مليشيات، أحزاب، قوى ومنظمات مرتبطة بالاحتلال). في الواقع لا يعرف تاريخ العراق، الديني والمذهبي، صراعاً عنيفاً ومدمراً من هذا الطراز بين أتباع المدارس الفقهية، يمكن أن يكون قد انتهى، في أي وقت، وبسبب ظروف وعوامل مختلفة، إلى ممارسة العنف شبه الجماعي، أو كان محوره انتماء أفراد ومجموعات سكانية إلى مدارس فقهية متصارعة.

كما أن العنف المذهبي (ضد الشيعة، مثلاً، كما يُزعم) في تاريخ العراق القديم والحديث، لم يكن عنفاً دينياً مكشوفاً موجهاً ضد جماعة مذهبية بعينها بسبب عقيدتها،

بل كان تعبيراً مُستتراً عن درجة من الاحتقان السياسي، انتهى إلى قيام الدولة بممارسة القسوة ضد خصومها السياسيين المتحدرين من أصول ومدارس مذهبية وفقهية مختلفة، ومن دون أن يكون لهذا الانتماء أي دور في تفجر عنف الدولة ولا حتى في نوع ممارستها له.

وعلى العكس مما يشاع، ظلت الدولة الوطنية في العراق الحديث، تواصل «تقاليد الخوف» من أي اقتراب غير محسوب من «المنطقة المذهبية أو الدينية»، وكانت مترددة على طول الخط حيال أي محاولة لاستخدام العنف ضد أتباع المذاهب[٢٥]. في العراق الجديد، وحيث قدمت إلهة الشر صندوقها العجائبي هدية للعراقيين، أصبح العنف المذهبي سمة طاغية ملازمة للحياة السياسية.

(٢٥) تكفي الإشارة إلى موقف الملك فيصل الأول، الحذر وحتى المتردد، إزاء ما كان يعرف بالمشكلة الآشورية، وذلك عندما استغل الأوروبيون بخبث المصاعب التي واجهها الملك منذ العشرينيات من القرن الماضي. كان فيصل حريصاً، حتى في أثناء جولته الأوروبية التي أعقبت تفجر المشكلة، على إظهار تسامح الدولة الحديثة مع أتباعها من أبناء المذاهب والديانات، وأنها ليست ولن تكون طرفاً في موضوع حساس من هذا النوع، وأن المشكلة هي في جوهرها مشكلة سياسية لادينية. للمزيد، انظر: الربيعي، المصدر نفسه، وانظر كذلك حول موقف الرئيس العراقي الأسبق عبد السلام محمد عارف في الستينيات من القرن الماضي من مسألة العلاقة مع الحوزة في النجف، وذلك عندما فشلت جهوده في تحقيق لقاء بينه وبين آية الله العظمى محسن الحكيم، وعلى رغم كل ما قدمه عارف من تنازلات، بينما قام الحكيم في أعقاب هذا الطلب، ونكاية بعارف، بلقاء فرح بهلوي زوجة الشاه الجميلة، في مكتبه بالنجف لست ساعات متواصلة. وحتى مع استمرار الحكيم رفض اللقاء برئيس الدولة، ومن دون مبرر، كان عارف (البدوي، السني) يحرص على حضور صلاة الجمعة في مسجد الإمام موسى الكاظم وأن يصلي خلف الإمام الشيعي الخالصي. للمزيد انظر: عادل رؤوف، **عراق بلا قيادة: قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث** (دمشق: المركز العراقي للإعلام والدراسات، ٢٠٠٢).

الفصل الثاني

الحـرب الأمريكيـــة في المـدن العراقيـــة

حسن عبيد عيسى (*)

منذ عرف الإنسان الحرب كان القتال في المناطق الحضرية، أو في المناطق المبنية، من بين أهم المعضلات التي يعاني ضغطها القادة العسكريون. ولم يكن القلق الذي ينتاب القادة السياسيين أقل من ذلك، بل ربما كان أكثر منه قدراً بسبب تحميل هؤلاء القادة المسؤولية النهائية لما سيترتَّب على سير تلك العمليات الحربية ذات الطبيعة الخاصة من مسؤولية قانونية وأدبية، بما في ذلك أخطاء وجرائم العسكريين ضد السكان المدنيين والممتلكات والشواهد الحضارية والدينية، وخصوصاً إذا ما كان أولئك القادة من النوع الذي يمتلك ضميراً حياً وضوابط إنسانية، أو على الأقل ممن يخشى الوقوع تحت طائلة القانون الدولي.

ولما كانت النوازع العدوانية والروح السادية هي المحرك الأساس والدافع الرئيس للحروب في سابق الأزمنة وغابر العصور، فإن التحصُّن في المدن واستعصاء اقتحامها كان يزيد من عدوانية المهاجمين، مما يجعلهم يتلهفون لإبادة السكان وتدمير مساكنهم وإتلاف ممتلكاتهم بأشد أنواع الطرق قسوة وهمجية. ولقد استمرأ الكثير من الغزاة زيادة على ذلك قتل الأطفال والنساء بعد تنفيذ أبشع وأحط الممارسات معهم. وليست استباحة قرطاجة من قبل سيبيو ولا بغداد من قبل هولاكو إلا نموذجين لانتقام سادي أثيم من مراكز حضارية سامقة بدوافع الحقد والحسد.

على الرغم من التطور الحضاري في التفكير والأداء الإنساني الذي شهدته

(*) عميد ركن سابق في الجيش العراقي.

البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ونمو الأخلاق ونوازع الضمير الذي تعدّى الرفق بالإنسان ليشمل الحيوان، فقد ظل قتال المدن صعباً للغاية تتحاشاه الجيوش لما فيه من مخاطر، ولما قد يلحق بالأبرياء من ضرر فادح يخلق مآسي تخلِّف ضغائن لا تمحى بسهولة مهما تقادم عليها الزمان.

وقد كانت للجيش العراقي تجارب مريرة في مثل هذا النوع من القتال، وبخاصة في مدينة المحمرة في الأيام الأولى للحرب العراقية ـ الإيرانية، إذ أعلم الفريق عدنان خير الله، وزير الدفاع الأسبق، الصحافيين في مؤتمر صحافي في بغداد بأن القوات الخاصة العراقية التي لم تكن تملك معلومات كافية عن واقع المدينة كانت تبتعد كثيراً وتتوغل بعيداً وتخوض من أجل ذلك قتالاً شرساً، ثم تجد نفسها في النقطة التي انطلقت منها، مما يجسِّد جانباً واحداً من جوانب عديدة تشكل صعوبات جديرة بأن يتجنبها القائد الحريص على سلامة جنوده وسمعته العسكرية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، إلا إذا كانت ثمة ضرورات ملجئة.

غير أن التطور الحضاري في التفكير والأداء الانساني لم يجنِّب الشعب العراقي مسلسل حروب المدن وقتال الشوارع ـ سواء أثناء الغزو الأمريكي للبلاد أو بعد مرور أكثر من سنة ونصف على الاحتلال الذي صوِّر في بادئ الأمر على أنه تحرير ـ بشكل لا مثيل له إلا في الجيوب الهمجية من التاريخ السحيق وأوهام الأحبار الذين كتبوا سفر يشوع بن نون[١] والتي تحققت مؤخراً على أيدي السفاحين عند اجتياحهم المدن الفلسطينية. فأين هو الأثر المشرق للتطور الحضاري في التفكير الإنساني إذاً، والفكر العسكري والمذهب القتالي للدولة الأرقى في العالم ينطويان على تلك الوحشية وذلك الإجرام المخطط له في التعامل مع المناطق الحضرية؟

النهج الأمريكي الحضاري

لقد فرض زجُّ الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية تصوراً جديداً عن القتال في المناطق المبنية، إذ جَسَّدَ آيزنهاور كل العقد الناجمة عن التسطح الحضاري في العقل الأمريكي وافتقار الأمريكان إلى الشعور بالعمق الحضاري المرموق الذي تتمتع به أوروبا، فصب جام غضبه على مدينة تعد من أجمل مدن العالم

(١) يتضمن هذا السفر الخرافي مسلسلاً من الأوهام من بينها أن يشوع بن نون حاصر أريحا فصمدت في وجهه، لذا أمر الأحبار بالطواف حول أسوارها ينفخون بالأبواق، فانهارت الأسوار من شدة النفخ. ثم إنه دخل المدينة وأضرم النار فيها بما فيها من بشر وبهائم وممتلكات، ولم يسلم من النار غير عاهرة تدعى رحاب. انظر: **الكتاب المقدس**، «سفر يشوع،» الأصحاح ٦، الآيات ٢٢-٢٤.

قاطبة لطبيعتها وما تحتضنه من كنوز ثقافية هائلة، وما امتازت به من طابع معماري حضاري وتاريخي فريد. . تلك هي درسدن التي لم تكن وقتها تضم ـ أو تجاور ـ أي هدف عسكري أو اقتصادي على الإطلاق، إلى درجة أن القيادة الألمانية لم تفكر بتأمين أية حماية لها ضد الغارات الجوية المعادية[٢]. ومع أن تفسيراً مقنعاً لِما أقدم عليه القائد الأمريكي من فعل تدميري للشواهد الحضارية الشامخة ـ بمباركة من روزفلت وتشرشل ـ لم يُقَدَّم، إلا أنه وبلا شك كان يريد أن يُفْهِمَ الألمان الذين لم يعد أمامهم بعد انهيار خط سيغفريد الدفاعي أية فسحة للمناورة الدفاعية غير المدن والمراكز الصناعية الألمانية ـ إن عَزَبَ عن بالِهم أمرُ الإستسلام ـ أنه سيقوِّض كل المدن على من فيها كما فعل بدرسدن، أي أن يُصَيِّرَها درساً مريراً، وأنه لا خيار أمامهم سوى الاستسلام إن هم رغبوا في بقاء مدنهم عامرة، وبذا يتجنب القتال في المدن، وهو أمر لا يستطيع الجيش الأمريكي عليه صبراً.

لقد أسفرت أربعة أيام من الغارات ـ والتي كان الحد الأدنى لعدد الطائرات الحليفة المغيرة في كل منها على تلك المدينة الرائعة مائتي قاصفة ـ عن إحراق وتدمير مساحة تزيد على ٢٠ كلم^{2} مزدحمة بالحضارة والعمران المتميز إلى الحد الذي صُهِرَت فيه طواقم الإنقاذ والإطفاء بكاملها. ولما كان العالم في شغل عما يتهاوى في درسدن من تقاليد عسكرية وشواهد حضارية فقد حسبت أمريكا ذلك الأسلوب ناجحاً ومقبولاً، فمسحت بعد حوالى سبعة أشهر مدينتين يابانيتين من على الخريطة، هما هيروشيما وناكازاكي بقنبلتين نوويتين أجبرتا اليابان على الاستسلام. وبذا فقد صارت لأمريكا خبرة وتجربة قتالية عملية في استخدام المدن وتسخيرها في الحرب، وليس إتقان الحرب في المدن. وهذا ما حصل في الحرب الفييتنامية، وفي ما شهدته كمبوديا من إزالة للعديد من مدنها بواسطة الغارات الأمريكية الرهيبة قبيل وقف الحرب الفييتنامية عام ١٩٧٥. ولا تزال ذكرى المجزرة الرهيبة التي نفذها الملازم الأمريكي وليام كيلي المنسوب إلى لواء المشاة/ ١١وجنود فصيله بحق سكان قرية ماي لاي الفييتنامية عام ١٩٦٨ والتي قتل فيها ١٢٩ مواطناً[٣] (أغلبهم من الأطفال والنساء كما اعترف الجنرال ويستمورلاند في مذكراته عن حرب فييتنام)[٤] وصمة عار على

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الموسوعة العسكرية،** ٤ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ٣١٦.

(٣) انظر تفاصيل المجزرة في: حسن عبيد عيسى، «انتباه رجاء...الملازم كيلي في الصومال،» **القادسية** (بغداد)، ٢٤/ ١١/ ١٩٩٣.

(٤) انظر: وليام سي ويستمورلاند، **مذكرات مقاتل،** ترجمة محمد خال (بغداد: مديرية التطوير القتالي، ١٩٨٤)، ص ٤٦٦.

جبين أمريكا، والجيش الأمريكي، والقيم التي يدَّعيها قادة التيار اليميني المحافظ.

ولا يزال العالم يتذكر الهجوم الذي شنه الجنود الأمريكان على سجن في أفغانستان خلال العدوان الذي شن على هذا البلد المسلم في خريف عام ٢٠٠١، وحُشِر فيه الأسرى، وتم تدميره بهدف تصفيتهم، فلم يعدم القادة الأمريكان المحررون أعذاراً وحججاً لما اقترفت أيديهم. وفي الأسبوع نفسه هوجم مستشفى في كابول وقتل كل الجرحى الراقدين فيه، وكان العذر أن الجرحى قاتلوا من على أسرَّة الموت. ولم يتحرك الضمير الإنساني الذي ما زال مُخدَّرا بالهَوَس بالدعاية الأمريكية الجديدة، وليدة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

لم يكن درس درسدن المرعب ـ وما تلاه من تطبيقات ميدانية مفرطة في الساديَّة ـ وقفاً على القيادات العسكرية الأمريكية، فقد أفاد منه العديد من القيادات السياسية في دول أخرى لتوجه العقائد العسكرية لجيوشها تلقاء إمكانية تدمير مدن بأكملها، كما حصل في كروزني عاصمة الشيشان التي كان الروس يتهيأون لتدميرها وقتل من يتحصن فيها تمهيداً لاجتياحها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩. وقد كانت الحجج حاضرة، وفي مقدمتها أن المقاتلين الشيشان يملكون أسلحة محرمة، مع أن الحكومة الروسية لم تستطع تقديم دليل على ذلك في ما بعد. وقد مهَّد رئيس الوزراء الروسي آنذاك فلاديمير بوتين لذلك الأمر هادفاً إلى طمأنة الرأي العام العالمي بمعسول الكلام عندما قال خلال اجتماع المجلس الأمني بخصوص الشيشان: «إذا رغبت الأسرة الدولية في الاطلاع على الوضع ميدانياً فلها الحق في أن تعرف»، وهذا ما لم يحصل مطلقاً. فقد رأى جورج روبرتسون، الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، في ذلك شأناً داخلياً لا يعني المجتمع الدولي في شيء.

وتعرضت المدينة إلى أكثر من ستين غارة جوية في الليلة الواحدة طيلة أسابيع القتال في نهاية عام ١٩٩٩ ومطلع عام ٢٠٠٠، عدا مئات الفوهات من المدافع والدبابات التي كانت تصب جحيمها المتواصل على المدينة ومن تحصن بها من مقاتلين وعزَّل ليل نهار. وبعد مرور أكثر من أسبوعين من التدمير والقتل المستمرين، لم ينجح الجيش الروسي في احتلال غير أحد الأحياء الجنوبية من العاصمة، وذلك في ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٩. وما كان ذلك ليتم لولا إعلان المدافعين أنهم أخلوا بعض الأحياء الجنوبية منذ السابع من الشهر نفسه.

لم يفت الروس أن يشرعنوا قسوتهم وبطشهم، ويبرروا ترددهم في الهجوم، فقد ادعوا أن المقاتلين الشيشان المتحصنين بخرائب العاصمة ينوون استعمال أسلحة الدمار الشامل، وتحديداً الغازات الكيمياوية، ضد المهاجمين الروس !

أنسنة قتال المدن

بعد أكثر من ستة آلاف من السنين المفعمة بالحروب ذات الطابع البشع، والتي لم يكن آخرها ما حصل في درسدن ومدن اليابان في خواتيم الحرب العالمية الثانية. . ولأن بقاء الحرب كوجه من أوجه التعامل البشري والعلاقات الدولية أمر لا مجال لإقصائه وإلغائه. . وبهدف تقليل الكوارث التي لا مبرر لها، وبخاصة بالنسبة إلى السكان الآمنين في مدنهم. . فقد تَضمَّن القانون الدولي نصوصاً ملزمة على شكل اتفاقيات تضمن حقوقاً للسكان حتى في حالة حدوث القتال بين مساكنهم. لقد وقّع المجتمع الدولي على اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ التي تلزم المتحاربين بإدامة طابع إنساني في التعامل مع المدنيين الذين حشروا بشكل أو بآخر في مناطق القتال، وبخاصة أولئك الذين انتقل القتال إلى ما بين ظهرانيهم. ومن ذلك المحافظة على ممتلكاتهم الشخصية، بصرف النظر عما يعتري الجندي المهاجم من مشاعر وهواجس عبأه بها قادته أو أفرزها الظرف القتالي الشديد، وقد وقَّعها المستر فانسنت الوزير المفوض في سويسرا ممثلاً الولايات المتحدة الأمريكية[٥]، ناهيك بمواثيق أخرى برزت بدفع من اليونسكو وغيرها من المؤسسات ذات الدوافع الحضارية والإنسانية تهدف إلى إلزام المقاتلين بالمحافظة على المعالم الحضارية والتربوية والإنسانية أو الروحية كالمستشفيات والأماكن الدينية وسواها.

إلا أن مشكلة القانون الدولي الذي حاول أنسنة الفعاليات القتالية ـ وبضمنها القتال في المدن وضمان الحقوق تماشياً مع الرقي الحضاري الذي ساد العالم ـ أنه غير ملزم، وإنما يترك أمر تنفيذ بنوده لضمائر المعنيين ورغباتهم، وخصوصاً الأقوياء منهم، فهو لم يكن يملك أية آلية رادعة لإلزام الأطراف المعنية بالتنفيذ، إلى أن أسس المجتمع الدولي بموجب إلحاح شديد من المتحمسين لأَنْسَنَة الحرب وحماية الكرامة الإنسانية من الإجرام الحربي والسادية المفرطة، المحكمة الجنائية الدولية التي ظلت حلماً إنسانياً بعيد المنال حتى قبل ثلاث سنين. ومع ذلك فقد ولدت تلك المحكمة بقوام ناقص، إذ لم توقع عليها أكثر الدول دموية واستهتاراً بحقوق الإنسان، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

درس جنين الخاص

لقد أتاح القصور في الملاحقة القانونية للبطش فرصة تنفيذ أبشع الجرائم، على

---

(٥) انظر نص الاتفاقية في: **اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب** (بغداد: مديرية التدريب العسكري، ١٩٥٦)، ص ١٣٤ ـ ٢١٦.

الرغم من وجود الاتفاقيات وتواقيع ممثلي الدول محفوظة على صفحات الكثير منها. وقد كان الأشد وقعاً والأكثر بشاعة في هذا المجال جرائم جنود الكيان الصهيوني الغاصب الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية، وما تحقق عقبها من توقيع أهم الاتفاقيات الخاصة بالحروب. لقد قاموا بسلسلة من المجازر في المدن الآمنة، وفي مقدمتها كفر قاسم ودير ياسين والسمّوع وصبرا وشاتيلا، على الرغم من أن صبرا وشاتيلا خارج الحدود الجغرافية لفلسطين. ولم ينجح العلم الأزرق للأمم المتحدة في حماية المدنيين الذين تفيأوا ظله في قانا اللبنانية، فأنزل الطيران الصهيوني عناقيد الغضب فوق البنايات الدولية التي صارت قبراً جماعياً للمئات منهم، ثم طلب لهم شمعون بيريس رحمة الرب لأن قتلهم كان خطأ منهم!

ولعل إقدام القيادة الصهيونية المتمثلة بشارون وزمرته على تدمير بيوت الناشطين الفلسطينيين طلّاب الحرية والاستقلال على ما فيها من ممتلكات شخصية وأثاث يعد جريمة حرب نكراء بحد ذاته كونه يشكل عقوبة جماعية لعائلة المناضل المنكوبة باستشهاده، إضافة إلى التأثيرات المادية والنفسية التي تطال الجيران من سكان الدور والبنايات المجاورة. وما زال العالم يحابي شارون ويغض الطرف عن هذه الجريمة على الرغم من أنه دمر ما يزيد على أربعة آلاف منزل وبناية، خلافاً لكل القوانين الدولية والأعراف الإنسانية.

وقد ينزع الخبراء العسكريون السمة العسكرية عن بعض تلك الجرائم بالقول إن مرتكبيها من رجال العصابات، وإن ما يجري ليس قتالاً بين جيشين، وإنما محاولات لإخراج مسلحين يدمغهم الرأي العام المخدوع بأنهم إرهابيون من المدن، أو لأنها لم تكن ناجمة عن أعمال حربية تعبوية يتلاقى فيها طرفان متحاربان، ما يضطرنا إلى التوقف عند المجازر الرهيبة التي شهدتها مدينة جنين في آب/ أغسطس ٢٠٠١، حيث كانت حرباً حقيقية بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني على الرغم من الفارق الهائل بين الكفتين. فقد استخدم الكيان الصهيوني أكثر من ستمائة دبابة في تلك الحرب (العديد من الدول لا تملك قوات مدرعة بهذا الحجم). وقد كانت المدن الفلسطينية ساحات لتلك الحرب غير المتكافئة. على أن تلك الحرب الثورية الشعبية التي خاضها وما زال يخوضها الشعب العربي الفلسطيني انتقلت ـ كما يحدد الجنرال أندريه بوفر ـ إلى موضع «القدرة على تهديد وجود إسرائيل ذاته، وأنها باتت قادرة على أن تبدل الوضع في الشرق الأوسط تبدلاً جذرياً»[٦]، ما دعا الكيان الصهيوني إلى

(٦) أندريه بوفر، **الحرب الثورية**، ترجمة هيثم الأيوبي وأكرم ديري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٠٤.

التعامل معها بقسوة مفرطة ودموية غير مسبوقة مستخدماً أبشع الأساليب، هدم خلالها مدناً كاملة على سكانها من غير رحمة ولا خوف من قانون دولي أو مراعاة لضمير عالمي.

ولما كانت معركة مدينة جنين درساً نفذه الصهاينة، وأفاد منه القادة العسكريون الأمريكان وهم يتهيأون لغزو العراق، فلا بد من إلقاء بعض الضوء عليها. لقد بدأ العدو بحشد قواته المقرر زجها في معركة المدينة على شكل أرتال عند مداخل جنين منذ ظهيرة الثالث عشر من آب/ أغسطس، ثم شرع بالاندفاع إلى داخلها مع ساعات فجر اليوم التالي، أي أن التحشد استمر لأكثر من خمس عشرة ساعة، ما يدل على أن العملية تدخل ضمن ما يسمى بالهجوم المدبر. وقد لقن المجاهدون العدو درساً قاسياً قابله بإجراءات عدوانية قل نظيرها، فحوَّل المدينة إلى فضاء واسع من الخرائب تتكدس فيها الجثث، على الرغم من أن شاحناته نقلت أعداداً كبيرة من جثث الشهداء، وبخاصة ممن لا يبدو عليهم سيماء القتال كالأطفال والنساء إلى أماكن لا تزال مجهولة لإخفاء أكبر قدر من معالم جريمته. وعند انسحابه منها ادعى أن هدفه كان تدمير مخفر للشرطة الفلسطينية في المدينة، مع أنه يُدَمِّر عادة بنايات الشرطة وسواها بالطائرات، ولا يجازف بزج أرتاله المدرعة في هذا النوع من العمليات[٧].

ما حصل أن هياجاً في الرأي العام العالمي ثار جراء عملية الإبادة والتدمير، فطالبت المنظمات الإنسانية والدولية، ومن ضمنها الأمم المتحدة، بإجراء تحقيق دولي في ما رشح عن الكارثة من أخبار على شكل نتف، لكن شارون رفض ذلك كله، وبدا كمن يقدم تنازلاً عندما وافق على حضور فريق من ضباط دول معينة لدراسة واقع المدينة بهدف الخروج بنتيجة يريدها شارون، ويرغب في أن يَصْرِف الأنظار عنها، وهي أن تدمير المدينة جاء لضرورات عسكرية صرفة، خصوصاً أنها مزدحمة بالبنايات، وطرقها ضَيِّقة لا تسمح بمرور أرتال الدبابات الذاهبة لتدمير مخفر الشرطة المعني(!). وسكت العالم على تلك الجريمة البشعة لتسجل سابقة جديدة في تاريخ حروب المدن، وهي أنه بالإمكان تدمير مدينة بكاملها من أجل تدمير بناية محددة في وسطها!

التعاليم الأمريكية

إن العقائد العسكرية للدول تتطلب من المؤسسات العسكرية فيها تحويل التصورات السياسية والعقائدية إلى مناهج عمل تسمى بـ «عقائد القتال»، أو العقائد

---

(٧) انظر: حسن عبيد عيسى، «معركة جنين تطور عظيم في مسار الانتفاضة،» **القادسية**، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠١.

التعبوية. ولعل من الأمور التي تتطلب حلولاً ميدانية، الموضوع الأكثر خطورة من أي حرب، ألا وهو القتال في المناطق المبنية، أو قتال المدن بصورة عامة، والذي يُزَيِّنه البعض فيطلق عليه «القتال في المناطق الحضرية». **فالأمريكان الذين ليس لديهم تصور عن إمكانية لجوئهم إلى القتال داخل مدنهم دفاعاً أو تعرضاً، لأن مدنهم غير مهددة باجتياح، لم يعدوا العدة لمثل هذا النوع من القتال.** على أن هناك تقارباً روحياً ومنهجياً بين الجيشين الأمريكي والصهيوني، حيث التشابه في التسليح وعقائد القتال والعوامل النفسية إلى حد ما. و الأمريكيون يعدّون التجارب والخبرات الصهيونية المستمرة منذ أكثر من نصف قرن خبرات وتجارب يمكنهم الإفادة منها. وقد شهدنا في العراق تطبيقاً للكثير من الأساليب القتالية الصهيونية من قبل القوات الأمريكية.

إن موضوع القتال في المدن عند الأمريكيين غير ضروري، لأنهم ينظرون إليه باستعلاء كونهم يلجأون إلى إزالة المدن التي تعترض طريقهم. إن النظرة الاستعلائية تجاه هذا النوع من القتال تعيد إلى الذهن ما نقله جان غيتون عضو الأكاديمية الفرنسية من قول لإيميرسون: «كيما يفهم المرء شيئاً جيداً ويطبقه، لا بد له من النزول إليه من عل»[٨]، وهذا ما لا يحدث لدى القيادات الأمريكية التي كانت متعالية دائماً على هذا النوع من القتال.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد حدث تغيُّر في العقيدة العسكرية الأمريكية أفرز عقيدة قتالية خاصة بالعمل في مسرح معين تجاه عدو محدد. فالمسرح هو أوروبا، والعدو هو دول حلف وارسو، وفي مقدمتها الجيش السوفياتي الملغى. لذا قَدَّم الجيش الأمريكي لموضوع القتال في المناطق المبنية عندما ذكره كملحق في الكراسة التدريبية الرسمية **جحفل المعركة** أو **قوة الواجب** كما يلي: «لقد شهدت مناطق عديدة من العالم، وبخاصة أوروبا، نمواً كبيراً في المناطق المبنية وتغيرات واسعة في طبيعة الأرض، ولقد أثرت هذه التغيرات بصورة كبيرة في طبيعة المعارك. إن تجنب المناطق المبنية ليس أكبر من مستحيل، والأكثر من ذلك، يُعْتَبَر القتال في المناطق المبنية جزءاً مكملاً للعمليات القتالية، ويمثل فرصاً وتحديات خاصة أمام آمر جحفل المعركة»[٩].

إن ما ورد أعلاه ليس تطويراً للأفكار والعقائد القتالية الأمريكية التي دمرت بموجبها درسدن، ولكن الجيش الأمريكي وجد نفسه مسؤولاً عن الدفاع عن المناطق

---

(٨) جان غيتون، **الفكر والحرب**، ترجمة هيثم الأيوبي وأكرم ديري، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٩.

(٩) انظر: **جحفل المعركة**، ترجمة إدريس محمد حسن (بغداد: مديرية التطوير القتالي، ١٩٨٨)، ص ٤١٠.

الحضرية الأوروبية في حرب تقليدية لا تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة القنابل النووية، تجاه جحافل المناورة العملياتية السوفياتية التي كانت عماد الفكر العسكري السوفياتي للعمل التعرضي التقليدي (غير النووي) في المسرح الأوروبي. وقد دفع ذلك الفكر العسكري الأمريكي إلى التفكير بالفتك بتلك الجحافل فيما لو هاجمت التمركزات السكانية والصناعية في وسط وغرب أوروبا بواسطة «القنبلة النيوترونية»، من خلال إماتة طواقم الدبابات من دون إلحاق ضرر مادي بالمراكز العمرانية والتجمعات الصناعية الكبرى على الرغم من احتمالات التلوث التي قد تلحق البيئة الأوروبية في حال استخدام تلك القنابل(١٠). وهذا فيما لو فشل الرد المقابل، وهو الضربة العميقة التقليدية(١١) التي تنفذها القوات الجوية لحلف شمال الأطلسي في قلب الاتحاد السوفياتي لتفريق تلك الجحافل في أنحاء أوروبا.

وعموماً، فإن الكراسة التدريبية الرسمية الأمريكية المشار إليها حاولت أن تسير على نهج الجيوش المُعَدَّة إعداداً جيداً للقتال في المناطق المبنية. أما الكراسة «OPERATIONS FM100-5» المخصصة لتدريب المستويات العملياتية العليا (الفرقة ـ الفيلق)، فإنها لم تتضمن من تعاليم القتال في المناطق المبنية غير صفحتين فقط، أشارت فيهما إلى أن هناك اتفاقية دولية «تناشد القادة المحافظة على الطابع الإنساني في التعامل مع المدنيين»(١٢) والمقصود بها اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩، بينما أعطت جانب العمليات النفسية القسط الأوفر.

استعدادات الغزو

لقد حاولت الإدارة الأمريكية خلال الحقبة التي مارست فيها التضليل الخارجي والداخلي بهدف كسب المؤيدين والحلفاء لغزو العراق أن تستقطب جيوشاً ذات ماض عريق وبأعداد كافية بهدف تجنيب جنودها مخاطر قتال المهارشة، خصوصاً بعد أن عرفت أن الدفاع العراقي سيعتمد في هيكله على التحصُّن في المدن، مما يعني أن جنودها سيخوضون معارك في غير صالحهم، ولم يكونوا قد تدربوا عليها أساساً. ومع ذلك فقد رحَّبَ المُجمَّع العلمي الصناعي العسكري الأمريكي بالأمر لأن قياداته

(١٠) انظر: حسن عبيد عيسى، «مسرح الحرب الأوربي بعد الانحسار الأحمر،» **القادسية**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٠.

(١١) لقد صارت تلك الأفكار تراثاً عالمياً، ولكن لا بأس بالاطلاع عليها، انظر: رشيد صالح العزاوي، **صراع المفاهيم السوقية المعاصرة** (بغداد: مديرية التطوير القتالي، [د. ت.])، ص ٤٦.

(١٢) انظر: **كرّاسة العمليات**، ترجمة عبد الجبار محمود شكري (بغداد: مديرية التطوير القتالي، ١٩٨٨)، ص ١٨٧-١٨٩.

كانت تضمر من وراء القبول بالواقع أمراً خطيراً، في حين أخذت تسرِّب أخباراً عن اختراعات علمية متطورة تفيد كثيراً في قتال المناطق المبنية، ومنها **جهاز روبوت يدخل البنايات التي يتَحَصَّن فيها المدافعون العراقيون حاملاً عدة تصوير وأسلحةً لإطلاق النار، ويقوم بالاستطلاع والتفتيش والقتال عندما تتطلب الحاجةً ذلك من خلال إصدار الأوامر إليه عن بعد. ثمّ إن هناك منظومة كفوءة تؤمّن السيطرة على أجهزة الروبوت المنتشرة في منطقة القتال والموزعة على البنايات، ما زاد في قناعة القيادة العراقية بأن القيادة الأمريكية وقعت في الفخ من خلال قبولها القتال في المناطق المبنية.**

الواقع الميداني

عندما شرع العدو بالهجوم، كان القتال الأول المتحقق قد نشب على حافات قصبة أم قصر، وهي قرية صغيرة نائية لا يفصل جدران بناياتها عن الحدود الكويتية غير سياج من الأسلاك. استمر القتال فيها أياماً وليالي أذهل المراقبين العسكريين والسياسيين، ودفع بالقادة الأمريكان إلى اقتراف المزيد من الكذب والتضليل، ما تسبب في حصول التغيُّر الأول على الخطة العامة للغزو. لقد سارعت القيادة الأمريكية إلى زج القوات البريطانية على أمل أن نجاحها في تحقيق نجاحات ولو محدودة في مثلث الفاو قد يساهم في تغيُّر ميزان المعنويات بين الطرفين، أو سحب بعض القطعات من أم قصر لمعالجة المواقف الطارئة في الفاو.

ولما لم يخرج بالبصرة خونة كما وُعِدَ الغزاة، فقد استمرت البصرة صامدة لا يملك العدو إلى اختراقها سبيلاً، فحاول اختراق الناصرية، ولم يكن باب أي من القصبات على طول الطريق مفتوحاً، ولم تسنح فرصة لتغلغله في أي مكان يحقق بموجبه نصراً إعلامياً، وبذا كانت أرتال الغزو تتخطى المدن الصامدة(١٣).

وقرر الجنرال تومي فرانكز، قائد القيادة الوسطى الذي كان يقود عملية الغزو من قاعدة السيلية، أن يغيِّر خططه. ولم يكن البنتاغون يملك غير الحماس لتغيير الخطة، خصوصاً بعد أن فشل دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، في حمل سكان مدن الجنوب على التمرد والعصيان. وبذا فقد كان عليه أن يستمر في سيره متجنباً المدن، وخصوصاً أن معارك شرسة تحققت على مشارف النجف، بينما كانت الكوت قد تحولت إلى قلعة ليس في جدرانها ثغرة. ومع تقدمه شمالاً كانت خطوط مواصلاته

(١٣) التَخَطّي (by-passing) ترك قوة لمحورها والمرور حول العدو والاستمرار نحو الهدف التالي. محمد فتحي أمين، **قاموس المصطلحات العسكرية**.

تطول، والمخاطر التي تكتنفها تزداد على أمل أن يبلغ مشارف العاصمة لخوض معركة الحسم فيها.

حتى ذلك الحين لم يكن البنتاغون قد قرر استباحة حياة جموع العراقيين الصامدين في مدنهم كي لا يسقط عنه القناع الذي حاول بواسطته الظهور بمظهر المحرر والمناصر للشعب العراقي، إلا أن فشل الخطة قلب الصورة، وجعل من التأني وانتظار الفرص التي قد لا تأتي أمراً غير محمود العواقب. فظهرت حقيقة المحرِّرين من خلال قرارهم بإحداث ثغرات ونقاط ضعف في دفاعات المدن بواسطة الطيران لكن بطريقة غير مألوفة، **حيث جُعلت طائرات القصف السوقي العملاقة** (B52) ضمن خطط الإسناد التعبوي القريب، وتلك حالة نادرة، بل غريبة غاية الغرابة. إن تلك الطائرات تمتاز بأنها تقصف ما يسمى قصف البساط المحروق، وقد كُلِّفَت بواجب الإسناد التعبوي القريب في فييتنام[١٤] لما تتمتع به تلك البلاد من أحراش كثيفة بمساحات شاسعة. أما في الحالة العراقية، وكون المدافعين يتحصنون داخل المدن، فإن استخدام تلك الطائرات لمثل هذه المهمة يعد جريمة حرب لا يمكن أن تغتفر جراء ما ينطوي عليه ذلك الاستخدام من كوارث ومآس كبرى قد ينجم عنها تدمير أحياء سكنية كاملة. وهذا ما حصل فعلاً في العديد من المدن المنكوبة.

ولقد صاحب ذلك إطلاق دفعات كثيفة جداً من القنابل العنقودية التي حرم استخدامها دولياً[١٥] على المراكز السكانية ومراكز المدن. وما زالت مجاميع ضخمة من بقايا تلك القنابل مكدسة في أماكن مؤشرة لم تتم معالجتها عقب مرور سنوات عديدة على الاحتلال، رغم ما تنطوي عليه من مخاطر على الناس والممتلكات في أماكن تكديسها، علماً أن مسؤولية معالجتها تقع على عاتق سلاح الهندسة العسكرية في قوات الاحتلال.

معركة بغداد

للجيش الأمريكي تراث طويل في العلاقات السلبية مع الصحافة ووسائل الإعلام، وبخاصة القنوات التلفزيونية التي لا تبخل على مشاهديها بصور لا تعرف الكذب والمحاباة. وقد كان الجنرال وستمورلاند، قائد القوات الأمريكية في فييتنام خلال العدوان الأمريكي على تلك البلاد، يتشاءم كثيراً ويتضايق ويتبرم من وجود مصوري التلفزيون ضمن قواطع العمليات، حيث يَعُدُّ ذلك مشكلة. ويستدل في

(١٤) ويستمورلاند، **مذكرات مقاتل**، ص ٢٠٢.

(١٥) انظر: حسن عبيد عيسى، «الصليب الأحمر ينتبه إلى جريمة أمريكية،» **الجمهورية** (بغداد)، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٠.

مذكراته بما ينسبه إلى نابليون بونابرت من قول هو «إن ثلاثة صحفيين مناوئين هم أشد فتكاً من ألف حربة»(١٦).

لقد أفرزت حرب الخليج عام ١٩٩١ حقائق فريدة عن العلاقات المتشنجة بين الإعلام الحر والقيادة العسكرية الأمريكية ومن ورائها الإدارة الأمريكية التي استنتجت من تلك الحرب درساً مفيداً طبقته في غزوها التالي للعراق، وهو استصحاب فرق إعلامية من الشبكات التلفزيونية والمؤسسات الإعلامية الأخرى ذات المصلحة في صنع وإشاعة النجاحات للقوات الأمريكية، وخصوصاً المؤسسات المرتبطة بالكارتلات الكبرى التي لها مصالح في الصناعات العسكرية والكيانات المالية والبترولية وبالمجمع العلمي الصناعي العسكري، وبالتالي إقصاء مراسلي ومندوبي المؤسسات الأخرى التي لا يُضْمَن انضباطها وتقيدها برغبات الإدارة الأمريكية وقياداتها العسكرية.

ولما كان الفشل قد لاحق الغزاة وهم يطرقون أبواب المدن العراقية بالقاصفات السوقية والقنابل العنقودية، فإن ما كان ينتظرهم في بغداد كان أكثر مرارة وأشد وقعاً. كانت بغداد تضم فرقاً إعلامية لكل المؤسسات الإعلامية من كل أنحاء العالم، وحيث إن القوات الأمريكية كانت تنوي فعل ما لا ترغب بنقله ونشره لما يحمله من صور خراب وتدمير للمدن وقتل بشع لسكانها، فقد كان القرار جازماً في هذا الشأن، ما حمل الصحفيين على التفكير بسلامتهم الشخصية أكثر من التفكير بنقل الخبر، الأمر الذي قلل حجم المعلومات، وجعل اجتياح بغداد محفوفاً بالأسرار والتعتيم الشديد، يقتصر فك ألغازها على القيادات العسكرية الأمريكية العليا وثلل من المتنفذين، وهو ما يُذكِّر بالدور البريطاني في بورونيو عندما توخى تنفيذ عمليات عنيفة بمجاميع قتالية صغيرة ليلاً، ما جعل تلك الحرب من أصعب الحروب متابعة من قبل الإعلاميين، لذا «بقي الجزء الأكبر من أحداث بورونيو سراً، وهو ما يؤسف له، لأنها كانت نموذجاً للحرب المسيطر عليها»(١٧). وهذا بالضبط ما ترومه الإدارة الأمريكية لحربها في العراق، وبخاصة في ما يتعلق بالمعارك التي تدور في المناطق المأهولة سكانياً.

وعموماً فإن الآثار التي شاهدناها من خلال التجوال في العاصمة كانت وسيلتنا لتفسير الكثير من الغموض، فالمئات من المباني الجميلة دمرت بالكامل ولم تعد صالحة للترميم، وحتى لو أن المقاتلين تحصنوا بها، فهل يعني القتال في المناطق المبنية تدمير بنايات بكاملها؟

---

(١٦) ويستمورلاند، المصدر نفسه، ص ٥١٣.

(١٧) شيلفورد بيدويل، **الحرب الحديثة**، ترجمة مصطفى درويش (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢١٧.

إشاعة الخراب

كان التحرير المزعوم عبارة عن عملية تدمير للشواهد الحضارية والعمرانية التي تَعجُّ بها بغداد، وإشاعة أكبر قدر ممكن من الخراب في العاصمة. ولم يكن للروبوت الموعود وجود في الحقيقة، إذ قامت بمهماته الدبابات والطائرات والصواريخ، وهو ما لم يترك مبرراً لتنفيذ عمليات قتالية وفق السياقات المعروفة لدى الجيوش العريقة التي تنص عليها التعاليم العسكرية، لأسباب عديدة يستطيع أي متجول في بغداد عقب الاحتلال التوصل إليها. ولعل في مقدمتها:

١ ـ أن تحقيق احتلال العراق تم في وقت قياسي.

٢ ـ تفعيل روح الانتقام لفشل الخطط المتلاحقة في تحقيق الهدف.

٣ ـ وجود نَفَس عدواني مشخص للعراق والعرب والمسلمين لدى طاقم الإدارة الأمريكية عبر عنه رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مايرز بقول سابق وهو «أين هو العدو؟»، أي أن كل من في العراق هو عدو.

٤ ـ جعل العراق عبرة ودرساً لكل من يفكر في التحدي والوقوف في وجه الإدارة الأمريكية.

٥ ـ إفهام المجتمع الأمريكي أن ما تم صفحة من الانتقام لكرامة أمريكا المهدورة في أحداث أيلول/ سبتمبر.

٦ ـ منح الشركات الأمريكية والشركات الأجنبية ذات المصالح المرتبطة بالاقتصاد أوالسياسة الأمريكية فرصاً هائلة للإثراء الفاحش وتحقيق الأرباح الخيالية مما يسمى إعادة الإعمار. والدليل على ذلك مسارعة بريمر إلى توقيع عقود مستعجلة مع شركة بكتل الأمريكية للإنشاءات من دون نشر أي إعلان مناقصة أو إتاحة الفرصة لمنافسين محليين أو أجانب.

النجف والفلوجة

لعل ما تعرضت له مدينتا المقاومة والصمود النجف والفلوجة، والضاحية الشرقية لبغداد (مدينة الثورة سابقاً ـ الصدر حالياً) يوضح أن الفعل التدميري الشديد للجيش الأمريكي لبغداد إبان الغزو الذي أفضى إلى الاحتلال لم يكن طارئاً أو منفصلاً عن السلوك المعتاد لذلك الجيش، بل جزءاً مما يعرف بالعقيدة التعبوية له، والتي تعتمد على تحقيق أكبر قدر مستطاع من القتل والتدمير لجعل الآخرين يرتدعون عن الزج بأنفسهم وبلدانهم في مواقف ساخنة مع الجيش الأمريكي.

لقد تَعَرَّضَت النجف إلى قصف دمر القسم الأكبر من المباني في قسمها القديم، وما زالت القنابل العنقودية متناثرة حتى الساعة بين القبور في مقبرتها التي تُعَدّ الأكبر بين مقابر العالم. والتحذيرات لمن يروم دفن موتاه في تلك المقبرة لتوخي الحذر وتجنب قواطع معينة من المقبرة مستمرة حتى الآن.

ولا ننسى أن الحكومة العراقية طلبت من الإعلاميين مغادرة الفندق الذي كانوا يقطنونه في الجهة الآمنة من النجف بحجة أن لديها معلومات عن استهدافهم بسيارة مفخخة، الأمر الذي أفهم الإعلاميين أن وجودهم غير مرغوب فيه ضمن ساحة القتال، وفهم الإعلاميون الرسالة فغادروا المدينة لتصير استباحة النجف درساً وعبرة لكل المدن الرافضة الاحتلال الأمريكي.

وما إن هدأت الأوضاع حتى تصاعد الحديث عن حملة ضخمة لإعمار المدينة، أي أن القوات الأمريكية ساهمت وبموافقة الحكومة المؤقتة على توسيع مصادر الربح غير المشروع وغير المبرر للشركات الأمريكية الشرهة لتستحوذ على أكبر قدر مستطاع من ثروات العراق.

ولعل الفلوجة التي ـ بحسب النهج الأمريكي ـ فشلت في استيعاب الدرس النجفي، كانت بحاجة إلى درس أشد قسوة وأمضى فعلاً، فالطيران الأمريكي دك الأحياء السكنية فيها لأكثر من شهرين متواصلين وبشكل يومي وبعنف لم تشهد مدن العراق له مثيلاً. وقد أظهر فيلم بث على موقع التوحيد والجهاد على الانترنت جاسوساً زرع أقراصاً في بنايات مختلفة لإرشاد الطيران الحربي الأمريكي لقصف المنازل والبنايات في الفلوجة، مع الإشارة إلى أن الجاسوس المذكور زرع خمسة وأربعين قرصاً من تلك التي عرض الفيلم بعضاً منها، في بنايات دمرت بالكامل. وكانت القيادة الأمريكية تدعي في بياناتها عقب كل عملية قصف مدمر أنها دمرت أوكاراً للزرقاوي ثم يتبين أن الضحايا من الأطفال والنساء.

وعندما قررت القوات الأمريكية تنفيذ عملية ضخمة ضد المدينة، حشدت أكثر من عشر موجودها من الجنود في العراق (أكثر من خمسة عشر ألف جندي أمريكي) إضافة إلى وحدات مما يسمى بالحرس الوطني التابع للحكومة المؤقتة لتبدأ في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر بتنفيذ العملية التي أعطيت الاسم الرمزي «الشبح الغاضب» والتي يسميها وزراء الحكومة المؤقتة من جانبهم «الفجر».

وكالعادة جرى منع الإعلاميين من تغطية العمليات في المدينة، واعتقل مراسل قناة «العربية» الذي كان يغطي الأحداث، والذي اضطر إلى الخروج إلى القوات الأمريكية أسوة بالعوائل الخارجة جراء القصف، فألقي القبض عليه على الرغم من

ارتدائه ما يدل على مهنته. وبذلك انقطع السبيل إلى متابعة ما يجري في المدينة إلا بواسطة الإعلام المسخر أمريكياً.

وعلى الرغم من التعتيم الشديد والبث التلفزيوني المسيطر عليه والمراقب أمنياً، فقد تسربت صور ومشاهد عما يدور في المدينة يمكن دراستها وتحليلها من وجهة نظر عسكرية مع قلة المعلومات المساعدة على التحليل الوافي.

إن العمليات بدأت في الثامن من الشهر، وكان عدد المقاومين في المدينة لا يصل إلى أربعة آلاف مقاتل، والقوات الأمريكية أفنت نصفهم، وأكثر من ألف ومائتي مقاتل أسروا (مع التناقض المخجل بين الأرقام التي يعلنها الجيش الأمريكي وتلك التي يعلنها وزراء الحكومة)، و المقاتلون العرب فروا من المدينة بحسب زعم القيادة الأمريكية، والدبابات والمدفعية والطيران الحربي والسمتي كان يدمر المدينة تدميراً تدريجياً ومتصاعداً. ومع هذا فالقيادة الأمريكية كانت غير قادرة على السيطرة على أكوام من الأنقاض والخرائب وثلة من المقاتلين الذين أمضَّهم الجوع والعطش والسهر والإرهاق وما يفترض أنه تراجع في المعنويات نتيجة الخسائر الهائلة التي تعرضوا لها، مع أن القوة المهاجمة تقدر بأزيد من فيلق من أشد القوات الأمريكية شراسة، هي قوات المارينز (مشاة البحرية). وكان الجنرال جون ساتلر قائد قوات المارينز هو المكلف شخصياً بقيادة العملية (وهو جنرال بثلاث نجوم (فريق))، والجنرال كيسي قائد قوات الاحتلال في العراق كان موجوداً طوال الوقت في منطقة العمليات، ومع ذلك، ومن أجل حفظ ماء الوجه ادعوا أنهم سيطروا على المدينة سيطرة تامة في اليوم السادس من القتال، وأن ما يجري هو مجرد تطهير لجيوب وفقاعات متناثرة سرعان ما سيقضى عليها. فكيف تتم السيطرة على المدينة وهي بأوج قوتها في ستة أيام ولا تفقأ تلك «الفقاعات» بأزيد من سبعة أيام أخرى مع قصف لم تتراجع شدته؟. وهنا نستعيد ذكرى مضى عليها حين من الدهر، وهي أن الجيش العراقي استطاع السيطرة على مثلث الفاو وبضمنه مدينة الفاو (كلا المدينتين: الفلوجة والفاو بمستوى قضاء) في ثلاثين ساعة فقط على الرغم من الصعوبة الهائلة في مجال الحركة والناجمة من طبيعة الأرض الملحية الرخوة وافتقارها إلى الطرق الكافية.

وعلى الرغم من أن القوات الأمريكية تقاتل في العراق منذ أكثر من سنة ونصف، إلا أن ما يُشَكِّل جرائم حرب مورست و تصاعدت وتيرتها، ولم تحمل حتى فضائح «أبو غريب» القادة الأمريكان السياسيين والعسكريين على تحسين أداء جنودهم وقيامهم بواجبات القتال بموجب السياقات الصحيحة والأعراف المُقَرَّة بما يتلاءم مع اتفاقيات جنيف. لقد شهد العالم كله أحداث الفلوجة بعين واحدة مصدرها كاميرات المصورين المستأجرين من قبل القيادة الأمريكية. وشوهد الجنود

الأمريكيون يقتلون الجرحى ويمَثّلون بجثث القتلى من دون رادع من ضمير أو شعور إنساني، وشوهدت عمليات جر الجثث على أرض أحد المساجد بوضوح.

وقد فسرت تلك الأعمال من قبل محللين عسكريين أمريكان استفتتهم القنوات الفضائية بأنها «تصرف قد يمليه الإرهاق والتعب»، ما يعني (لو صح ذلك) أن القيادة العسكرية المكلفة بإدارة العملية فشلت في تقدير القوات اللازمة للتنفيذ. إن الدوافع إلى ارتكاب جرائم الحرب هذه في الحقيقة هي الكراهية الشديدة التي عبأ القادة الأمريكان عقول جنودهم بها كما لمسنا من تساؤل الجنرال مايرز آنفاً، ناهيك بالرعب الشديد الذي لاقوه طيلة أيام القتال بين الخرائب المتفجرة في المدينة.

ولعل من أبشع الصور التي لم يعرها المشاهد العادي أهمية صور مجموعة من الجنود ينزلون من سطح أحد المنازل بحذر شديد، وسرعان ما يشعر مُتقدمُهُم بالرعب الشديد لشيء ما يراه في باحة الدار، فيهرب ويأمر رفاقه بالهرب، ثم يفجِّرون المبنى دون أن يخرجوا منه أحداً. إن هذا بلا شك مخالف لكل أعراف القتال، وخصوصاً القتال في المناطق المبنية، فهو أسهل أسلوب في تأمين المنطقة، ولكنه ينطوي على جريمة حرب صريحة فلو كان الموجودون في المنزل ممن تسبب في هلع الجنود الأمريكان قادرين على القتال لقاوموا ولقتلوا الجندي المتقدم على الأقل، وربما لم يكونوا من المقاتلين أصلاً، فلم نسمع من جهتهم أي إطلاق نار، وهذا وحده يجعل عملية دفنهم تحت ركام المنزل المدمر جريمة حرب مَرَّت من غير أن يعيرها أحدٌ اهتماماً.

وكان الكثيرون من المواطنين (في غير حالة الفلوجة) اشتكوا من أن الجنود الأمريكان الذين داهموا منازلهم، قاموا بحشرهم في غرفة واحدة وشرعوا يقلبون أثاث المنزل بأسلوب انتقامي، وعندما خرجوا وجد أهل المنزل أن الجنود سرقوا كل مدخراتهم من مال ومصوغات ذهبية وأشياء ثمينة. وهذا أمر لا يمكن الحكومة المؤقتة أن تنكره أو تتجاهله، في حين لم تفعل ما من شأنه الحد من استمراره.

وعلى الرغم من الطبيعة الشرسة للقتال في الفلوجة، فإن وحدات من الجنود الأمريكان اختارت أن تقاتل بصيغة أخرى، وهي أن تهاجم المناطق التجارية في المدينة وتقتلع أبواب المحال والمتاجر فيها بعد ربطها بسلاسل وحبال متينة ثم جرها بالعربات المدرعة ليدخل الجنود إليها ويفعلوا ما لم تنقله الكاميرات العاملة مع تلك الوحدات.

القسم الثاني

الاحتـلال وثقافـة تدميـر الهويـة العراقيـة

الفصل الثالث

أزمــة الهويــة العراقيــة فــي ظــل الاحتــلال

رشيد عمارة ياس الزيدي(*)

مقدمة

يواجه العديد من الدول بعامة، ودول العالم الثالث بخاصة، مشاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدتها الوطنية بالتصدع والانهيار. ولعل من أخطر هذه الأزمات وأكثرها جدلاً هي أزمة الهوية الوطنية التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى.

ويعد العراق من بين الدول الرئيسة التي تعاني هذه الأزمة منذ أن تأسست الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ إلى وقتنا هذا وبدرجات مختلفة بين حقبة وأخرى.

وازداد الأمر سوءاً بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية والبريطانية التي لم تتوان عن إثارة المخاوف والشكوك بين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي التي تعاني إرهاصات كامنة وتراكمات نفسية واجتماعية وسياسية تم تفجيرها تحت عدة مسميات جعلت هذا البلد مهيأً لفقد أغلب الروابط والأواصر التي كانت تشد لحمته وتراصه.

إن نظرة متبصرة على الواقع السياسي والاجتماعي العراقي في مرحلة الاحتلال وما رافقها من تداعيات تنذر بأنه يسير في منزلقات خطرة غير محمود عقباها.

إن البلاد تمر بمرحلة انتقالية ظاهرها الحرية والديمقراطية وبناء عراق

(*) رئيس قسم الدراسات السياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية ـ جامعة النهرين، بغداد.

ديمقراطي جديد، وجوهرها ضرب إسفين داخل البنية الاجتماعية والسياسية العراقية تهدد بطمس الهوية الوطنية العراقية وتفكيك رموزها ومقترباتها، وبخاصة مقتربا العروبة والاسلام، إذ أضحى الأول تركة من تركات النظام السابق، والثاني ما عاد الحرام فيه حراماً الا في عقول المتعصبين، والحلال بات حلالاً مفقوداً وموصوماً بالارهاب.

ومن أجل تسليط الضوء على هذه الإشكالية لا بد من دراستها من كل جوانبها الداخلية والخارجية والبحث عن مخارج لها، منطلقين من فرضية مفادها أن «الاحتلال الأمريكي قد أسهم في تعميق أزمة الهوية العراقية من خلال تكريس الولاءات الفرعية على حساب الهوية العراقية».

وهنا تثار تساؤلات عدة:

ـ ما مفهوم الهوية الوطنية؟

ـ هل يعاني المجتمع العراقي أزمة هوية؟

ـ أسباب الأزمة، هل هي داخلية أم خارجية؟

ـ ما أثر الاحتلال في الهوية الوطنية العراقية؟

ـ كيف تعامل الدستور الجديد مع قضية الهوية الوطنية؟

ـ كيف يمكن معالجة مشاكل الهوية الوطنية؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي البحث في النقاط التالية:

أولاً: في مفهوم الهوية الوطنية

تزخر الكتابات العربية منها والأجنبية بالكثير من البحوث والدراسات التي تناولت موضوعة الهوية التي قد توقع الباحث في نوع من اللبس عند تناول الظاهرة قيد البحث.

وتأتي صعوبة البحث في الموضوع من صعوبة إيجاد تعريف محدد لمفهوم الهوية، وذلك لتعدد المدارس التي تناولت الموضوع، فضلاً عن سعته وشموليته، إذ تتشارك في تكوينه عوامل ومتغيرات عدة ولا سيما المتغيرات المجتمعية التي تطرأ في حقب زمنية معينة والتي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزماني والمكاني.

ومن جانب آخر فإن مفهوم الهوية له ترميز اجتماعي لا يشترط الانتماء

البيولوجي، بل تعبير عقيدي حسي وشعوري داخلي تختاره الذات الإنسانية تجاه الواقع الطبيعي أو الواقع الاجتماعي[١].

وهذا ما دفع لابلاتين (Laplatine) إلى أن يعترف بحقيقة ضبابية مفهوم الهوية بقوله «إنها من أكثر المفاهيم الفلسفية فقراً على المستوى الإبستيمولوجي، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية أيديولوجية كبرى»[٢].

إن هذه الحقيقة لا تعفي الباحث من إيجاد مقتربات لهذا المفهوم، قد لا تحظى بقبول الجميع، لكنها تقدم تصوراً لواقعة اجتماعية معينة.

إن الهوية في اللغة العربية وردت لها معان عدة، فهي تعني «هوي» أي سقوط من علو إلى الأسفل، وهويه جمع هوايا، أي البئر البعيد القعر، والأهوى اسم تفضيل من هوي، فنقول هذا الشيء أهوى إليّ من كذا، أي أحب إليّ، وهوي يهوى هوى، أي أحبه واشتهاه فهو هوٍ[٣].

وبذلك فإن مفهوم الهوية ينطلق في ثقافتنا العربية من الآخر وليس من الأنا، فكلمة هوية مشتقة من «هو» الذي يعني الآخر بعكس معناه في اللغة اللاتينية، إذ اشتقت كلمة هوية (Identity) من الأنا والفرق هنا واضح، وله أبعاده الثقافية العميقة، إذ إن الإحساس بالذات في ثقافتنا العربية ينطلق من تحديد هوية الآخر سواء أكان في الداخل أم في الخارج[٤].

لذلك يذهب البعض إلى إسقاط ذلك على مكونات الشعب العراقي (شيعة وسنة وأكراد) فإن كل واحد من هذه الأطراف يتحدد من خلال علاقته بالأطراف الأخرى، فيكون على سبيل المثال الأنا الشيعي يتحدد من خلال الآخر السني أو العكس، وكذلك الحال بالنسبة إلى الكردي يتحدد من خلال العربي وهكذا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفهم للهوية لا يحظى باتفاق الجميع، فهناك من يرى في الهوية انسجاماً مع محتواها اللغوي، فهي تنطلق من الهوى الذي ينطق بالشعور في الإرادة الجماعية التي تبث الحياة في الأفراد والمجموعات، لذلك نرى وجود طوائف لغوية ودينية وثقافية ومهنية مختلفة، لكنها تؤكد أصالتها وتضامنها الداخلي.

---

(١) مظفر محمد، «إشارة أولية في طبيعة الهوية الكردية،» ٥/ ٧/ ٢٠٠٥.

(٢) عزيز مشواط، «إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: مآزق الأشكال وقلق المفهوم،» **الحوار المتمدن**، ١١/ ٩/ ٢٠٠٥، على الموقع الالكتروني: <http://www.rezgar.com> .

(٣) **المنجد في اللغة والاعلام** (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦)، ص ٨٧٨-٨٧٩.

(٤) مشاري عبد الله النعيم، «مسألة الهوية في الوطن،» **الرياض**، ١٧/ ١/ ٢٠٠٥.

ويبدو أن هذا التباين نابع من البعد المزدوج للهوية، ما بين المكون الفردي والمكون الجماعي، فالنظر إلى الهوية من خلال بعدها الفردي يقود إلى القول بوجود كائن مطلق غير متغير في الزمان مع ما يعنيه الموقف من ملابسات، أما في حالة النظر اليها من جهة دلالتها الاجتماعية فإن الإشكال يصبح على درجة أعقد، فمن المستحيل أن يكون أفراد مجموعة ما متماثلين كلياً ويتوفرون على الهوية نفسها[٥].

من هنا يكون من الأجدر أن نميز بين التماثل مع الذات والاختلاف عن الآخر، وأن تكون الأولوية في بناء الهوية الذاتية قبل التفكير بما نبنيه مع الآخر، وأمر كهذا يتطلب إعادة صياغة سؤال من نحن؟

من أجل تفادي السقوط في الفولكلورية والثقافوية التي قد تؤدي إلى التمجيد والنرجسية الفارغة، أو إلى التعصب والعنصرية، وفي كلتا الحالتين ستكون النتيجة هي التقهقر والتطرف اجتماعياً وفكرياً، فالهوية التي نحن بحاجة إليها هي التعالي عن الطبقية والأخذ بالانفتاح والحركة بغية أن لا تؤدي إلى الانغلاق واستبعاد الآخر[٦].

وتأسيساً على ما تقدم أضحى هناك مفهومان للهوية[٧]:

أحدهما (استبعادي) بمعنى الاختلاف عن الآخر بهدف الابتعاد عنه أو استبعاده، وهو يمثل هوية استبدادية، تعنى بتكريس مفهوم التفوق سواء أكان عرقياً أم دينياً، وهي لا تقبل الآخر بقدر ما تبحث عن تصنيف له بهدف تحجيمه أو تهميشه، وتكون أداة للكراهية لا للتواصل كما هو الحال مع الهوية التي ولدت عنصرية التفاوت وأفكار الشعب العضوي وعبء الرجل الأبيض والمجال الحيوي، وهي أفكار تسبغ القداسة على الإنسان الغربي وعلى تأريخه وحضارته، وتنزع عن الآخر قدسيته وحضارته[٨].

أما النوع **الثاني**. . فهو الهوية التواصلية التي يمكن أن نفهمها من خلال فكرة التعارف التي أمدنا الله بها بقوله تعالى ﴿**إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٩].

(٥) مشواط، «إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: مآزق الأشكال وقلق المفهوم،» ص ٢ ـ ٣.
(٦) آمال موسى، «حصن الهوية ليس سبباً للانغلاق على الآخر،» (info@balaqh.com).
(٧) النعيم، «مسألة الهوية في الوطن،» ص ٣-٤.
(٨) موسى، المصدر نفسه، ص ٣.
(٩) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

وبعيداً عن صدقية هذه التقسيمات من عدمها، فإن هناك تساؤلاً يدور حول إمكانية التمترس بالذاتية والهوية في عالم أصبح بفضل التطور التقني، والفيض المعرفي العلمي، متقارب الحدود ومتداخل العناصر والهويات، حتى أضحى التفاعل مع التغيرات المتسارعة في تقنية الاتصالات، وأجهزة الحاسوب مع التحرك نحو السوق العالمية بصورة متكاملة يؤدي إلى تغيير معان القيم التقليدية والتغيرات الاجتماعية(١٠).

على الرغم من جدية هذا التساؤل وصوابيته تبقى الهوية معياراً يقاس به سلوك المرء من حيث قربه من هويته أو ابتعاده عنها، إذ إن بامكانها أن تكون جسراً للتواصل والعبور نحو الآخرين لأنها فعل إرادي يهدف إلى تحقيق التمايز الإنساني على أساس تنويعات الانتماء.

وهذا الأمر دفع عالم النفس الاجتماعي بيير تاب إلى تعريف الهوية بأنها «الإحساس الذي يجعل شخصاً ما يشعر بكونه هو، ويبقى كذلك في الزمن، وبمعنى أكثر اتساعاً إنه نسق من الأحاسيس والتمثلات التي يستطيع بواسطتها فرد ما الاحساس بتميزه، وبهذا المعنى هويتي هي ما يجعلني مماثلاً لنفسي ومختلفاً عن الآخرين»(١١).

وفي السياق ذاته عرفها **معجم المفاهيم الفلسفية** «أنها ميزة ما هو متماثل سواء أتعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته أم مع جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها»(١٢).

يتضح مما تقدم أن هناك جملة مؤثرات تساهم في رسم معالم الهوية وتساعد على انكماشها أو انتشارها، ويبدو أن النظام السياسي يمارس دوراً جوهرياً في تحديد نمط الهوية السياسية للدولة، ولا سيما في ما يتعلق بالمواطنة بوصفها «ثابتاً» جوهرياً تتشكل على أساسه الدولة، فهي التي تبني الشعور بالذات وترسم القيم المرتبطة بها، وتجعل الإنسان يشعر أنه ذات، ينتمي إلى مجموعة لها قيمها وأعرافها.

إن المواطنة هي محتوى ثقافي واجتماعي وسياسي وقانوني يجعل من الفرد يسمو

---

(١٠) النعيم، «مسألة الهوية في الوطن،» ص ٣ ـ ٤، وتجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الإنسانية سواء أكانت متقدمة أم متخلفة تشهد منذ النصف الثاني من القرن الماضي أزمات متعددة الأشكال مرتبطة بتمثيلها لذاتها، فضلاً عن المشاكل المرافقة للعولمة المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والثقافية وتجارة المخدرات والإرهاب ونقل المواد النووية وعولمة الإجرام وعولمة أنماط الحياة المختلفة في الأرباح. للمزيد انظر: موسى، «حصن الهوية ليس سبباً للانغلاق على الآخر،» ص ٢.

(١١) نقلاً عن: مشواط، «إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية: مآزق الأشكال وقلق المفهوم،» ص ٢.

(١٢) المصدر نفسه.

على الوحدات الفرعية (المذهبية، والعشائرية. . . الخ). وإذا لم يرتق الشعور إلى هذا المستوى بحيث تكون الغلبة للقيم الفرعية على حساب المواطنة، فلن تكون هناك مقومات هوية وطنية للدولة أياً كانت.

ثانياً: مكوّنات الهوية الوطنية العراقية

إن الحديث عن بداية تشكيل الهوية العراقية أمر يكتنفه الغموض ويثير التساؤلات فهل هي امتداد للحضارة العراقية القديمة من سومريين وأكديين وآشوريين؟ أم هي امتداد للامبراطورية الفارسية التي سيطرت على العراق حقباً طويلة؟ أم هي امتداد للحضارة العربية الإسلامية، ولا سيما أن بغداد كانت عاصمة الخلافة والعراق حاضرة العالم الاسلامي؟ أم أنها تشكلت بفعل الصراع الصفوي ـ العثماني على أرض العراق؟(١٣).

يبدو أن كل هذه المعطيات وغيرها تفاعلت وساهمت في صوغ رموز الهوية العراقية التي اتخذت معالم أكثر وضوحاً مع بداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، فأصبح معها الحديث عن الوطن والوطنية والمواطنة، وإن كانت هذه المقولات كما يقول د. سليم علي الوردي «يصعب اخضاعها لتحديد دقيق، لأنها تعبر عن مجموعة متشابكة من المتغيرات، وما يبدو متفقاً عليه من مواصفات للوطنية والمواطنة، انما هو سهل اختراقه في ظروف معينة، وقد يتحول إلى نسيج هش وسياج منهار يسهل اختراقه في ظروف معينة، فيما يشكل في ظروف ومقومات أخرى سوراً حصيناً يتعذر اختراقه»(١٤).

الملاحظ أن هذا التكوين لم يرتق إلى مستوى تشكيل هوية وطنية مستقلة، فالشعب العراقي انذاك لم تتوحد رموزه الثقافية بعد، وهو كان نتاج حالة التجزئة من الأقطار العربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية والذي ظل سقوطها يمثل حدثاً بارزاً ونقطة تحول بالنسبة إلى الدول التي كانت تحكمها بصورة مباشرة والدول التي أثرت في طابع حياتها الفردية والجماعية على نحو غير مباشر.

---

(١٣) سليم علي الوردي، **مقتربات إلى المشروع السياسي العراقي ١٩٢١ ـ ٢٠٠٣** (بغداد: [د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ١٩. ويذهب في الاتجاه ذاته د. علي الوردي بقوله: «لم يكن أهل العراق في ذلك الحين يعرفون شيئاً من المفاهيم السياسية الحديثة مثل الوطنية، بل كان جل ما يشغل بالهم الإحساس الديني المتمثل بقضايا التعصب المذهبي». للمزيد انظر: علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** (دمشق: دار الكتاب، ٢٠٠٥)، ص ١٥.

(١٤) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ص ١٥.

وقد وضح طبيعة الهوية العراقية آنذاك الملك فيصل الأول بقوله: «أقول وقلبي ملآن أسى إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من اية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانقضاض على اية حكومة كانت، نحن نريد أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل»[١٥].

وبالفعل بذلت جهود قيمة لتشكيل شعور عراقي مشترك يمثل بواكير هوية وطنية، اتضحت معالمها في عهد الملك غازي (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) واستمرت في التطور لتأخذ أبعادها الوطنية الحقة[١٦].

وهنا تقتضي ضرورات البحث العلمي أن نتفحص أبرز رموز ومكونات الهوية العراقية التي يمكن أن نحددها في مكوّنين أساسين هما:

١ ـ المكونات الثانوية

لا شك في أن كل مجتمع من المجتمعات وبغض النظر عن تطوره يتكون من مجموعة من الرموز الفرعية والثانوية التي ترسم ملامح المجتمع وأساسه الراسخ، والمجتمع العراقي لا يخرج عن هذا الاطار، ولعل من أبرز مكوناته الفرعية هي:

أ ـ القرابة (الأسرة والعشيرة)

تمارس الأسرة في المجتمع العراقي دوراً مهماً في صياغة رموز الهوية الوطنية من خلال القيم والأعراف والعادات والتقاليد التي تنقلها من جيل إلى آخر، وهي التي تنمي الأحاسيس، وتطبع الفرد بطباع من هو في رعايتهم، وغالباً ما يسعى أفراد الأسرة إلى نقل الثقافة التي يتلقونها عن أهلهم إلى أبنائهم منذ الصغر[١٧].

ولا ريب في أن العائلة العراقية شأنها شأن العائلة العربية التقليدية تشدد في تربيتها على العقاب الجسدي والترهيب والترغيب أكثر مما تشدد على الإقناع، الأمر

---

(١٥) انظر نص مذكرة الملك فيصل الأول بشأن الأصول السياسية والاجتماعية في العراق، بغداد ١٩٢٣ المنشورة في: **الملف العراقي**، العددان ١٤٤ ـ ١٤٥ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٦.

(١٦) حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية: الكتاب الأول**، ترجمة عفيف الرزاز، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٥.

(١٧) ابراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٩٣.

الذي تنشأ منه نزعة نحو الفردية والأنانية، وتأكيد «الأنا» دائماً أكثر من تأكيد «النحن»[١٨].

ومن جانب آخر إن العراقي شديد الارتباط بعائلته التي تتجاوز في بعض المناطق درجة القرابة الأولى لتشمل أطراً أخرى، فضلاً عن ذلك فإنه شديد الاهتمام والولاء لهذه الرابطة (العائلية) التي ترتبط بالأنا، ويتضح ذلك حتى في الأمثال الشعبية العراقية، فعلى سبيل المثال «أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب».

وهذا الشعور ينتقل من العائلة إلى مستوى العشيرة، والساحة العراقية تحفل بالمد العشائري وإن كان هذا المد متبايناً من فترة إلى أخرى. ويعود السبب في ذلك كما اشار اليه د. علي الوردي إلى «الصحراء التي تتاخم العراق والتي هي من اعظم منابع البداوة في العالم إن لم تكن أعظمها على الإطلاق، فليس هناك حاجز طبيعي يحجز بينها وبينه»[١٩].

ويبدو أن المد البدوي (العشائري) قد ارتفع منسوبه في العراق في عقد التسعينيات إبان فرض الحصار الاقتصادي عليه، عندما اضطر النظام السياسي إلى اللجوء إلى العشائر لمساعدته في توفير الأمن والحماية، فضلاً عن ضبط حركة المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تكريس العشائرية بصورة كبيرة لتتخذ إطاراً مؤسسياً له كلمة الفصل في بعض المسائل حتى أضحى السلوك الاجتماعي والسياسي يعتمد على ذوي القربى بدلاً من الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة؟

وعلى العموم فإن القبيلة في المجتمعات العربية حاضرة في كل سلوك سياسي وتحتل مركزاً رئيساً، ليس على هامش الشعور بل في قلب الأمور، وهذا المضمون هو الذي اعطاه ابن خلدون لمفهوم العصبية[٢٠]، والذي اعتبره الكاتب العربي محمد عابد الجابري محدداً من محددات العقل السياسي العربي[٢١].

على الرغم من ذلك فإن العشائرية ما زالت تحظى باحترام كبير في المجتمع العراقي، وتشكل رافداً أساسياً من روافد القيم والتقاليد الأصيلة بغض النظر عن

---

(١٨) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٢٠.

(١٩) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ص ١٩.

(٢٠) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** ([عمان]: دار الفكر للطباعة، [د. ت.])، ص ١٠١-١٠٣.

(٢١) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٧٩ ـ ٩٨.

سلبياتها التي تعانيها إلى الدرجة التي لا يمكن تجاوزها عند دراسة الهوية الوطنية بوصفها أحد مكوناتها الفرعية الأساس.

ب ـ الإقليمية والطائفية

يتميز المجتمع العراقي بميزة التعددية القومية والدينية والمذهبية، ولكل من هذه التفريعات خصائصها المميزة، وغالباً ما يجد المرء التعددية أيضاً في الواحدة من هذه المكونات ولكل منها خصائصها المميزة أيضاً.

ويبدو من خلال ما تقدم أن التباينات الاقتصادية والثقافية والتعددية القومية والاقليمية وغيرها ليست عنصراً مولداً للنزاعات بحد ذاتها، فهناك مجتمعات عديدة فيها تفاوت اقتصادي وتعدد إثني كبير بينما هذه التجمعات في حالة استقرار.

إن إدراك التباينات وتسييسها هو العنصر المولد للنزاعات، وذلك من خلال تشويه الأطر الحديثة للحياة السياسية وتمزيق الهوية الوطنية(٢٢).

والملاحظ أن في العراق قد تتعايش أديان ومذاهب عدة متقاربة تارة ومتنافرة تارة أخرى، غير أن تقاربها وتنافرها لم يصل إلى حد الإلغاء سواء كان بالضم أو بالهجرة القسرية، فحافظ الجميع على وجودهم بقدر ما يسمح به التجاور على بقعة جغرافية واحدة «فالصابئة عاشوا مئات السنين بين المسلمين من دون أن يحاولوا ضمهم بالقوة أو الغاء وجودهم»، وما عدا المدن المغلقة إلى حد ما على ديانة أو مذهب معين مثل النجف وكربلاء، فمعظم المدن العراقية الكبرى مختلفة الأديان والمذاهب وفي مقدمتها بغداد والموصل والبصرة(٢٣).

وكذلك الحال بالنسبة إلى الأكراد ومجاورتهم مع العرب، بيد أن هذا الموضوع يتمايز بعض الأحيان بسبب عدم نجاعة الحلول السياسية التي طرحتها الأنظمة السياسية لحل المشكلة الكردية في العراق، وظلت تشوبها الشكوك والنيات غير الحسنة، الأمر الذي عزز شعور الإقليمية الكردية على حساب الهوية الوطنية.

٢ ـ المكوّنات الرئيسة

يتوقف تماسك كل مجتمع إنساني على فهم أفراده قيمه وقواعده المشتركة، أي على كل ما تنطوي عليه فكرة «الثقافة» في الواقع، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الإنسان

---

(٢٢) انطوان مسرة، «في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ١٨.

(٢٣) رشيد الخيون، **الأديان والمذاهب بالعراق** (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٣)، ص ٥.

بالولادة، ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة التي تنطوي على الوسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المعرفة والمهارات، وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة كأعضاء فاعلين نوعاً ما في أنشطه الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل.

على الرغم من تميز العراق بالتعددية القومية والقبلية والدينية والمذهبية، فإن هناك سمات مشتركة تجمع أبناء الشعب العراقي بوطنهم، ولا يتناقض ذلك مع انتماءاتهم الفرعية المختلفة، فالجميع يشعر باحترام كل هذه الانتماءات بعيداً عن أية ردود فعل أو إساءات من جهة إلى أخرى.

وقد شكل التراث العربي الاسلامي معيناً رئيساً لغالبية الشعب العراقي ممثلاً بالدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التأريخية، وهي وحدة يمتزج بها الوجدان الفطري بالوجدان العروبي بالوجدان الروحي، وعليه فقد ورثت الهوية العراقية هوية الحضارة العربية الإسلامية بكل مراحلها، وورثت محتواها وصمودها التأريخي كما ترث اليوم انكفاءها وتفككها(٢٤).

ولا شك أنه في زمن الأزمات حين تتعرض المجتمعات إلى كوارث وتهديدات (كما يشهد العراق اليوم)، فإن تفكيرها العام أو الجمعي ينسحب لمحاولة الإجابة عن أسئلة الهوية، ولتهيئة الفكرة الجامعة في مواجهة عواصف التغيرات، وأول الأدوات المختبرية للفكر وأكثرها قدماً وتأثيراً في الشعب العراقي بخاصة، والشعب العربي بعامة، هو الدين ولا سيما أن غالبية الشعب العراقي وبنسبة أكثر من ٩٠ في المئة ينتمون إلى الديانة الإسلامية(٢٥).

فضلاً عن ذلك، فإن العراقيين يفخرون بالتنوع الإثني والمذهبي وما يتحكم في هذا التنوع والتعدد من تعايش وتوافق في القيم والأعراف والتقاليد الوطنية الراسخة في ضمير الفرد العراقي، فيما كانت الطائفة مثل أية ظاهرة تخضع لقوانين خاصة بها ذات بعد سياسي نسبي، فلم يحدث أن اختلف المسلمون في ما بينهم أو بينهم وبين الأديان الأخرى على مسائل ذات أساس ديني مثل أصول الدين والاعتقاد، فالمسلمون الشيعة والسنة يعبدون إلهاً واحداً ويعتقدون بنبي واحد، وقرآن واحد، ولا يختلفون إلا في أمور فقهيه مثلما تختلف المذاهب السنية أو الشيعية في ما بينها(٢٦).

---

(٢٤) محمود أمين العالم، «المشهد الفكري والثقافي العربي عام ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢٥) محمد حسين، «الأزمات الضيقة في العراق،» شبكة المعلومات العراقية، ٢٠٠٣.

(٢٦) ابراهيم حيدر، «العراق والفتنة الطائفية،» <http://www.sotaliraq.com>.

فضلاً عن ذلك، فقد تعززت روابط المجتمع العراقي وتوطدت صلاتهم من خلال صلات الرحم والتزاوج والصداقة والمحبة والمواطنة الصالحة بين القوميات والمذاهب جميعها[٢٧].

وتجدر الإشارة إلى أن المكون العربي يبقى هو العنصر الجمعي الثاني في العراق، إذ إن نسبة العرب يشكل أكثر من ٨٠ في المئة من الشعب العراقي من دون أن يعني ذلك ان يكون هناك تمترس عربي ضد القوميات الأخرى، لأن العروبة في ضميرها تؤمن بالتسامح والتعايش السلمي مع القوميات الأخرى، واستطاعت على الرغم من كل التحديات التي مرت بها أن تحافظ على قيمها وموروثها الجمعي.

إن المكونات الرئيسة وعلى الرغم من استحضارها كل مقوماتها، نجد أنها تشهد في عراق اليوم مرحلة اختبار صعبة، وتواجه تحديات كبيرة قد تعرض نسيجها لمخاطر جمة إن لم يحسن التعامل معها، وربما يعرض عموم الهوية العراقية إلى التمزق والانقسام.

ثالثاً: مبررات أزمة الهوية العراقية

إن مبررات أزمة الهوية العراقية يمكن أن نعزوها إلى مجموعتين من العوامل: عوامل داخلية ترتبط بطبيعة المجتمع العراقي وخصوصياته، فضلاً عن السياسات التي اتبعت والتي تتبع معه، وعوامل خارجية تتعلق بالبعد الإقليمي للعراق وظروف الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني وما رافقهما من آثار وتداعيات سلبية وسيرجأ بحثها إلى المحور التالي.

١ ـ العوامل الداخلية

لا شك في أن أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار أفراد المجتمع كافة في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع، ويحدث ذلك عندما تشعر إحدى المجموعات المكونة للمجتمع بما يسمى بـ «الحرمان النسبي» أي شعورهم بحرمانهم من حقوق يتمتع بها أشخاص آخرون في المجتمع نفسه[٢٨].

---

(٢٧) عدنان جواد طعمة، «انتخابات رئيس أو رئيس الوزراء من الأكراد،» شبكة نبأ للمعلومات، ٢٥/٢/٢٠٠٥.

(٢٨) أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٤.

ويبدو أن الهوية في العراق لم تتبلور بعد بشكل واضح، والاندماج الاجتماعي ما زال مطلباً أكثر مما هو واقع، إذ تتنازع الولاءات الفرعية الولاء للدولة، فعلاقة الدين بالدولة لم تحسم تماماً، والتعددية السياسية التي شهدتها الساحة العراقية لا تقوم على برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، بل تعددية طائفية وإثنية. . . الخ(٢٩).

واتخذت التعددية الحزبية العراقية منهج تسييس الرموز الفرعية في مناورة تهدف إلى استغلال القدرة الفرعية للسياسات بشأن الفروقات الأساسية في المجتمع، لا لمعالجة هذه الفروقات واحتوائها بل للتنافس السياسي بينها، وذلك بالتلاعب بواسطة الحيلة على جدلية الخاص والعام.

والملاحظ على الخطاب السياسي العراقي منذ الاحتلال الأمريكي أنه قد عمق من أزمة الهوية العراقية، إذ لم يستقر هذا الخطاب على مفهوم واضح يحدد خصوصيات المجتمع العراقي وانتماءاته، فهناك من يروج للهوية الإسلامية (كما هو حال الأحزاب الدينية شيعية أكانت أم سنية)، وهناك من يروج لمفهوم الأمة العراقية (مثل حزب الأمة العراقية)، وهناك من يتمسك بالهوية العربية (التيار القومي) وآخرون يتمسكون بالهوية الكردية (مثل الأحزاب الكردية).

إن هذا الإرباك للنخب السياسية جعلت المواطن العراقي لا يشعر بهويته العراقية الواحدة، فاضطر للرجوع إلى مكوناته الفرعية (الأسرة والقبيلة) ولا سيما أن تنشئته الاجتماعية تعطي أسبقية الولاء للاسرة والعشيرة على حساب الولاء للمجتمع والوطن، بل إن مفاهيم الوطن والأمة يكتنفها الكثير من الضبابية والغموض، إذ إن الولاء لهذه المفاهيم لا يتم الا من خلال الولاء للأسرة والعشيرة، أما شعارات الشرف والكرامة فهي لا ترتفع الا عندما تتعرض الأسرة أو العشيرة للخطر(٣٠).

وتحت وطأة السيول السياسية الجارفة انتعش الانتماء الطائفي والعشائري والمناطقي، وأصبحت لدينا هويات داخل الهوية العراقية، فانقسم السياسي داخل الحكومة والبرلمان وأجهزة الدولة الأخرى تحت مسميات الطائفية والإثنية، ونزوع مثير نحو الانتماء العشائري وهم يقودون «دولة جمهورية اتحادية ديمقراطية».

إن رئيس الدولة هو طالباني، ورئيس الوزراء هو الجعفري، ووزير الدفاع هو

---

(٢٩) أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ص٢٣٠.

(٣٠) محمد عباس نور الدين، **التمويه في المجتمع العربي السلطوي** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، ص ٩٢.

الدليمي، ووزير الداخلية هو الزبيدي. . . الخ[٣١]. وأمر كهذا لا يعني الانتقاص من فخر الانتساب إلى العشيرة أو العائلة أو المنطقة، بيد أن التحدي الذي يواجه الهوية العراقية يجعل من هذه الظواهر انعكاسات مبالغاً فيها تجعل من العراقي يشعر بها ملاذاً وبديلاً حقيقياً من الهوية العراقية المحاصرة بقيم الكانتونات المعزولة وتفرعات الاندفاع الطائفي والقومي.

وبما أن الدولة بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة والجهاز الساهر على سلامتها ووحدتها وحماية مصالحها، فالملاحظ عليها هي الأخرى أنها بدأت تجسد رموز الطائفية أكثر من رموز الوحدة الوطنية، حتى غدت بعض مؤسسات الدولة العراقية الرسمية إن لم نقل كلها ترفع أعلاماً طائفية أو عرقية بدلاً من علم العراق.

وتجدر الإشارة إلى أن شكل النظام السياسي يمارس دوراً جوهرياً في تحديد نمط الهوية السياسية للدولة، وقد ساهم النظام السياسي السابق في هدم البناء الاجتماعي للشعب العراقي وخلق تركة ثقيلة من ظواهر الضعف في الوعي الوطني.

وربما يعود ذلك إلى محاولة النظام السياسي فرض رؤية سياسية معينة على الشعب بالقوة ولا سيما شعب يمتاز بالتعددية والتنوع مثل الشعب العراقي، وهو ما جعله عرضة للاستغلال من قوى أجنبية وأطراف محلية وأصحاب مصالح وضعاف النفوس، فضلاً عن جمهور التخلف وتوظيف كل ذلك لأغراض ضيقة لا لخدمة المصلحة الوطنية، الأمر الذي عرض منظومة القيم الوطنية للاهتزاز.

ويبدو أن التحول في النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال لم يتمكن من الخروج من هذه الدائرة، ولا سيما بعد أن تسلم السلطة عراقيو الخارج الذين توطنوا دولاً عديدة، واكتسبوا طبائعها وقيمها وعاداتها وتقاليدها ما خلق أزمة ثقافية بينهم وبين عموم الشعب العراقي، فضلاً عن ازدواجية ولائهم بين العراق والدول التي احتضنتهم إبان أزمتهم مع النظام السابق، وخير دليل على ذلك أن العديد من قادة العراق قد تركوا أسرهم في تلك الدول واحتفظوا بجنسياتهم وجاؤوا إلى العراق وعندما يخسر أحدهم منصبه يفضل العودة إلى البلد الذي جاء منه بدلاً من الاستقرار في العراق.

بل الأكثر من ذلك، فقد اعتبر الكثير منهم المحتل محرراً، وهم يجعلون من يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ (وهو يوم الاحتلال) عيداً وطنياً وعطلة رسمية، الأمر الذي يدل على ضعف شعورهم الوطني إزاء العراق.

---

(٣١) طلال شاكر، «الهوية العراقية بين عسر التكوين وصراع البقاء،» **الحوار المتمدن**، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٥، <http://www.rezgar.com>.

ويبدو أن أزمة الهوية العراقية لا تتعلق بالنخب السياسية وحسب، وانما تعود في بعض جوانبها إلى مبررات اجتماعية، تتعلق بالمكونات الفرعية التي وجدت صداها في ضمير المجتمع العراقي، فما زال هناك من ينظر إلى العراقي بعين من التمييز، فيقول هذا «محافظات» في محاولة لتمييزه عن أهالي العاصمة بغداد، وحتى على صعيد المحافظات فهذا من الرمادي وذاك من العمارة. . . الخ، وتتم بصيغة لها انعكاساتها على الوحدة الوطنية.

والأكثر من ذلك أصبحت نظرة التمييز تطول شريحة أوسع من المحافظة عندما شملت المنطقة الشرقية عموماً، وأضحى هناك مصطلح «الشراقوة» أو الشرقيون، وهو اسم ازدراء أطلق على أهل جنوب العراق، ويرصد من خلاله لوثة اتجاهية مكثت في العقلية العراقية، وتوسعت لتفصل بين أبناء الشعب العراقي بما يسمى بـ «خط الرغل» وهذا الخط يمتد شمال بغداد ليميز بين من يأكل الرز ومن يأكل البرغل[٣٢].

والملاحظ مما تقدم أن الأمر لا يتعلق بالعرب فحسب، وانما يتناول حتى الأكراد الذين لا ينظرون إلى العراق كونه إقليمهم الوطني أو وطنهم الحقيقي، وانما ينظرون إلى كردستان الكبرى الموزعة بين دول عده بأنه إقليمهم الوطني الحقيقي بغض النظر عن حدود هذا الإقليم، ولم يتردّدوا في السعي لإنشاء كيان سياسي في شمال العراق يمتلك كل مقومات الدولة ويمارس كل مهامها، وهم يحثون الخطى للحصول على الاعتراف الدولي له، فقد أفاد مصدر أردني «أن الأردن رفض طلباً تقدمت به حكومة إقليم كردستان العراق في أربيل لإقامة تمثيل دبلوماسي بين عمان وأربيل»[٣٣].

لا شك في أن المبررات السابقة تؤثر في الهوية الوطنية إلى الدرجة التي حدت بعض الكتاب على التنكيل بوجود شعب عراقي واحد، إذ أشار الكاتب جواد السعيد إلى «أن دعوة الشعب العراقي هو شعب واحد هي أكذوبة، نحن كذبناها على أنفسنا وصدقناها»[٣٤].

---

(٣٢) علي ثويني، «فدرالية الجنوب. . حلم «دولة الشراقوة» أم فخ إيراني،» في: **موسوعة النهرين** على الموقع: <http://www.nahrain.com>. يعتبر جنوب العراق عموماً زارعاً ومستهلكاً للرز، بينما يعتبر النشاط الزراعي الأول في شمال العراق هو زراعة القمح والذي منه ظهرت أكلة «البرغل» المعروفة بين عرب شمال العراق، الأمر الذي رمز إلى التمايز بين الفريقين.

(٣٣) تقتضي الهوية الوطنية أن يتوصل الناس في الدولة إلى الإقرار بأن إقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي، كما يجب أن يشعروا كأفراد بأن هويتهم الشخصية محددة بانتماءاتهم إلى بلدهم المحدد إقليمياً.

(٣٤) جواد السعيد، «فدرالية المحافظات الثلاث،» <http://www.sotaliraq.com>.

بيد أن هذا الشعور نابع من انتشار ظاهرة «الانفصام» الوطني بين العديد من العراقيين، ولا سيما في الآونة الأخيرة بعد أن تمكن المحتل من فك رموز وأواصر الوحدة الوطنية في محاولة لإعادة ترتيبها، فتعذر عليه ذلك بانفراط العقد الاجتماعي العراقي، وربما لا يتوقف الأمر عند العراق وحسب، وانما سيبلغ بلداناً أخرى بحكم الترابط الكبير بين العراق ومحيطه.

٢ ـ العامل الخارجي (دول الجوار)

يشكل العامل الخارجي (الدولي) أحد المبررات الأساس لأزمة الهوية العراقية، وفي مقدمة ذلك قوى الاحتلال ودورها في تمزيق الهوية العراقية التي سيرجأ بحثها إلى المحور التالي، وسيقتصر الحديث هنا عن دول الجوار الجغرافي.

إن العراق كما أسلفنا في المحاور السالفة مقسم من حيث البيئة الاجتماعية إلى ولاءات عشائرية بحسب الانتماء العربي أو غيره، وفيه تقسيمات دينية واضحة تعتمد على التعدد الإثني والديني والاجتماعي، وهو أمر ربما يشكل عنصراً إيجابياً يرفد الوحدة الوطنية، بيد أن هذا التنوع لم يوظف في المرحلة الحالية بالشكل الايجابي، وتم قلب المعادلة من الولاء الوطني إلى الولاءات الفرعية، ولا سيما الطائفية والعرقية. وما عزز من ذلك أن هذه التعددية في العراق لها مثيلاتها في الدول المجاورة إلى درجة أن الحدود المرسومة وأساليب القوة لا تستطيع أن تحول دون روابطها الطبيعية وبغض النظر عن عمق هذه الرابطة وشكلها وديمومتها(٣٥).

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث هنا ليس لغرض توجيه الاتهام إلى فئة دون أخرى، بل الغرض هو تلمس ملامح العلاقة بين المواطن والوطن وبين انتمائه السياسي والطائفي والإقليمي، أي بعبارة أخرى علاقة المواطنة العراقية ببعدها الإقليمي.

والملاحظ أن المواطنة العراقية أصابها الاحباط والقنوط، وهنا يمكن أن نتوقف عند الحالة الكردية، فهي الوحيدة التي خلقت للمواطن الكردي انتماء وطنياً، بيد أنه ليس عراقياً، وإنما انتماء وطني مرتبط بكردستان الكبرى، وقد عمقت هذا المفهوم داخل المواطن الكردي، وتجاهلت المفهوم الوطني العراقي، وأضحى الفرد الكردي يتطلع إلى مسافات أبعد من المحيط الوطني الحقيقي. ولم ينتبه القادة الأكراد إلى حقيقة التطورات الاجتماعية الكردية لدى المجتمعات المختلفة (تركيا، إيران، سوريا) في التفكير والأسلوب، بل ركزت على الحلم الأكبر فقط، الأمر الذي أضعف الشعور

---

(٣٥) المصدر نفسه.

بالهوية العراقية لدى أكراد العراق. فضلاً عن ذلك، هناك احتمالات كبيرة في ظهور أفكار ومقالات سياسية كردية تحمل خصوصيات مجتمعاتها، وهنا قد تتحطم الخريطة السياسية التي رسمها قادة الأكراد العراقيين لشعوبهم.

أما الطائفة السنية فترى في بعض الجيران عمقاً دينياً واجتماعياً، الأمر الذي قد يدفع البعض فيها إلى أن يرى في الانتماء الطائفي انتماء لصالح مصدر المذهب وهويته الوطنية كما هو الحال في ارتباطات البعض بالمذهب السلفي في السعودية أو المذهب السني في الأردن، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بضعف انتمائهم الوطني ويتوجهون إلى الانتماء الطائفي.

وعلى هؤلاء أن يدركوا أن هذه الدول وعلى الرغم من وحدة مذهبها، لا يمكن أن تعترف للمواطن العراقي بانتمائه الطائفي على حساب قوانينها ونظمها السياسية والاجتماعية، فلا يمكن أن ينكر عاقل أن هذه النظم هي التي أسهمت في فرض الحصار على العراقيين، وهي التي مهدت الطريق لاحتلال العراق وتدميره، ومن يسير وراء ذلك إنما يسير وراء سراب.

وهذا الأمر ينسحب بطبيعة الحال على الطائفة الشيعية ومن يسير منهم وراء أنتمائه الطائفي إزاء إيران، ولا سيما أن المرجعية الشيعية في إيران تضرب على وتر الطائفية.

فضلاً عن ذلك، فقد ساهم النظام السابق من حيث يدري أو لا يدري في تعميق روح الانتماء الطائفي عندما أقدم على ترحيل آلاف العراقيين (التبعية الإيرانية)، ما أضعف لدى هؤلاء الشعور بالانتماء الوطني وحفز لديهم الانتماء الطائفي.

وتجدر الإشارة إلى أن العراقي الذي هُجر إلى إيران لم يقبل فيها على أنه إيراني أو له حقوق الإيراني، بل على العكس عانى حالة الذل ولم يتمكن من الحصول على مستمسكات إيرانية حتى تلك التي تتعلق بالجوانب الإنسانية، لكنه لم يتخلّ عن انتمائه الطائفي بسبب الدعم الذي قدمته المرجعية الدينية، فضلاً عن الدعاية للمذهب ولتعميق مفهوم المظلومية لديهم.

في الإطار ذاته يندرج الانتماء التركماني وارتباطاته بتركيا، الأمر الذي يجعل منها في نظر البعض المنقذ أو الداعم لوجوده في العراق، وهو ما يؤثر سلباً في إحساسهم بالانتماء الوطني، فتركيا تحاول أن توظف الورقة التركمانية لصالح سياستها في العراق وفي المنطقة المحيطة بها، وهي لا تتخلى بالطبع عن مصالحها في سبيل مجموعة بشرية صغيرة، لكنها تدرك أن مصالحها تقتضي أن تستمر في ادعاء ذلك.

والأمر ينطبق أيضاً على بقية المكونات العراقية الأخرى، ولا سيما المسيحيون منهم، فإنهم يرون في العالم الغربي المنقذ أو الملاذ لهم، ولا سيما بعد انتشار وصعود نجم الحركات الإسلامية في العراق، الأمر الذي أضعف شعورهم الوطني إزاء العراق، خصوصاً بعد أن تعرض هؤلاء لحملات إعلامية واسعة ودعم مادي ونفسي من الكنائس الغربية، وأمر كهذا يمكن ملاحظته من خلال هجرة أغلب المسيحيين من العراق إلى أوروبا أو أمريكا.

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول بأن تدني مستوى الشعور بالمواطنة، ولا سيما في ظل غياب المشروع الوطني الواحد أو الرؤية الوطنية الواحدة، قد يؤدي إلى أن تتحول المواطنة إلى مجموعة ولاءات خارج الحدود الإقليمية للوطن.

رابعاً: أثر الاحتلال في الهوية الوطنية العراقية

يواجه العراق منذ احتلاله في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ مشاكل وأزمات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية ألقت بظلالها على كل المستويات. ولعل من أخطر تلك المشاكل والأزمات وأكثرها حساسية تلك التي تتعلق بتكوين الهوية الوطنية العراقية.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وعموم العالم الغربي قد مهدا لتفكيك رموز الهوية العراقية قبل احتلال العراق، ولا سيما في حقبة التسعينيات عندما فرضت الأمم المتحدة حصاراً اقتصادياً على العراق ليس له نظير في التجارب العالمية، وضرب هذا الحصار في عمق النفس العراقية ومكوناتها الأساسية، فأصابها الوهن وإن لم تكشف عن محتواه، وسخر العالم الغربي ماكنته الاعلامية للتعميق من أزمته وتفكك رموزه عندما ركزت على قضيتي «اضطهاد الأكراد» و«مظلومية الشيعة» بغيه دق إسفين بين المكونات الاجتماعية العراقية على حساب الوحدة الوطنية.

ويبدو أنه قد تم إخضاع العقل الوطني العراقي لعملية تأهيل إجبارية الهدف منها استبدال الانتماء الوطني بالانتماءات الفرعية الاقليمية والطائفية، وبقيت خلايا العقل الاجتماعي في سياسته محملة برواسب وإرهاصات تاريخية واجتماعية، ومهيأة للحظة المناسبة التي حفزتها صحوة «الصدمة والترويع» والصاعقة التي حلت في عملية احتلال العراق، وإسقاط نظامه السياسي الذي لم يهتم بقضية المواطنة إلا في حدود خدمة مصالح سياسته الآنية.

وكانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة قبل محاربة مفاهيم استبداد النظام السابق، وتم الخلط بين قانون اجتثاث البعث

وقانون تحرير العراق، وبين التنظيم الجديد للمجتمع العراقي وتقسيمه على أسس المحاصصة الطائفية.

والملاحظ أن أول من تبنى خطاب الانتقال من المفاهيم الوطنية إلى المفاهيم الطائفية هي إدارة الاحتلال الأمريكي ذاتها ليتبناها في ما بعد قادة العراق الجدد، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية. وقد تلا ذلك التركيز على مفردات: شيعي وسني وكردي... الخ التي لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي، بل كانت مستهجنة من أطياف المجتمع العراقي كافة، وحتى من الفرقاء السياسيين، إلى أن جاء بريمر (الحاكم المدني الأمريكي للعراق) وبدأ الحديث عن المثلث السني للمقاومة بوصفه حجر زاوية في التأسيس لهذا النوع من الخطاب. ثم أعقب ذلك عام ٢٠٠٤ تشكيل مجلس الحكم الموقت في تموز/يوليو ٢٠٠٤ بصيغة المحاصصة الطائفية والعرقية بصورة رسمية[٣٦].

ولم يقتصر الأمر على التعيينات الأمريكية وحسب، وإنما انتقل ذلك إلى العملية السياسية بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ وتشكيل الحكومة بعدما فرضت الولايات المتحدة أن يكون توزيع الوزارات على أساس المحاصصة وحتى عملية كتابة الدستور عندما تم إشراك (خارج العملية السياسية) مجموعة من السنة في لجنة كتابة الدستور.

لا شك في أن الهدف من ذلك كان تكريس المفاهيم والانتماءات الفرعية بدلاً من خلق شعور وطني واحد بين العراقيين، ومن ثم التمهيد لفرض فدراليات على أسس عرقية وطائفية تمهيداً لتكوين ثلاث دويلات (دولة كردية في شمال العراق، وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب). ويبدو أن هذا التوجه نابع من طبيعة العقلية الامبريالية المعولمة التي تسيطر عليها الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات التي نرى في الطابع الوطني عائقاً لامتداد نفوذها وتحجيم نشاطاتها، الأمر الذي يدعوها إلى تحجيم هذا الاتجاه وردعه عبر الوسائل المختلفة بما فيها الاحتلال المباشر[٣٧].

من هنا يأتي استخفاف فلاسفة العولمة بخصائص الهوية الوطنية، والترابط الاجتماعي العائلي والقومي وروابط الدم واللغة والأرض والدين بهدف تكبيل حركة الشعوب وتقدمها الاجتماعي.

---

(٣٦) «ملخص إخباري، من هو العراق،» <http://www.Iraqrebori.com>.

(٣٧) ماجد لفته العبيدي، «أزمة الهوية الوطنية العراقية في ظل الاحتلال والعولمة،» **الحوار المتمدن**، ١٣/٣/٢٠٠٥.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد عرض الهوية الوطنية العراقية لأكبر أزمة في تاريخ العراق الحديث، وقد بلغ مستوى تمزيق الهوية إلى حد قبول البعض بتقسيم البلاد أو إشعال حرب أهلية، بل إن مجريات الحياة اليومية العراقية تفصح عن وجود الحرب الأهلية محلياً (وإن كانت خفية)، ويتضح ذلك من عدد القتلى العراقيين يومياً على أساس الهوية أو الانتماء(٣٨).

لا شك في أن المحتل يتحمل وزر ذلك، ليس لأنه محتل وعليه مسؤولية أمن وسلامة المواطنين في الدول المحتلة كما أقرتها القوانين والمواثيق الدولية وحسب، بل لأنه المسؤول الأول عن جلب قوى سياسية ذات ميليشيات عسكرية ومؤمنة بالانتماء الطائفي أكثر من إيمانها بالانتماء الوطني. وعلى الرغم من هذه المسؤولية الملقاة على عاتق المحتل فإننا نلاحظ أن قادة الولايات المتحدة يعلنون أن القوات الأمريكية ستكون بمعزل ولن تتدخل في حالة حدوث حرب أهلية، كما أعلن عن ذلك وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بقوله: «لن نتدخل في حالة اندلاع حرب أهلية».

ويبدو أن ذلك يشكل جزءاً من مخططهم الاستراتيجي للعراق الذي لم يتردد وزير خارجية أمريكا الأسبق هنري كيسنجر في الافصاح عنه عندما صرح بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤ لشبكة السي. إن. إن. (CNN) الأمريكية بقوله «إذا هيمن الشيعة على العراق لا مصلحة لنا في إبقاء العراق متحداً، عندئذٍ ستتحرك كل مجموعة عراقية لتقيم حكومتها الخاصة بها بدلاً من قوة السلطة الدينية»(٣٩).

إن قراءة بسيطة في سنوات الاحتلال الأمريكي للعراق تؤكد أنه كان الأسوأ على وحدة وهوية العراق ويتمايز حتى عن الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ ـ ١٩٢١ الذي وحد ولايات ثلاثاً (الموصل، البصرة، بغداد) منسلخة عن الدولة العثمانية وجعل منها العراق، في حين يسعى الاحتلال الأمريكي إلى تفكيكها(٤٠).

ولا يقتصر الأمر على سياسة الاحتلال فقط، وإنما ينعكس أيضاً على صيغة تعامل القوى السياسية العراقية مع المحتل، إذ عبرت القوى السياسية العراقية عن تآلفها ضد الاحتلال البريطاني بتكريس مفهوم الوحدة الوطنية، في حين أكدت

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) نقلاً عن: سمير عبيد، «نتائج الانتخابات العراقية: تقسيم البلاد واستيلاء اسرائيل على نفط ومياه العراق!،» ١١/ ١/ ٢٠٠٥، <http://www.baghdadalrashid.com>.

(٤٠) غسان العطية، «من أجل التسامح والتعاون الوطني،» **أوراق عراقية** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١١.

القوى السياسية العراقية اليوم تفضيلها التعامل مع المحتل على حساب الوحدة الوطنية إلى الدرجة التي عدّ فيها بعضهم الاحتلال تحريراً، ورأى في بقاء الاحتلال خياراً ضرورياً، في حين رأى آخرون ضرورة اخراج المحتل ولكن بهدف الانتقام من خصومهم، بينما بحث غيرهم عن أجنبي آخر لحمايته في حالة خروج المحتل[٤١].

وبذلك يمكن القول بأن احتلال العراق قد ساهم في تعميق أزمة الهوية التي يعانيها العراق منذ زمن بعيد من خلال مساهمته في تفكيك رموز الهوية الوطنية الرئيسية وتكريس مفاهيم الطائفية والعرقية إلى الدرجة التي يمكن أن نقول فيها بأن العراق يمر بمرحلة الهوية المفقودة.

خامساً: الدستور العراقي والهوية الوطنية العراقية

بعد الدستور المحدد القانوني للهوية الوطنية، وبعد مخاضٍ عسير، خرج الدستور العراقي إلى الوجود وتم الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ليعلن ولادة حالة من الضبابية وعدم الوضوح في تحديد الهوية الوطنية العراقية، ابتداء من الديباجة وانتهاء بالمواد القانونية المتعلقة بالموضوعية قيد الدراسة، والتي لم تتمكن من الإجابة على أسئلة مهمة مثل:

- من هو العراقي، ومن هو العراق؟
- هل هو عربي أم كردي؟
- هل هو إسلامي أم ليبرالي؟

من قراءة في مواد الدستور العراقي المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضية الهوية الوطنية، يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

١ ـ إن قراءة بسيطة في ديباجة الدستور العراقي توضح من دون عناء ضياع الهوية الوطنية وإفلاسها صيغة ومضموناً، إذ إنها ركزت على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسة التي كثيراً ما تشير إليها الدساتير في دول العالم جميعاً لتحقيق الوحدة الوطنية، فقد جاء في الديباجة «استجابةً لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسط موازنة عالمية من أصدقائنا ومحبينا زحفنا لأول مرة في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين»[٤٢]،

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) انظر نص الديباجة في مسودة دستور جمهورية العراق، آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ثم تضيف الديباجة «مستلهمين فجائع شهداء العراق، شيعة وسنة، عرباً وكرداً وتركماناً، ومن مكونات الشعب جميعاً»[٤٣].

يلاحظ من خلال النصين السالفين أن المشرعين أرادوا تغليب الجانب الديني على الجانب الوطني في إشارتهم إلى أسبقية القيادات الدينية على القيادات الوطنية، وبلغة تبعث على ريح الطائفية عندما أشار إلى ذهاب المواطن العراقي (زاحفاً) إلى صناديق الاقتراع، فضلاً عن تركيزه الواضح على تكريس المكونات الفرعية للمجتمع العراقي في ديباجة الدستور بالإشارة إلى الشيعة والسنة والعرب والأكراد (التركمان). وهذا ما لا نجده في كل دساتير العالم وحتى دستور جزر القمر إذ أشار إلى «يؤكد شعب جزر القمر» و«يعلن شعب جزر القمر»[٤٤]. وكان الأجدر التركيز على مفردات الوحدة العراقية والهوية الموحدة بعيداً عن الانتماءات الفرعية، كما عبر عن ذلك قانون إدارة الدولة العراقية الصادر عام ٢٠٠٤ عندما أشار في ديباجته إلى «أن الشعب العراقي . . .» و«هذا الشعب الرافض للعنف» الخ. .[٤٥].

٢ ـ أن مواد الدستور العراقي لم تحدد هوية العراق على وجه الدقة وتركته في حالة من الضبابية وعدم الوضوح، فلم نجد في نصوصه إشارة إلى هوية محددة باستثناء إشارة بسيطة إلى الهوية الإسلامية، إذ أشارت (المادة الثانية/ ثانياً). إلى أن هذا الدستور يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي . . .»[٤٦]، وهذا النص يصطدم بطبيعة الحال بالتطبيقات العملية والممارسات التشريعية، ولا سيما في ظل غياب رؤية دينية (إسلامية) واحدة في البلاد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعميق حالة الانقسام الطائفي، ليس على أساس المذهب وحسب، وإنما حتى على أساس الاجتهاد داخل المذهب الواحد. وازداد الأمر تعقيداً في المادة ذاتها (أولاً) عندما أشارت إلى أن «الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع»، ثم أردفه المشرع في (أ، ب) بـ «لا يجوز سن قانون يتعارض مع قوانين أحكام الإسلام، أو سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية»[٤٧].

---

(٤٣) المصدر نفسه، تجدر الإشارة إلى أن كل الدساتير العالمية والعربية تؤكد وحدة شعوبها في الديباجة كما جاء في دستور الولايات المتحدة، وكذلك حال دستور جزر القمر، انظر: **الدساتير العربية: ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية** ([شيكاغو]: المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، جامعة دي بول، ٢٠٠٥).

(٤٤) انظر نص ديباجة دستور جزر القمر الصادر عام ٢٠٠٣ في: المصدر نفسه، ص١٢.

(٤٥) انظر ديباجة قانون إدارة الدولة العراقية الصادر عام ٢٠٠٤ على الرغم من أن كتاب هذه الديباجة لم يتم بأيدي عراقية.

(٤٦) انظر: **الدستور العراقي**، المادة ٢/ ثانياً.

(٤٧) المصدر نفسه.

إن قراءة في نص هذه المادة تشير إلى تناقض المشرع وإرباكه في تحديد هوية العراق، ولا سيما في موضوعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، فلا شك في أن هناك تعارضاً في بعض المسائل بين الإسلام والديمقراطية،ولم يوضح كيفية معالجتها، فهل تكون الهيمنة للدين أم للديمقراطية؟

من جانب آخر إن المادة تشير إلى مفهوم «ثوابت أحكام الإسلام»، ولم تحدد الجهة التي تحدد هذه الثوابت، علماً أن هناك خلافاً حول بعض المسائل بين الفقهاء في قضايا مثل الربا، والحجاب، والخمس وغيرها، الأمر الذي سيقود بطبيعة الحال إلى الربع الأول من الخلاف المذهبي والفقهي.

ويبدو أن المشرع العراقي قد أغفل مراعاة الثابت في أحكام الإسلام في الدستور ذاته عندما أورد في نص المادة (٣٩) «العراقيون أحرار في التزام أحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون»[٤٨]، وترك بذلك فسحة للاختلاف حول الثابت في الأحوال الشخصية التي تشكل حيزاً كبيراً في حياة المجتمع.

وفي سياق تحديد هوية العراق قدم المشرع العراقي مفهوماً ضبابياً عندما أشار إلى أن «العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم ميثاقها»[٤٩].

الملاحظ على النص أنه أشار إلى أن العراق جزء من العالم الإسلامي، والأخير ليس فضاء محدداً، فهو يشمل تركيا وماليزيا وإيران كما يشمل الدول العربية، وبالتالي لايشكل هوية محددة،أما جامعة الدول العربية، فهي منظمة اقليمية لا تمتلك أية سلطات سياسية فعلية، والانضمام اليها أو الانسحاب منها لا يلغي عروبة الدولة كما لا يؤكدها،وهناك ثمة أمثلة على محاولة بعض الدول العربية الانسحاب من الجامعة من دون أن يلغي ذلك هويتها العربية، مثل محاولة الجماهيرية الليبية الانسحاب من الجامعة العربية، أو تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية عام ١٩٧٩ لم يلغ هويتها العربية، وبذلك فإن هذه الصياغة تعبر عن فقدان هوية شعب تقدر نسبة العرب فيهم بنحو أكثر من ٨٠ في المئة من عموم الشعب العراقي.

٣ ـ ركز المشرع العراقي على تكريس مفردات الطائفية والعشائرية في مضامين الدستور بدلاً عن مفردات الوحدة الوطنية، إذ أشارت المادة (٤١/ أولاً) إلى أن «اتباع

(٤٨) المصدر نفسه، المادة ٣٩.

(٤٩) المصدر نفسه، المادة ٣.

كل دين أو مذهب أحرار في (أ) ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية»[٥٠]، وكان من الأجدر أن يكتفي المشرع بالإشارة إلى حرية ممارسة الشعائر الدينية بعيداً عن الإشارات الطائفية. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على المادة الثانية/ ثانياً.

وكذلك الحال بالنسبة إلى المادة (٤٣)/ ثانياً، إذ أشارت إلى أن «الدولة تحرص على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها. . .»[٥١].

في الوقت الذي تسعى فيه الدساتير الحديثة إلى بناء دولة القانون بعيداً عن الانتماءات العشائرية الضيقة جاء الدستور العراقي ينظم ويراعي القيم والأعراف العشائرية التي لا تنسجم مع بناء دولة القانون مهما حسنت النيات والتوجهات.

٤ ـ الملاحظ أن مواد الدستور العراقي لم تحدد أطراً واضحة لقضية من هو العراقي، وهي قضية في غاية الأهمية وتتعلق بالمواطنة، إذ أشارت المادة ١٨/ أولاً إلى أن «العراقي هو كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية»، وقد ترك بذلك الأبواب مشرعة لأناس لا يمتون للعراقية بصلة أن يصبحوا عراقيين.

فضلاً عن ذلك، فقد أشارت المادة ١٨/ رابعاً إلى أنه «يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو أمنياً رفيعاً التخلي عن أية جنسية أخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون»[٥٢].

وفي واقع الحال، فإن أغلب إن لم نقل جل القيادات السياسية العراقية التي تتولى حالياً المناصب السيادية والحساسة في البلاد يمتلكون جنسيات أخرى، ولم يبادر أحد منهم إلى التنازل عن جنسيته المكتسبة، بل عندما يتعرض إلى أية مساءلة قانونية من جراء ممارساته الإدارية الخاطئة أو الفساد المالي والإداري، فإنه يلوذ طالباً حماية جنسيته الأجنبية.

٥ ـ القضية المهمة الأخيرة التي تتعلق بالهوية هي قضية اللغة الرسمية للبلاد، إذ أشارت المادة ٤١/ أولاً، ثانياً، ثالثاً «إلى شراكة اللغة العربية واللغة الكردية بوصفهما لغتين رسميتين في المخاطبة والتعليم وإصدار الأوراق النقدية وجوازات السفر. . الخ» على قدم المساواة.

---

(٥٠) انظر: المصدر نفسه، المادة ٤١/ أولاً.

(٥١) المصدر نفسه، المادة ٤٣/ ثانياً.

(٥٢) انظر: المصدر نفسه، المادة ١٨/ رابعاً. وتجدر الإشارة إلى أن جهات عديدة في العراق أبدت اعتراضها على هذه الفقرة، مثل هيئة علماء المسلمين، والحزب الإسلامي العراقي، وآية الله اليعقوبي، المرشد الأعلى لحزب الفضيلة الإسلامي.

إن هذه الشراكة لم تحصل في أية دولة من دول العالم، بأن تكون أقلية لا تشكل سوى ١٥ ـ ١٧ في المئة من الشعب فتشارك أغلبية ٨٥ في المئة من الشعب على قدم المساواة. أمر كهذا لا بد من أن يضعف الهوية الوطنية مع ضرورة أهمية الاعتراف للأكراد وبحقهم في ممارسة لغتهم وثقافتهم داخل إقليم شمال العراق فقط.

يتضح مما تقدم أن الدستور العراقي لم ينجح في رسم معالم هوية عراقية محددة، بل إنه ساهم في إرباك هذه الهوية من خلال النصوص الدستورية السالفة التي أسهمت بالعمومية والضبابية وعدم الوضوح، ولم يتمكن من التمسك بالهوية الإسلامية وعمل على التفريط بالهوية العربية على الرغم من استحالة تملص العراقيين منهما، وبالتالي فإن الصياغات السالفة لم تتمكن من صياغة مفاهيم لهوية عراقية جديدة بعيدة عن موروثها الحضاري والثقافي، وبالتالي فقد كرس الدستور العراقي بصورة قانونية ضياع الهوية الوطنية العراقية.

سادساً: سبل معالجة أزمة الهوية العراقية

يتضح من المحاور السالفة أن العراق يمر بمرحلة انتقالية مهمة وعلى جميع المستويات، بيد أن هذه المرحلة تشهد غياب الرؤية الوطنية لهوية عراقية مشتركة.

وبعبارة أخرى يمر العراق بمرحلة أزمة هوية خانقة إلى الدرجة التي تساءل فيها العراقيون عن أي وطن يبحث العراقيون، وما هي شروط المواطنة العراقية؟

هذه الأسئلة ليست مجرد تعدد للرؤى حول مسألة الهوية أو الشعور بالانتماء، بل هي مسألة بحث عن حالة وجود تتعلق بتركيبة المجتمع العراقي وتكويناته المختلفة.

على الرغم من أن التعددية التي يتمتع بها العراق ليست حالة سلبية أو حالة فريدة بين دول العالم، فكل الدول لديها هذا النوع بما فيها الدول المتقدمة. بيد أن هذه الدول تخطت هذه المرحلة بفضل ما تحقق لها من تقدم اقتصادي وتماسك اجتماعي وثقافة وطنية عبر آليات تجعل من المجتمع يشعر بأنه ذو هوية وطنية مشتركة.

إن تحديد أفق الهوية العراقية ليست بالعملية الشاقة، وبغض النظر عن المشاكل والصعوبات، فإن المسألة بحاجة إلى إعادة نظر بترتيب مكونات الهوية الوطنية، وأمر كهذا لا يمكن الوصول اليه إلا من خلال الحوار الوطني بين

المكونات الأساسية من أجل رفع هواجس الخوف والخشية وعدم الثقة التي تراكمت بسبب سياسات الأنظمة السياسية السابقة، على أن يكون الحوار في كل المواضيع بهدف الإصلاح الوطني من دون أن نلغي الآخر أو أن نمارس عليه قسراً معيناً.

إن الحوار الذي ندعو اليه يجب أن يتجه نحو الشعور بالذات بدلاً من نحن والآخر، ويقبل الآخر والاختلاف عنه، لذا فإن إشاعة الحوار بالتعرف على الآخر داخل الوطن هو بداية تشكيل الهوية الوطنية، إذ علينا أن نتعامل مع ذاتنا ونفهمها قبل أن تختلف مع الآخر الذي يجسد صورة الهوية في أوطاننا. وإذا كان هناك إصرار على أن لا جماعة بلا عقيدة ولا فرد بلا رأي، فإن الضرورة تقتضي أن يكون الوطن هو العقيدة التي تجمعنا من دون أن يعني ذلك أن يكون هناك تعارض بين الدين والوطن.

فضلاً عن فتح جميع الآفاق والاختلاف في حدود المواطنة، أي أن تتعدد الرؤى، ولكن لا تتعدى سقف مصلحة الوطن والمحافظة عليه، ففي ظل هذا الوضع يقع على عاتق المكونات العراقية مهمة إعادة النظر في شكل الهوية العراقية على أسس الشراكة ونبذ المركز والأطراف أو حكم الأقلية والأغلبية، وإنهاء التميز غير العادل للثروات.

ومن أجل بناء هوية وطنية عراقية لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار المسائل التالية:

١ ـ قيام نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل أفراد الشعب من دون تمييز ويضمن مساهمتها في صنع القرار.

٢ ـ العمل على تجاوز سلبيات الماضي من خلال تعزيز ثقافة التسامح والابتعاد عن تصفية الحسابات.

٣ ـ نبذ العنصرية والطائفية ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية.

٤ ـ إقامة حوار وطني لبناء قواعد ثقة متبادلة بين المكونات الأساس للشعب العراقي.

٥ ـ العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مناطق العراق جميعاً بما يعزز صهر المكونات الاجتماعية في بوتقة واحدة.

٦ ـ اتفاق العراقيين على آلية وجدولة لخروج قوات الاحتلال من العراق بما يضمن استقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

٧ ـ العمل على إعادة النظر في مسودة الدستور العراقي بما يعزز مفردات الوحدة الوطنية.

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول إن الهوية العراقية تمر اليوم بمرحلة انتقالية تشهد عملية صيرورة جديدة. بيد أن أطرافاً محلية وإقليمية ودولية قد ساهمت من خلال تدخلها في تعقيد هذه الهوية وزيادة إشكالياتها.

ولا بد للخروج من هذه الأزمة أن يكون هناك حوار صريح وهادف وجدي بين المكونات العراقية لإرساء أسس وطنية قادرة على إعادة الكلمة إلى الشعب العراقي على أن لا تبتعد هذه الأسس كثيراً عن موروث الشعب العراقي الثقافي والحضاري والتاريخي.

الفصل الرابع

تحديـات المستقبـل العراقـي
بيـن العمليـة السياسيـة وخيـار المقاومـة(*)

محمد السعيد إدريس(**)

ثمة حقائق ثلاث تفسّر ما يحدث في العراق الآن وتحدّد معالم المستقبل الذي ينتظره والإجابة عن سؤال: أي عراق بعد انتهاء الاحتلال؟

أولاً: حقيقة ما يحدث في العراق

١ ـ الحقيقة الأولى

ليس الصراع الدائر في العراق الآن مجرّد صراع بين قوات غازية أمريكية ـ بريطانية قامت باحتلال العراق، وقوى وطنية رافضة هذا الاحتلال. ولكنه صراع مزدوج، فهو صراع بين مشروع أمريكي ـ صهيوني يريد أن يفرض نفسه على العالمَيْن العربي والإسلامي ويحمل أحياناً اسم «المشروع الإمبراطوري الأمريكي» ويحمل في أحيان أخرى اسم «مشروع الشرق الأوسط الكبير» (الموسّع)، وبين مقاومة عراقية تمثّل طليعة متجدّدة وعصريّة لحركة تحرّر وطني؛ أو فلنقلْ طليعة رمزية لحركة تحرّر وطني

(*) نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٣٠ ـ ٤٧.

(**) رئيس وحدة دراسات الخليج، رئيس تحرير مجلة **مختارات إيرانية** ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. له مؤلفات عديدة منها: **حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢** (١٩٨٩)، و**النظام الإقليمي للخليج العربي** (٢٠٠٠).

عربية لم تولد بعد، هدفها ليس فقط الردّ على احتلال العراق والسعي إلى تحريره، ولكن هدفها هو إفشال المشروع الأمريكي وتجديد الاعتبار للمشروع القومي النهضوي.

بهذا المعنى، نستطيع أن نقول إن القوات الأمريكية ـ البريطانية المسنودة بخبرات ومساعدات صهيونية هي رأس رمح لمشروع أمريكي كبير يستهدف كُلّ الأمة العربية ومشروعها النهضوي. وهي تتعامل مع العراق باعتباره المحطة الأولى في مشروع إعادة رسم الخرائط السياسية في الشرق الأوسط، وفي تأسيس مشروع الإمبراطورية الأمريكية في المنطقة الممتدّة من غرب الصين (شرقاً) حتى موريتانيا على ساحل المحيط الأطلسى (غرباً)، ومن جنوب روسيا (شمالاً) حتى القرن الأفريقى وجنوب السودان (جنوباً). وهي المنطقة التي تضمّ العالم الإسلامي الذي تخوض واشنطن ضدّه حربها التي تُسمّى «الحرب ضدّ الإرهاب». وهي أيضاً المنطقة التي تضمّ أهم احتياطات الطاقة في العالم (النفط والغاز)، وهي المنطقة الاستراتيجية المعروفة بقلب العالم التي تمكّن من يسيطر عليها من السيطرة على القوى العالمية الأساسية: الصين والهند وروسيا وأوروبا.

ونستطيع أن نقول أيضاً إن المقاومة العراقية هي قوة رمزية لحركة تحرّر وطني وقومي عربية لم تولد بعد، ستعمل في حالة انطلاقها على مواجهة المشروع الأمريكي وأهدافه الإمبراطورية.

كيف سيسير الصراع وكيف سيحسم بين المشروعينْ: المشروع الإمبراطوري الأمريكي ـ الصهيوني ومشروع المقاومة العربية؟ تكشف الإجابة عن هذا السؤال الجانب الأهم من مستقبل العراق.

٢ ـ الحقيقة الثانية

إن الحرب الدائرة في العراق لها أطرافها الداخلية العراقية. هناك أطراف عراقية كانت حليفة للغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق؛ فهذه القوى التي عادت إلى أرض العراق تحت حماية قوات الاحتلال هي صاحبة مصلحة في استمرار الاحتماء بقوات الاحتلال وصاحبة مصلحة في استمرار وجود عسكري أمريكي دائم على أرض العراق لحماية سيطرتها وهيمنتها على مقاليد نظام سياسي جديد في العراق تشرع في تأسيسه وتتّخذ من الدستور الجديد عنواناً له. وهو الدستور الذي نال من عروبة العراق وفتح الفرص أمام مشروع التقسيم الداخلي على أسس عرقية وطائفية تحت ما يسمى «الفيدراليات».

في الوقت نفسه، هناك قوى سياسية واجتماعية عراقية ترفض الاحتلال ومشروعه في العراق وتدعم المقاومة. وأصبح بعضها طرفاً مباشراً في القتال

ضدّ قوات الاحتلال دفاعاً عن حرية العراق ووحدته واستقلاليته.

هناك طرف ثالث يتمثّل في ما يسمى بـ «تنظيم القاعدة في بلاد الرافديْن» الذي تزعّمه من كان يسمى «أبو مصعب الزرقاوي»(*) . ويقاتل هذا التنظيم وتنظيمات أخرى سلفية حليفة له قوات الاحتلال على أرضية مشروع آخر، هو مشروع تنظيم القاعدة ذاته. ولقد كشفت الرسالة التي بعث بها أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة إلى أبو مصعب الزرقاوى بخصوص أهداف الحرب ضدّ القوات الأمريكية في العراق أن هناك مشروعاً لدى هذا الطرف، ليس في العراق فقط، ولكن في باقي الدول المجاورة. وهم يقاتلون الآن في العراق باعتباره المجال الأهم للحرب ضدّ الأمريكيين بعد الضربات الموجعة التي تعرّض لها تنظيم القاعدة وحركة طالبان داخل أفغانستان.

وللقتال الدائر الآن داخل العراق أطرافه المتعددة، فبينما تقاتل ميليشيات الأطراف الموالية للاحتلال وقوات الجيش والشرطة التي أعدّتها قوات الاحتلال إلى جانب هذه القوات، هناك طرفان للمقاومة: طرف يقاتل من أجل استقلال وحرية ووحدة العراق، أي مقاومة وطنية، أياً كانت الانتماءات السياسية للقوى التي تعبّر عنها، وطرف آخر يقاتل من منظور الثأر من الأمريكيين على أرض العراق لأهداف تخدم مشروع تنظيم القاعدة. ولكن الأمريكيين يتعمّدون الخلط بين هذين الطَرَفيْن والتعامل معهما باعتبارهما «إرهاباً» يستحقّ الحرب حتّى النصر بحسب تصريحات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش.

٣ ـ الحقيقة الثالثة

إن الحرب الدائرة في العراق لها أطرافها الإقليمية التي تحرص من خلالها على حماية مصالحها الوطنية. ونستطيع تحديد أربعة أطراف إقليمية لكُلّ منها أهدافه ومصالحه في العراق: إيران وإسرائيل وتركيا ودول الخليج العربية.

إن لإيران مشروعاً داخل العراق عنوانه السعي لإقامة نظام صديق وحليف في بغداد، بغضّ النظر عما إذا كان نظاماً دينياً على غرار نظام الجمهورية الإسلامية أو لم يكن. لكن هذا الهدف يرتكز على قاعدة أساسية هي التعويل على دور محوري للحلفاء الشيعة داخل نظام الحكم العراقي الجديد.

أما إسرائيل فهي الشريك الإقليمي الحقيقي في المشروع الأمريكي في العراق.

(*) قُتل أبو مصعب الزرقاوي بغارة جوية بتاريخ ٧/ ٦/ ٢٠٠٦، استهدفت منزلاً في قرية هبهب شمال بعقوبة حيث كان الزرقاوي وبعض مساعديه.

والوجود الإسرائيلي المكثّف على أرض العراق وداخل معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تحت الرعاية الأمريكية، مؤشر مهم على الدور الإسرائيلي البارز في تحديد مستقبل العراق. والإسرائيليون الذين عملوا بحرص شديد، ولسنوات طويلة، لعزل العراق وإبعاده عن الانخراط الفعّال في معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هم الأحرص الآن على قيام عراق يكون محسوباً لهم وليس محسوباً عليهم، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى الأمريكيين، فهم مع عراق ضعيف ومقسّم عِرْقياً وطائفياً وحليفاً ضدّ الجاريْن السوري والإيراني، ونقطة وثوب إلى الخليج وقلب آسيا الوسطى حيثُ الطموحات التي تراود إسرائيل بأن تكون شريكاً في السيطرة على الثروة النفطية في الخليج ومنطقة بحر قزوين.

وترى تركيا أن أمنها القومي مرتبط بدرجة كبيرة بما سوف يحدث في العراق، بخاصة مسألة حصول الأكراد على حقّ الانفصال أو الحكم الفيدرالي. وأية مزايا أو مكاسب يحصل عليها الأكراد في العراق، سيكون لها مردودها السلبي على الاستقرار السياسي داخل تركيا، وعلى الأخص مطالب أكراد تركيا في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير.

أما الدول العربية الخليجية فتواجه ثلاثة تحدّيات قادمة من العراق:

أ ـ التحدي الأول، هو تداعيات الصعود السياسي للشيعة داخل العراق على المجتمعات الخليجية.

ب ـ التحدي الثاني، هو امتدادات نشاط تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين إلى داخل الدول الخليجية.

ج ـ التحدي الثالث، هو تأثير النفوذ السياسي الإيراني المتزايد داخل العراق على توازن القوى الإقليمي في الخليج وعلى مستقبل النظام الأمني في الخليج بخاصة في ظلّ ضبابية مستقبل العراق ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

ولا يمكن إغفال هذه الحقائق عند دراسة سيناريوهات المستقبل العراقي، فنحن أمام مشروعات سياسية وأطراف إقليمية ودولية متنافسة ومصالح متعارضة تتقاتل على أرض العراق كُلّ منها يسعى لفرض عراقه الذي يريد. وبقدر أهمية هذا العراق لكُلّ من هذه الأطراف، فإنها تكون مستعدّة للتورّط في ما يحدث داخل العراق. ولكن هذا لا يعني أن تلك الأطراف متورّطة في العراق بقدر مصالحها، بل بقدر وعيها بهذه المصالح. ومن ثُمّ نجد أن الطرف العربي صاحب المصلحة الحقيقية في عراق حرّ مستقل موحّد منتم إلى أمته، هو الأقل اكتراثاً بما يحدث داخل العراق من صراعات، بعكس الطرف الإسرائيلي أو الطرف الإيراني بالطرف الأمريكي والقوى العراقية المتحالفة معه.

ثانياً: ثلاثة مشروعات تتصارع في العراق

أفرزت مجمل تلك الصراعات الدائرة في العراق ثلاثة مشروعات يعبر كُلّ منها عن مصالح أطرافه ويسعى إلى فرض نفسه كخيار وحيد لمستقبل العراق. وهذه المشروعات الثلاثة هي:

١ ـ المشروع الأول

هو المشروع الذي يقود العملية السياسية التي تجري الآن في العراق منذُ اللحظة الأولى لتأسيس **سلطة الاحتلال الأمريكية** وأدواتها السياسية ابتداءً من «مجلس الحكم الانتقالي» حتى الانتخابات التشريعية التي أجريَتْ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. هذا المشروع الذي يتمّ برعاية سلطة الاحتلال، هو الذي يجري فرضه على العراق وهو الذي صاغ الدستور الدائم الذي قاطعه العرب السنّة وجاء مليئاً بالثغرات ومعبّراً عن أسس المشروع الأمريكي في العراق الذي لا يقوم على قاعدة الديمقراطية بقدر ما يقوم على قاعدة التقسيم وإعطاء الأولوية لـ «الفيدرالية» الطائفية والعرقية وليس مجرّد الفيدرالية الجغرافية، كما إنّه ينكر من الناحية التأسيسية عروبة العراق ويكتفي باعتبار «عرب العراق» جزءاً من الأمة العربية.

الانتخابات التي أجريَتْ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ هي العنوان الرئيسي لهذا المشروع. والقوى المشاركة فيها هي القوى المستفيدة من وجود الاحتلال على أرض العراق وهي بالتحديد الأحزاب الكردية المنخرطة في التحالف الكردي الانتخابي وبخاصة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني، والأحزاب الشيعية المنخرطة في الائتلاف العراقي الموحد وعلى الأخص المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم وحزب الدعوة بزعامة إبراهيم الجعفري، وكذلك الأحزاب الشيعية العلمانية وقوى أخرى يسارية يتزعّمها إياد علاوي وتخوض الانتخابات تحت اسم «القائمة العراقية الوطنية». ويشارك هذه الأطراف بعض القوى الإسلامية السنية مثل الحزب الإسلامي (محسن إبراهيم) الذي يتقدّم خطوة ويتراجع خطوات، ضمن هذا المشروع السياسي الذي يجري فرضه على العراق بقوة الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني. وتتبلور مفاهيمه السياسية في بنود الدستور العراقي الجديد الذي جرى فرضه على العراق.

٢ ـ المشروع الثاني

هو مشروع **الدولة الدينيّة السلفية**. وإذا كان المشروع الأول لم يستطع بحكم أطرافه المكّونة له طرح مطلب الدولة الدينيّة الشيعية، فإن القوى صاحبة هذا المشروع

السلفي هي التي تطرح هذا المشروع الذي يكاد يتطابق مع مشروع دولة طالبان في أفغانستان الذي شارك تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن في تأسيسها. وتريد المنظمات صاحبة هذا المشروع إقامة دولة إسلامية «تحتكم بالكتاب والسنّة في العراق». وهذه المنظمات هي التي توصف بـ «الإرهاب» وتمارس القتل ضدّ الأطراف كافة ولا تخص قوات الاحتلال. ولكنها تتورّط في قتال العرب الشيعة في العراق مثل منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية التي تمارس بدورها القتل والتعذيب ضدّ العرب السنة.

و ليس هذا المشروع الديني السلفي قاصراً على العراق، لكنه ممتد إلى أغلب الدول العربية بحسب ما تكشف وثائق تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين» الذي سبق أن أعلن تصميماً لكوادره على مقاتلة نظم الحكم في الدول العربية التي ساعدت الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق.

٣ ـ المشروع الثالث

هو مشروع **الدولة الوطنية الديمقراطية**، ويعكس هذا المشروع رؤى قوى إسلامية وقومية وتقدّمية قريبة من حركة المقاومة الوطنية العراقية التي تقاتل قوات الاحتلال بضراوة وتحقّق الانتصارات النوعية ضدّ هذه القوات، ولا تتورّط بأي حال من الأحوال في قتال ضدّ عراقيين.

وصدرت وثيقة مهمة في شكل مبادرة على لسان الدكتور خير الدين حسيب مؤسس المؤتمر القومي العربي وأمينه العام الأسبق وتبنّتها الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في بيان صادر عنها. وتتضمّن هذه المبادرة ٢٢ بنداً هي محصلة لأعمال «ندوة بيروت» التي دعا إليها مركز دراسات الوحدة العربية وشارك فيها ١٠٨ من العراقيين، ثلثاهم من داخل العراق[١].

وتعبّر هذه المبادرة عن رؤى القوى الفاعلة في مناهضة الاحتلال والفصائل الرئيسيّة في المقاومة. وتشتمل على خطوات عملية تبدأ بإعلان الجانب الأمريكي عن قراره بالانسحاب من العراق كلياً ومن دون أية شروط وبجدول زمني لا يتجاوز ستّة أشهر تعلن على أثرها المقاومة وقف إطلاق النار، مع الإبقاء على سلاحها، إلى حين اكتمال انسحاب قوات الاحتلال. ويتم الاتفاق، من خلال مجلس الأمن الدولي،

(١) انظر: **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»** (بيروت: المركز، ٢٠٠٥).

وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية والقوى الوطنية السياسية التي لم تتعاون مع الاحتلال، على اختيار رئيس للوزراء لفترة انتقالية لا تزيد عن سنتين، يفوّض خلالها باختيار وزرائه بالتشاور غير الملزم مع ممثل الأمم المتحدة في العراق. وتكون حكومة تكنوقراطية ومن عناصر حيادية وغير حزبية. وتقدّم المبادرة خطوات إجرائية لإعادة بناء الجيش العراقي وقوات الأمن وإعادة تعمير العراق والإشراف على عملية سياسية جديدة يتم خلالها اختيار مجلس استشاري لوضع دستور وطني ديمقراطي جديد وإعداد قانون للانتخابات وقانون للأحزاب، إلى جانب انتخاب مجلسيْن للنواب والشيوخ، كما تضع تصوّرات لضبط الأوضاع الأمنية في العراق وإعادة بناء جيش وطني عراقي لا يشارك في الحياة السياسية، وقيام الحكومة العراقية بالتشاور غير الملزم مع الأمين العام للأمم المتحدة والمقاومة الوطنية العراقية باستدعاء قوات عربية محدّدة من بعض الدول العربية التي لم تسهّل احتلال العراق لأغراض حفظ السلام، بالحجم والمدّة التي تحددها الحكومة العراقية.

وأعقبتْ هذه المبادرة التي أعلنتْ يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مبادرة مشابهة يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على لسان الدكتور حارث الضاري القيادي البارز في هيئة علماء المسلمين (سنة) استندتْ إلى أربعة بنود أساسية هي:

أ ـ إعلان قوات الاحتلال عزمها على الانسحاب من العراق وفق جدول زمني معقول ومكفول بضمانة دولية.

ب ـ إحلال قوات دولية بديلة من قوات الاحتلال تعمل على سدّ الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب قوات الاحتلال.

ج ـ تشكيل حكومة عراقية مستقلة بإشراف الأمم المتحدة لمدّة ستة أشهر تتولى التحضير لإجراء انتخابات عامة تشارك فيها كُلّ المكوّنات والقوى العراقية بإشراف دولي كامل ومباشر.

د ـ تفرز الانتخابات العامة حكومة عراقية تقوم بإنهاء كُلّ آثار الاحتلال وإعادة بناء المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية بناءً وطنياً متكاملاً.

وواضح أن محور هذه المبادرة هو إنهاء الاحتلال من دون التطرّق إلى مسألة الدستور الجديد والقوانين الجديدة الخاصة بالأحزاب والانتخابات وغيرها الواردة في مبادرة الدكتور خير الدين حسيب التي تتبناها الآن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، بما يكشف عن قدر لا بأس به من التمايز بين موقف هيئة علماء المسلمين وباقي القوى السياسية المساندة للمقاومة العراقية.

ثالثاً: الحسم للعمليّة السياسية أم للمقاومة؟

ويكشف تأمّل هذه المشروعات الثلاثة أن العراق أمام رهانيْن: رهان ما يسمى بـ «العملية السياسية» أو العملية الديمقراطية التي تتبنّاها الإدارة الأمريكية والقوى العراقية الحليفة، ورهان المقاومة الذي لا يرى أملاً في أية عملية سياسية في ظلّ الاحتلال. ويعبّر كُلّ من هذيْن الرهانيْن عن مشروع سياسي واضح ومحدّد المعالم؛ فبينما يهدف المشروع الأول إلى جعل العملية السياسية أداة لتطويع الإرادة الوطنية العراقية بهدف قبول المشروع الأمريكي في العراق، يقوم المشروع الثاني على رفض الاحتلال ومشروعه وجعل المقاومة خياراً وطنياً بديلاً. ويراهن كُلّ من هذيْن المشروعيْن على فشل الآخر.

١ ـ رهان العملية السياسية

بدأت هذه العملية السياسية منذُ اللحظات الأولى لفرض الاحتلال ووصول من كانوا يسمّون بـ «قادة المعارضة العراقية في الخارج» إلى الأراضي العراقية، وتشكيل سلطة أو إدارة مدنية للاحتلال. اتّخذت هذه السلطة قرارات حلّ المؤسسات العراقية وتسريح الجيش وقوات الأمن العراقية، وبدأت في تشكيل مؤسساتها ابتداءً من «مجلس الحكم الانتقالي» الذي وضعت فيه خلاصة المشروع الأمريكي كُلّه وهو المشروع التقسيمي للعراق، بفرض الطائفية السياسية كأساس للحكم، وفرض «الفيدرالية» كبديل للدولة الوطنية الموحدة. وجاء الدستور الجديد ليفرض هذه الأسس كمستقبل للعراق.

وقد وصلت العملية السياسية وعلى مدى يقارب الثلاثة أعوام إلى ذروتها مع إجراء الانتخابات التشريعية التي أجريَتْ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، والتي وضعت فيها الولايات المتحدة كُلّ ثقلها لإنجاح المشروع الأمريكي التقسيمي في العراق بدعم غير مباشر من النظام العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية التي رعتْ في مقرّها في القاهرة مؤتمراً تحضيرياً لـ «الوفاق الوطني»، كان أهم ما أنجزه هو جذب العرب السنّة للانخراط في العملية السياسية ضمن وعود من الأطراف الأخرى بالموافقة على بحث وضع جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال والاعتراف بالمقاومة على أساس التمييز بينها وبين الجماعات الإرهابية. ولكن سرعان ما انقلبتْ تلك الأطراف على وعودها وتراجعت عن مطلب تحديد جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال، وتردّدتْ في الاعتراف بالمقاومة أو إقامة اتصالات معها، الأمر الذي أخذ يهدّد دعوة «الوفاق الوطني» كلها التي باتت عنواناً «محلياً» للعملية السياسية التي يرعاها الاحتلال داخل العراق.

ليس غريباً أن يحدث هذا الصراع السياسي على السلطة في ظلّ الانقسام الحاد حول القضايا الأساسية؛ فالقوى التي شاركت في الانتخابات، بما فيها تلك الأطراف السنية، شاركت فيها «تحت رايات الاحتلال»، في الوقت الذي رفضتْ فيه قوى سياسية أخرى سنّية وغير سنّية إجراء هذه الانتخابات قبل انسحاب قوات الاحتلال، أو على الأقل قبل تحديد جدول زمني معقول لهذا الانسحاب الذي يجب أن يتم تحت إشراف دولي. وبعدها يعاد النظر في الشأن الدستوري ثُمّ تجري انتخابات ديمقراطية حقيقية تقود العراق إلى برّ الأمان. من هنا فإن ملامح المشهد السياسي العراقي تتحدّد بين قوى قبلتْ الاحتلال، أو على الأقل قبلتْ أن تتعامل مع الأمر الواقع الذي فرضه هذا الاحتلال، وقوى أخرى تخوض المقاومة أو على الأقل منها من يساند المقاومة ويعادي بقاء الاحتلال. ومن ثمّ، وفي حين نرى أن المجموعة الأولى تتشارك في ما يسمّى «العملية السياسية» من دون اعتبار وجود الاحتلال الذي تحرص على الفوز بالنصيب الأكبر من غنائمه، يتكوّن أداء المجموعة الثانية من «المقاومة»، وليس من العملية السياسية بوسائلها المختلفة وفي مقدّمتها الانتخابات.

لذلك يكتمل الآن المشهد بين قوى المجموعة الأولى التي باتت محصورة في أدوارها بأدوات العملية السلمية والمحافظة عليها، وقوى أخرى هي المقاومة والاحتلال معاً. تواصل المقاومة دورها ضدّ الاحتلال، ويحاول الاحتلال الصمود على جبهتين، واحدة عسكرية دامية داخل العراق، وأخرى سياسية داخل الولايات المتحدة بين الإدارة ورجالها وبين نواب الشعب الأمريكي في مجلسي الشيوخ والنواب وفي أجهزة الإعلام الأمريكية من صحف ومحطات تلفزيونية تحاول كلها كسب موقف الرأي العام الأمريكي الذي يرى البعض أنّه في طريقه إلى مواجهة، أو معايشة عقدة سياسية جديدة هي «عقدة العراق» على غرار «عقدة فيتنام» على حدّ قول جون موللر أستاذ العلوم السياسية الأمريكي في جامعة أوهايو في دراسة نشرها في مجلة **فورين أفيرز** *(Foreign Affairs)* الأمريكية.

وانقسم أطراف المجموعة الأولى التي انخرطت في العملية السياسية في ما بينهم حول الاعتراف أو عدم الاعتراف بنتائج المعركة الانتخابية الأخيرة التي تعرّضت لانتقادات واسعة بسبب اتهامات بالتزوير لصالح الائتلاف العراقي الموحّد (الشيعي) الذي حقّق أعلى المكاسب، كما إنهم انقسموا حول المغانم، وبالتحديد تقسيم الحقائب الوزارية في ما بينهم، لكن يتركّز الانقسام الأهم على مسألة تعديل الدستور وحدود هذا التعديل من عدمه.

ولقد احتدم الصراع بين كل القوى المشاركة في تلك الانتخابات، بين رافض يريد إعادتها بسبب ما حدث من عمليات تزوير فادحة، وبين متمسّك بالنتائج

ورافض إعادة الانتخابات. ولقد وصل عدد الرافضين إلى ٤٢ حزباً وائتلافاً عراقياً شكّلوا ما أسموه بـ «مؤتمر رفض انتخابات مزورة» (مرام). وتمسّك هؤلاء بموقفهم القائل بأن «التزوير» كان لمصلحة لائحة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية بزعامة عبد العزيز الحكيم. ويتّهمون «المفوّضية العليا للانتخابات» التي أشرفتْ على تلك الانتخابات بأنها «ليست مستقلّة كون غالبيّة موظّفيها الذين تمّ تعيينهم تابعين لجهة واحدة».

وعلى الطرف الآخر، رفض عبد العزيز الحكيم رفضاً قاطعاً إعادة الانتخابات أو قيام جهات دولية أو إقليمية بالتدقيق في نتائجها كما يطالب المعترضون. وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع مسعود برزاني إن «الانتخابات لا يمكن إبطالها ولا يمكن إعادتها ولا يمكن أن تتدخل فيها أي جهة دولية أو من المنطقة». واعتبر الشيخ صدر الدين القبانجي القيادي في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (شيعي) والذي يتزعّمه عبد العزيز الحكيم أن «إعادة الانتخابات أمر مرفوض ويعني عودة للفوضى واستعادة للإرهاب من جديد». ووصف جواد المالكي العضو البارز في حزب الدعوة (شيعي) بزعامة إبراهيم الجعفري المظاهرات التي نظّمتها في الشوارع القوى الرافضة لنتائج الانتخابات، بأنها من فعل «التكفيريين وبقايا النظام السابق». وأكد أنّه «لا مجال لإعادة الانتخابات ولا بُدّ من قبول النتائج والتسليم بإرادة الشعب».

وكانت لهذا الانقسام حول نتائج الانتخابات والاتهامات بالتزوير أصداؤه على المستويَينْ الدولي والعربي. وأفضى إلى إرسال بعثة من المفتّشين والمراقبين الدوليين للتدقيق في الخروقات وعمليّات التزوير التي حدثت، والتي كان أبرزها أن المفوّضية العليا للانتخابات لم تكن قادرة على القيام بواجباتها كما كان مطلوباً أي الإشراف الكامل على المراكز الانتخابية. وقد أسفر التحقيق في نتائج الشكاوى التي تلقتها المفوضية العليا للانتخابات عن إلغاء نتائج ٢٢٧ صندوقاً انتخابياً منها ١٦٧ صندوقاً في بغداد من إجمالي عدد الصناديق البالغ ٣١٥٠٠.

وهذه النتيجة مهمة لأنها أثبتت جدّية الاتهامات بوجود خروقات. ولكنها لم تأتِ بحسب رغبة الطرف الرافض لنتائج الانتخابات، حيثُ أكد أكثر من قيادي ضمن تلك الأحزاب تدخّل الميليشيات والأحزاب في الكثير من المناطق ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، كما أكدوا أن الرقم الذي أعلنتْه المفوضية ليس هو الرقم الحقيقي.

وعقب هذه الخطوة قامت المفوضية العليا للانتخابات بإعلان النتائج النهائية

للانتخابات يوم الخميس ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وهي النتائج التي لم تختلف كثيراً عن النتائج السابقة قبل الطعن فيها والتى أعلنت يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وبحسب النتائج النهائية احتلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعية) المرتبة الأولى في الانتخابات بحصولها على ١٢٨ مقعداً، وجاءت قائمة التحالف الكردستاني في المرتبة الثانية (٥٣ مقعداً)، يليها التوافق العراقي (السني) بزعامة عدنان الدليمي (٤٤ مقعداً)، ثُمّ القائمة العراقية الوطنية بزعامة إياد علاوي (٢٥ مقعداً)، ثُمّ الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك (١١ مقعداً)، كما نال الاتحاد الإسلامي الكردستاني (٥ مقاعد)، وكتلة المصالحة والتحرير بزعامة مشعان الجبوري (٣ مقاعد)، ونالت مقعداً واحداً كُلٌّ من قائمة مثال الألوسي واليزيديين والتركمان والرافدين (مسيحية).

وكانت لهذا الانقسام الذي حدث حول نتائج الانتخابات، أصداؤه على عملية تشكيل الحكومة في ظلّ متغيّرين رئيسيّين: **أولهما**، أن قائمة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعية) حصلت على النسبة الأعلى من المقاعد. و**ثانيهما**، أن هذه النسبة لا تخوّلها تشكيل الحكومة منفردة، حيثُ كان المطلوب لذلك أن تحصل على ١٣٨ مقعداً، ما يفرض عليها تشكيل حكومة ائتلافية. وهنا تكمن المشكلة، في نسب مشاركة القوى السياسية المختلفة تحديداً في تلك الحكومة.

ولقد رفض عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وزعيم التحالف الشيعي فكرة تشكيل «حكومة توافق» بين كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية أو بالتحديد العملية الانتخابية الأخيرة، معتبراً أن هذه الفكرة تخالف مبدأ الديمقراطية. ودعا إلى ما أسماه بـ «حكومة مشاركة» كبديل لحكومة التوافق، بحيث تكون نسبة مشاركة أطراف العملية السياسية في الحكومة بحسب وزنها الانتخابي، أي بحسب عدد المقاعد التي حصلت عليها في البرلمان المنتخب.

ومن شأن سيطرة هذا المنطق الذي يعتمد على «توازن القوى السياسية»، تدمير العملية السياسية التي تجري في العراق، لسبب أساسي هو أن هذه العملية في مجملها قامت على توافق بين أطراف معيّنة اختارت العمل السياسي في ظلّ الاحتلال، في الوقت الذي توجد فيه أطراف أخرى مهمّة ترفض هذه العملية من أساسها وتعطي الأولوية لإنهاء وجود الاحتلال. ومن ثُمّ فإن «توازن القوى» الراهن هو توازن شكلي ومفتعل لا يعبّر عن توازن سياسي حقيقي، الأمر الذي يجعل أبواب الانقسام مفتوحة على مصراعيها بين أطراف تلك العملية. ويأتي الانقسام بين هذه الأطراف حول عملية تعديل الدستور التي نصّت عليها الفقرة «١٠٤» ليزيد من احتمالات فشل تلك العملية السياسية، حيثُ سيجد الطرف السني الذي قبل بالمشاركة في تلك العملية أنّه

قد خسر كُلّ أهدافه ورهاناته. وعندما قبل فريق من العرب السنة العراقيين المشاركة في الانتخابات التشريعية على رغم اعتراض بقية أطراف القوى السنية الدينيّة، وبخاصة هيئة علماء المسلمين، والمدنية بأطرافها السياسية المختلفة، كان دافعهم إلى هذه المشاركة مزدوجاً. أما الهدف الأول من هذه المشاركة فهو معالجة الخلل الذي فرض نفسه على بنية القوة السياسية كأمر واقع بعد رفض العرب السنة المشاركة في مجمل العملية السياسية التي تتم تحت رعاية قوات الاحتلال. وبسبب رفضهم المشاركة في هذه العملية قبل خروج قوات الاحتلال من العراق، أو على الأقل وضع جدول زمني ملزم برعاية الأمم المتحدة، وفي وقت معقول لخروج تلك القوات، وجدوا أنفسهم مبعدين تماماً عن القرار العراقي وتحوّلوا إلى قوة مهمّشة. ووجدوا أن الأطراف الأخرى التي شاركت بقوة في تلك العملية كانت حريصة على إقصائهم طوعاً أو كرهاً. لذلك قرروا المشاركة في تلك الانتخابات بعد رفضهم السابق، وكان أملهم بأن يكونوا طرفاً فاعلاً في التأثير في توجّهات القرار السياسي العراقي وفي صنع هذا القرار.

أما الهدف الثاني من هذه المشاركة، فكان يتركّز على الطموح في تعديل بعض مواد الدستور التي سبق أن اعترضوا عليها. وتقرّر بعد وساطات عديدة، من بينها وساطة الجامعة العربية، إتاحة فرصة للتعديل بعد إجراء الانتخابات التشريعية، ولاسيما بالنسبة إلى المواد التي واجهت اعتراضات قوية من جانب العرب السنة، وفي مقدمتها مسألتا «الفيدرالية» و«عروبة العراق».

ويبدو الآن أن الأمور سوف تنقلب رأساً على عقب، حيثُ لم يتّجه الطرف الآخر أي الائتلاف الشيعي بطرفيْه الرئيسيّين: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة عبد العزيز الحكيم وحزب الدعوة بزعامة إبراهيم الجعفري، إلى اتّباع سياسة استرضائية لشركائه الآخرين في تلك الانتخابات، بمن فيهم الطرف السنّي الذي قبل بالموافقة (مجموعة عدنان الدليمي) سواء في ما يتعلق بالتحقيق الجاد في اتهامات التزوير أو في توزيع الحقائب الوزارية استعداداً لتشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تنهض بالأعباء الوطنية الضخمة، بل اتّجه إلى سياسة فرض الأمر الواقع بعقد مقايضة مع التحالف الكردي حيث يلتزم فيها التحالف الشيعي بمطلب «الفيدرالية» الذي يحظى بالأولوية لدى الأكراد، والقبول بمطلب جلال طالباني توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية مقابل اشتراك التحالف الكردي إلى جانب التحالف الشيعي في تشكيل الحكومة وقبول التحالف الكردي بالشروط التي وضعها التحالف الشيعي لمشاركة أي طرف آخر في الحكومة الجديدة.

والآن وبعد اعتماد النتائج النهائية للانتخابات من ناحية، واختيار الائتلاف

العراقي الموحّد إبراهيم الجعفري رئيساً للحكومة على عكس كُلّ التوقعات، وعلى عكس هوى جلال طالباني ومعظم قادة الائتلاف الكردي الذي كان يفضل عادل عبد المهدي، وتفجّر الخلافات حول رئيس الحكومة بسبب الرفض الكردي والشيعي لشخص إبراهيم الجعفري، فإن الأزمة سوف تتفاقم وتنعكس في مواجهة أخرى حول شخص رئيس الجمهورية لعدم وجود اتفاق على شخص جلال طالباني الذي كان قد وضع شرطَينْ للقبول بالمنصب: **أوّلهما**، أن يرشّح من التحالف الكردستاني؛ و**ثانيهما**، أن يتمتّع رئيس الجمهورية بصلاحيات أكبر باعتباره جزءاً من السلطة التنفيذية.

وسيضع تجاوز هذه الخلافات والانقسامات، العملية السياسية أمام اختبار حقيقي، أو فلنقُلْ أمام رهان حقيقي لواشنطن التي تتصوّر أن مشاركة السنة في الحكم سيكون على حساب مصداقية المقاومة وخيار المقاومة. ولكن هذا الرهان يبدو صعباً في ظلّ معلومات متواترة تؤكد أن المقاومة العراقية بتياراتها الوطنية كافة دخلت في خلافات حقيقية مع تنظيم القاعدة. وإذا حقق هذا الخلاف أهدافه، فإنه سوف يعلي من شأن المقاومة ويبعد عنها وصمة «الإرهاب» التي لاحقتْها طوال الفترة الماضية بسبب عمليات تنظيم القاعدة التي كان الاحتلال يتعمّد تنسيبها للمقاومة.

٢ ــ رهان المقاومة

فشل الرهان على «العملية السياسية» كخيار وطني عراقي له أسبابه المحددة التي يأتي في مقدّمتها أن هذه العملية في الأصل عملية أمريكية، أي هي الممارسة السياسية الداخلية لمشروع الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق. لذلك فإنها معدومة الشرعيّة منذُ البداية، كما إنها عملية قامت على احتدام الصراع حول مسألتيْ «توزيع الثروة» التي يُعبَّر عنها بدعوة «الفيدرالية» و«توزيع السلطة» التي تعبِّر عن نفسها في الصراع الحاد على المناصب والحقائب الوزارية في ظلّ اختلال توازن سياسي حاد لصالح التحالفين الشيعي والكردي.

ويشكّل الوعي بهذه الأسباب المدخل المناسب للتعامل مع الخيار الثاني وهو خيار المقاومة.

ويقوم هذا الخيار على قاعدة أساسية وهي تحرير القرار الوطني العراقي بإنهاء الاحتلال وتحقيق السيادة الوطنية العراقية. عندها، سيتراجع الخلل الراهن المفروض على ميزان القوة السياسية بين الأطراف العراقية كافة.

ويعمل وجود الاحتلال لخدمة الأطراف الحليفة لهذا الاحتلال والتي ترى أن مصالحها تتلاقى مع بقاء الاحتلال واستمراره إلى الأجل الذي تستطيع معه تأمين احتكارها للثروة وللسلطة داخل العراق وإقصاء القوى السياسية الأخرى. أما في حالة غياب الاحتلال، فإن حالة الاختلال في توازن القوة سوف تختفي لتظهر معادلة سياسية جديدة قائمة على موازين قوى حقيقية وغير مفتعلة تعبّر عن واقع وطني حقيقي، ولا تعكس إرادة أجنبية أو تبعية للخارج.

أما الأسئلة المهمة الآن فهي التالية: إلى أي مدى يمكن الرهان على خيار المقاومة؟ وإلى أي مدى يمكن تصوّر انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق؟ وهل سيكون الخروج الأمريكي من العراق كلياً أم جزئياً؟ وما هي العوامل الحقيقية التي سوف تحكم القرار الأمريكي بهذا الخصوص؟

وتفرض الإجابة عن هذه الأسئلة المهمة، الوعي بالحقائق الثلاث التي تحدّثنا عنها، وهي أن الحرب الأمريكية في العراق مجرّد حلقة ضمن مسلسل المواجهة بين المشروع الأمريكي ـ الصهيوني من ناحية والمشروع القومي العربي من ناحية أخرى، وأن لهذه الحرب أطرافاً داخلية وأخرى إقليمية. ولهذه الأطراف مصالحها المتباينة؛ حيث يعمل بعضها لصالح إطالة أمد الاحتلال في حين يسعى بعضها الآخر إلى إنهاء هذا الاحتلال. ومن ثُمّ فإن مآل الاحتلال ومصيره هو في النهاية محصلة صراع القوى المتحاربة في العراق.

وهذا يعني أنْ ليس هناك من طرف واحد مسؤول عن إبقاء أو إنهاء الاحتلال. ولكنّ هناك صراعاً هائلاً للإرادات بين مقاومة واحتلال. للمقاومة أطرافها وحساباتها، وللاحتلال أطرافه وحساباته.

وقد تكون المعلومات المتاحة عن المقاومة محدودة، بحكم خصوصية أوضاع هذه المقاومة والحرب الشرسة التي تخوضها، والانقسام الوطني على خيار المقاومة الذي ما زال موسوماً عند البعض بـ «الإرهاب». ولكن المعلومات المتاحة عن الطرف الثاني كثيرة وتسمح بتقديم إجابات واضحة عن التساؤلات المثارة حول مستقبل الرهان على خيار المقاومة العراقية. وهي أن هذه المقاومة تعمل في ظروف إقليمية ودوليّة شديدة الصعوبة، بل ربّما تكون ظروفاً غير مسبوقة حيث لم تواجه أية حركة تحرر وطني مثلها من قبل.

والبيئة الإقليمية والدولية رافضة، إن لم تكن معادية، للمقاومة العراقية في ظلّ ضغوط أمريكية هائلة على الأطراف الإقليمية كافة، وبخاصة على الدول العربية التي لم تجرؤ على تشكيل حاضنة للمقاومة العراقية، كما إن المقاومة العراقية تؤدي دورها

في ظلّ حملة أمريكية دعائية هائلة تصوّرها على أنها معركة من معارك الحرب ضدّ الإرهاب، الأمر الذي مثَّل رادعاً قوياً ضدّ أية دولة عربية أو إقليمية أو أجنبية قد تفكر في مدّ يد المساعدة للمقاومة العراقية. وإذا أضفنا إلى ذلك الانقسام الوطني الداخلي على خيار المقاومة، لتأكّد لنا أن هذه المقاومة تعمل في ظروف شديدة الصعوبة لم تشهدْ مثلها حرب التحرير الفييتنامية ولا الحرب الأفغانية ضدّ الاحتلال السوفياتي.

في كلتا الحالتين كانت «هانوي» الفييتنامية تعمل على تحرير «سايجون» من الاحتلال الأمريكي، وكانت باكستان تعمل على تحرير أفغانستان. وكان هناك أيضاً الظهير الدولي القوي؛ فكانت الصين والاتحاد السوفياتي في الحالة الفتينامية، وكانت الولايات المتحدة في الحالة الأفغانية. إلا أن الأهم كان التوحد الوطني الداخلي حول خيار المقاومة.

وعلى الرغم من ذلك استطاعت المقاومة العراقية أن تفرض نفسها على الواقع العراقي وأن تجبر الولايات المتحدة على الاعتراف بصعوبة الحرب وفداحة الخسائر، والأهم أن تفرض خيار الانسحاب على الأمريكيين وعلى أعلى المستويات.

وتدعم هذه الشهادة المهمة بحقّ المقاومة، الرهان على خيار المقاومة. ولكن هذا الدعم يأتي عبر مساريْن آخريْن: **أولهما**، تداعي الرهان الداخلي في العراق على فرض عملية سياسية موالية للاحتلال؛ و**ثانيهما**، الأوضاع الداخلية الأمريكية التي باتت تفرض خيار الانسحاب الذي يعتبر الوجه الآخر لنجاح خيار المقاومة.

لكن السؤال الصعب الذي يعبّر عن حقيقة توازن صراع الإرادات حول خيار المقاومة، يتعلّق بحدود الانسحاب الأمريكي الممكن من العراق: هل هو انسحاب كامل وشامل أم انسحاب جزئي؟

وينبئ توازن صراع الإرادات عراقياً وأمريكياً بأنه من الممكن الآن مباشرة الانسحاب الجزئي الذي يؤمِّن وجوداً أمريكياً مستمراً في العراق، وفي الوقت نفسه ييسّر حلّ الأزمة السياسية الأمريكية الداخلية حول قرار الانسحاب بين إرادة لا تريد الانسحاب وتتحدث عن الأمل بـ «النصر» وبين قوى سياسية وإعلامية ترفض البقاء في العراق وتطالب بالانسحاب.

وحقّق صراع الإرادات بين المقاومة وقوات الاحتلال داخل العراق نجاحات وانتصارات للمقاومة، كما فرض على الاحتلال أن يقبل خيار «التحدّث» أو «التفاوض» المباشر أو غير المباشر مع المقاومة. ولكنها نجاحات وانتصارات ليست

في مستوى فَرْض ما أسماه الكاتب الأمريكي جون موللر بـ «التناذر العراقي» (Iraq Syndrome)[٢].

أما عدم بلوغ انتصارات المقاومة هذا المستوى، فيعني أن الانسحاب الأمريكي لن يكون شاملاً وكاملاً، ولكنه انسحاب جزئي ومشروط أيضاً بتوازن الصراع داخل العراق بين المقاومة والاحتلال. والانسحاب الأمريكي محكوم بانعكاسات ما يحدث في العراق على توازن الإرادات داخل الولايات المتحدة. وإذا كانت الإدارة ترفض الانسحاب وتتحدّث بلسان رئيسها جورج بوش ووزير دفاعه رامسفيلد ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس عن انتصار في العراق، فإن المأزق السياسي الداخلي، ولا سيما انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر القادم والوضع الانتخابي الصعب للحزب الجمهوري في هذه الانتخابات، بات يفرض «انسحاباً ما من العراق. وتتعدد هنا الاجتهادات بخصوص هذا الانسحاب.

والمأزق الذي يواجه الإدارة الأمريكية الآن، هو كيفية الهرب من ضغوط الكونغرس. وإذا كان الحلّ في انسحاب جزئي وتدريجي، فكيف يمكن منع حدوث تدهور في الأوضاع داخل العراق في غير صالح المشروع الأمريكي؟

ويتركّز الحديث الآن حول كيفية منع حدوث حرب أهلية داخلية في العراق وتحويل البلاد إلى ما يشبه الحالة الأفغانية عقب الانسحاب السوفياتي أو حالة الحرب الأهلية اللبنانية.

جوزيف ناي أستاذ العلوم السياسية الأمريكي الشهير الذي لم يؤيد قرار غزو العراق يطرح هذا السؤال «المأزق» ويلمح إلى البديل. وقد يكون البديل هنا عربياً، أي قوات عربية تعمل تحت القيادة الأمريكية وتحلّ محل القوات الأمريكية التي سوف تنسحب، أي تعمل ضمن المشروع الأمريكي. وهنا نشير إلى زيارة ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي القاهرة والرياض (١٦ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦). وقد يكون إيرانياً، أي في شكل تفاهم «أمريكي ـ إيراني ماً بدأه السفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل زاد بتعليمات مباشرة من الرئيس الأمريكي، وقد يكون الإثنان معاً: أي البديل العربي والإيراني ضمن تفاهمات ما، مع الإدارة الأمريكية.

هناك أيضاً مشروعات أخرى يمكن وصفها بـ «مشروعات حلّ وسط» بين تشدّد الإدارة الأمريكية في رفض الانسحاب، وتشدّد المعارضين المطالبين بالانسحاب

---

(٢) انظر: John Mueller, «The Iraq Syndrome,» *Foreign Affairs* (November-December 2005).

الكامل، ومن بينها مشروع «الخيار الثالث» الذي طرحه الدكتور جاريث بورتر وهو من أهم المؤرّخين والمحللين الأمريكيين، ومن بينها أيضاً مشروع معهد بروكينغز الأمريكي بعنوان «استراتيجية معتدلة للخروج من العراق».

أما مشروع «الخيار الثالث» الذي يتحدث عنه جاريث بورتر، فهو خيار حلّ وسط بين مطلب وضع جدول زمني سريع للانسحاب الأمريكي من العراق، وتمكين الإدارة الأمريكية من الحصول على الوقت اللازم للانسحاب بحسب ما تراه مناسباً وبما يحقق أهداف المشروع الأمريكي في العراق. ويتلخّص هذا الحلّ الوسط في العودة مجدداً إلى إحياء العملية السياسية وإنجاحها عن طريق إغراء السنة بالمشاركة والضغط على كُلّ من الشيعة والأكراد لتقديم تنازلات سياسية مغرية ومهمة للسنة كي ينضموا إلى العملية السياسية، ما يعني نزع الغطاء السياسي عن حركة المقاومة ومحاصرتها، ومن ثمّ وقف التمرّد المسلّح داخل العراق.

في حين يرى مشروع معهد بروكينغز الذي يطرح ما أسماه «استراتيجية معتدلة للخروج من العراق»، أن هذه الاستراتيجية «العاقلة والمتزنة» لا تهدف فقط إلى إنقاذ الدولارات والأرواح أي وقف الخسائر المادية والبشرية الأمريكية الهائلة، بل أيضاً إنجاح المهمّة الأمريكية بصورة تجعل العراق بلداً آمناً مستقرّاً بعد الخروج الأمريكي. وهي ترى أن الخروج أو الانسحاب الكامل قد يؤدّي غالباً إلى هزيمة غير مقصودة «فلا قوات الأمن العراقية ولا الحكومة العراقية على استعداد لحفظ البلاد أمنياً، وكذلك فإن تحديد وقت معين للانسحاب ـ غير مرتبط بما يجري على أرض الواقع ـ قد يؤدي إلى تقوية شوكة المقاومة». وتطرح هذه الاستراتيجية الحل في النقاط التالية:

ـ إعلان واضح من قبل واشنطن ينصّ على تعهّدها بتخفيض قوّاتها ـ بصورة دراماتيكية ـ فور وصول العراقيين إلى وضع يسمح لهم بحماية أنفسهم، على ألاّ يقلّ عدد الجنود المنسحبين عن ٧٥ في المئة من العدد الإجمالي فور تحقّق تلك الشروط التي تؤكد استعداد العراقيين لحماية أنفسهم، وهو الأمر المتوقّع خلال الثمانية عشر شهراً المقبلة.

ـ التعهّد بتقليل الوجود العسكري الأمريكي بنسبة جندي أمريكي واحد مقابل كُلّ جنديّين عراقيّين داخل الوحدات العسكرية العراقية.

ـ التعهّد بتسريع عملية الانسحاب إذا ما أظهر العراق تقدّماً أسرع في إعادة تأهيل البنى التحتية من ناحية، وفي تفعيل دور الحكومة العراقية من ناحية أخرى.

ـ إصدار الإدارة الأمريكية عدداً أكبر من التقارير الشهرية تعكس مدى التقدم العراقي في المجالات الأمنية والاقتصادية.

ـ بذل جهد كبير لجذب أكبر قدر من مساعدات الأمم المتحدة والمساعدات الأوروبية لتحسين أداء الحكومة العراقية ومؤسساتها.

ـ تأسيس شبكة علاقات دولية (International Contact Group) على غرار ما حدث في البلقان، بهدف مراقبة أحوال العراق عن بعد، وتقييم آخر التطورات العراقية من حيثُ إعادة البناء والإعمار، الأمر الذي سيفضي إلى تحويل المجهودات الرامية إلى إعادة بناء العراق من الطابع الأمريكي إلى الطابع الدولي، ما يزيد من ثقة الشعب الأمريكي بالمهمة العراقية، تلك الثقة التي تدنّت بصورة ملحوظة.

ـ إعادة تشديد الإدارة الأمريكية على مبدأ «الانسحاب من العراق» فور مطالبة الحكومة العراقية بذلك.

ـ إعلان آخر من الإدارة الأمريكية ينصّ على أنه لن يكون لديها أي مشاريع أو خطط للقواعد العسكرية (على المدى البعيد) في الأراضي العراقية، وأن مناقشة هذا الأمر لن يتم إلا مع بدء مرحلة الإدارة القادمة أي بعد ٤ سنوات، كما إنّه لن يخاض فيه إلا بمبادرة العراق ذاته، على أن تناقش تلك المبادرة على مستوى مجلس الأمن.

وواضح من هذه الاستراتيجية أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى مخاطبة الرأي العام الأمريكي وتهدئته من ناحية خطورة الوضع الأمريكي في العراق، كما إنها عملية شاملة، أمنية وسياسية واقتصادية، هدفها إعطاء الإدارة الأمريكية الفرصة المناسبة لإنجاح مشروعها في العراق، من دون ضغوط قوية من الداخل الأمريكي.

ولقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش ما أسماه «استراتيجية النصر» عقب إجراء الانتخابات التشريعية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ التي وصفها بانتصار الخيار الديمقراطي في العراق وهو عنوان «الاستراتيجية الأمريكية». وتضمّنت هذه الاستراتيجية ما يشبه مضمون استراتيجية بروكينغز، أي التركيز على عمليات سياسية واقتصادية وأمنية داخلية. ولكن بوش رفض إعطاء موعد محدّد أو جدول زمني للانسحاب من العراق. وهذا يعنى أن الإدارة ما زالت تراوغ في الانسحاب، وأن الانسحاب الذي سيحدث، إن حدث، سيكون جزئياً، وسيكون مقترناً بضمانات محدّدة لإنجاح المشروع الأمريكي. ومن بين هذه الضمانات، ما هو داخلي بشكل ضغوط على حلفاء واشنطن لإنجاح العملية السياسية، وما هو إقليمي عبّرت عنه جولة ديك تشيني الأخيرة التي زار في خلالها عدداً من الدول، وأتت من

بعده زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مصر وعدداً من دول الخليج ولبنان، وزيارة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ثلاث دول عربية مغاربية هي الجزائر وتونس والمغرب.

وأعطت هذه الزيارات الثلاث لأعمدة الإدارة الأمريكية أولوية للشأن العراقي ضمن موضوعات أخرى مهمّة مثل الشأن اللبناني والشأن السوري وأزمة البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى تداعيات الأحداث في إقليم دارفور في السودان والقمة العربية في الخرطوم.

لقد كشفت هذه الزيارات أن الولايات المتحدة تبنّت استراتيجية تهدف إلى احتواء المقاومة العراقية من ناحية، واستبدال جزء من القوات الأمريكية بقوات عربية، حيث ستعود القوات الأمريكية إلى بلادها في محاولة لاسترضاء القوى الأمريكية الرافضة بقاء القوات الأمريكية في العراق. ويكمن جوهر هذه الاستراتيجية في عدم الانسحاب الكامل والسريع من العراق وعدم التضحية بالأهداف التي جاءت من أجلها القوات الأمريكية في العراق، ومن بينها الحفاظ على وجود عسكري أمريكي في العراق طويل المدى، وفق اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع سلطات عراقية شرعية، وتحويل الاحتلال إلى علاقة تعاون ثنائي أمني ودفاعي بين الولايات المتحدة والعراق.

ويصبح احتواء المقاومة هو البديل من الانسحاب، وهدف الاحتواء هو وضع حدّ للاستنزاف المتزايد في القوات الأمريكية. أما المدخل الأمريكي لهذا الاحتواء فهو استقطاب القوى السنية الداعمة للمقاومة في العملية السياسية، وتحويلها من طرف مناوئ ومعرقل للعملية السياسية، إلى طرف داعم وصاحب مصلحة في إنجاحها. عندها يمكن لهذه القوى السنية أن تتوقّف عن دعم المقاومة، وعندها تفتقد المقاومة الظهير الداعم والمساند والمموّل. وعندما يحدث ذلك، سوف تتراجع حتماً عمليات المقاومة وينحسر خطرها، وبخاصة أصداء عملياتها على المجتمع الأمريكي.

قد يكون استقطاب القوى السنية إلى العملية السياسية إغراءً كافياً للدول العربية كي ترسل قواتها إلى العراق، لأنها بذلك تحصل على قبول وتأييد القوى السنية لإرسال قوات عربية إلى العراق، إذ إن أحد أسباب إحجام الدول العربية عن إرسال قوات والاستجابة لطلبات أمريكية متصاعدة، هو الخوف من ردّ فعل القوى السنية المنحازة للمقاومة، لأنها كانت قد اتهمت هذه القوات بمحاربة الشعب العراقي والانخراط في مخطط الاحتلال والقوى الشيعية المتحالفة معه،

ضدّ المقاومة وضدّ الشعب العراقي وطموحاته في الحرية والاستقلال.

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية قامت الولايات المتحدة بما يشبه الانقلاب في تحالفاتها السياسية في العراق، فبدلاً من الانحياز الكامل للقوّتين الشيعية والكردية، أظهرت انحيازاً تكتيكياً للطرف السني من خلال الضغوط التي أخذ يمارسها سفيرها في بغداد زلماي خليل زاد على عبد العزيز الحكيم والتحالفينْ الشيعي والكردي لتشكيل حكومة وحدة وطنية من دون التزام توزيع الحقائب الوزارية وفقاً لقاعدة الحصص التي تعكس نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة. ولكن هذه الضغوط تجاوزت إطار التشكيل الوزاري إلى ما هو أهم واتّسعت لتشمل المطالب السبعة التالية:

ـ تشكيل حكومة وحدة وطنية، لا على قاعدة تقاسم السلطة والحقائب الوزارية التي تُستخدم كُلّ منها لتفضيل المصلحة الضيّقة للفئة الإثنية (العرقية) أو المذهبية أو السياسية التي ينتمي إليها الوزير، بل على قاعدة الكفاءة والاقتدار على القيام بالمهام والوظائف الوطنية: وزراء من جميع الفئات يقومون بمدّ جسور سياسية، وزراء ملتزمون بتوحيد العراق.

ـ يتعين على الزعماء العراقيين أن يتّفقوا على آلية لاتخاذ القرارات تمنح الأقليات السياسية الثقة بأن الأغلبية ستتقاسم السلطة معها، وأنها ستأخذ هواجسها المشروعة بعين الاعتبار.

ـ على الزعماء العراقيين المنتخبين أن يحكموا من موقع الوسط لا من موقع التطرف الأيديولوجي.

ـ يتعينّ على الزعماء العراقيين أن يتّفقوا بعد ذلك على «ميثاق وطني حقيقي» لبلدهم، وفق رؤى ومجموعة قوانين سياسية تؤدي إلى الاستقرار والتقدّم.

ـ يتعينّ على الزعماء العراقيين أن يتوصّلوا إلى تفاهم مع أولئك المتمرّدين المستعدّين لإلقاء سلاحهم والانضمام إلى العملية السياسية وربما حتّى التطوع في المعركة ضدّ الإرهابيين.

ـ يتعينّ على الزعماء العراقيين التوصّل من خلال المفاوضات إلى اتفاقيات تحظى بدعم أكبر من العرب السنة، وإيجاد ما يكفل الإجماع للدستور الجديد المطلوب.

ـ على الزعماء العراقيين حصر اجتثاث البعث في كبار المسؤولين، مع دمج جميع الذين لم يرتكبوا جرائم في المجتمع.

لا أحد كان في مقدوره تصوّر حدوث مثل هذا التحول الانقلابي في تحالفات واشنطن في بغداد. ولكن الأمر تجاوز ذلك إلى توجيه هجوم واضح وصريح ضدّ

الدور والنفوذ الإيرانييّنْ المتزايديْن في العراق، وعلى لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي اتّهم طهران بتأجيج أعمال العنف في العراق ومحاولة التأثير على نتائج العملية السياسية. وقال بوش في ختام اجتماع حول العراق في البيت الأبيض (١١ آذار/ مارس ٢٠٠٦): «ندعو الدول المجاورة إلى السماح للعراق بإقرار الديمقراطية، وينطبق ذلك على إيران كما ينطبق على سوريا أيضاً».

هناك تطورات مهمة تهدف إلى القضاء على خيار المقاومة نهائياً بطرق أخرى بديلة، بعد أن عجزت القوات الأمريكية عن تحقيق هذا الهدف. وهذا يعني أن واشنطن تريد هزيمة المقاومة بالتآمر والخداع الداخلي، وهذه هي الإشارات الأهم التي يجب أن تصل إلى المقاومة والقوى الداعمة، كي تكون واعية لما يدبّر للعراق بمشاركة أطراف عربية سواء بوعي أو بعدم وعي من قبل هذه الأطراف.

الفصل الخامس

العــراق وثقافــة الإخضــاع السياســي

حميد حمد السعدون[*]

المفهوم وأبعاده

تكوّن الثقافة السياسية أحد المرتكزات الأساسية لأي مجتمع من خلال حصيلة نشاطه واتجاهاته وآفاق المستقبل التي ينشدها. والثقافة السياسية، هي أحد أهم فروع الثقافة بوجه عام، لأنه لا يمكن إدراك حقيقة أي مجتمع ونشاطه من دون الإطلالة العميقة على ثقافته ووعيه المعرفي اللذين يمكّنان الباحث من الغور بعيداً في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والإنساني الذي ينظم آفاق علاقاته ومحورية التأثيرات المتبادلة بين قوى المجتمع الفاعلة والإطارات التي يسعى إلى تحقيقها وفق ثقافته السياسية السائدة والمؤثرة في الأعم الأغلب من شرائح المجتمع. وبذلك فإن الثقافة السياسية يمكن أن تؤخذ كمرآة عاكسة لحركة المجتمع ونشاطه.

وقد جرى العديد من التعريفات والتوصيفات الخاصة بالثقافة السياسية، والتي اجتهدت في الإحاطة بها وبنشاطها، لذلك سنكتفي بإيراد بعضها من دون أن نثقل البحث بالكثير منها، مع عدم إهمالنا أيّ تعريف خارج دائرة البحث، لأنه يحمل الكثير من الصحة في هذا الجانب. ولقد عرفتها **دائرة المعارف الدولية**، بأنها «مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي»[١]، في حين

(*) قسم الدراسات الأوروبية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

(١) «Political Culture,» in: David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 19 vols. (New York: Macmillan, 1975), vol. 13, p. 210.

يراها أحد أبرز المفكرين بأنها «مجموعة القيم والمعتقدات السائدة في أي مجتمع، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات، وتخلق نوعاً من الملاءمة الاجتماعية لسلوك الأفراد وتعطي العمليات السياسية شكلاً ومضموناً بالطريقة نفسها التي تعطي بها الثقافة بوجه عام ملاءمة الحياة الاجتماعية»[٢]. ويراها موريس دوفرجيه (Morris de Farge) بأنها «جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، غير أنها بمجموع عناصرها تُكوّن تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية»[٣].

يذهب الأستاذ صادق الأسود في هذا المعنى إلى تأكيد معنى الثقافة السياسية، حينما يصنفها إلى مستويين، مستوى الفرد ومستوى النظام[٤]. ونراها «مجموعة القيم والمعتقدات والأفكار السياسية السائدة في مجتمع معين والقادرة على التفاعل في الوعي الاجتماعي».

والثقافة السياسية، مثلما عرضها عالم الاجتماع المعروف ماكس فيبر (Max Weber)، تتمحور على ثلاثة أوجه، وهي: الثقافة القديمة وثقافة الخضوع والثقافة المسهمة[٥]. ولأننا سنعنى بثقافة الخضوع تحديداً، لا بد من تأكيد أن هذه الثقافة تلائم بنية سلطوية ممركزة، تعبّر فيها السلطة عن أوجه نشاطاتها بطرائق وأساليب متعددة، من دون أن نغفل أن الثقافات جميعاً متداخلة في ما بينها، وقد تبدو أحياناً متعايشة، وذلك بحسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع، وكذلك مستويات التطور الحاصلة[٦].

استرجاع تاريخي

في العراق عاش الناس ثقافة الخضوع فتراتٍ طويلة، فانعكست تأثيراتها في مزاج وتعامل الناس مع بعضهم. ولو تتبعنا ذلك لوجدنا بعض ملامحه في الحضارات العراقية القديمة التي ألّهت وعلّت وأبرزت الشخص الذي يشغل الموقع الأمامي في سلم السلطة، بعد إضفاء أجواء ومميزات عليه لا يملكها عامة الناس، ما يستوجب

---

(٢) Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development*, Studies in Political Development; 5 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 72

(٣) نقلاً عن: صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده** (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠)، ص ٣٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

(٥) ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلد (بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٨)، ص ١٣١.

(٦) عامر حسن فياض وناظم الجاسور، **ثالوث المستقبل العربي** ([العين]: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢)، ص ١٣٠.

منهم الخضوع له والتقيد بأوامره ونواهيه[٧]. إضافة إلى ذلك، إن العراق بعد الفتح الإسلامي، وتحديداً بعد انقضاء فترة الخلفاء الراشدين، تعرض لسلطة قاهرة وجهت كل طاقاتها لإخضاع سكانه الذين لم يتواءموا معها إلا بالقوة والقهر وبطريقة عنيفة جداً[٨]، بحيث بدا نسق الطاعة المتيسر للسلطة في عموم أقاليمها، حالة غير موجودة في الإقليم العراقي، ما أضاف طاقة جديدة إلى حالة (التمرد) الموجودة في الشخصية العراقية وأضفى عليها شيئاً من العنف والقسوة.

وعندما جاءت مرحلة الدولة العثمانية التي استمر احتلالها العراق أربعة قرون، ازدادت تراتيب الحالة سوءاً، فالسلطة وولاتها عدّوا العراق خزنةً للجباية الإمبراطورية وساحةً لجنودها في التدريب على القتل. وزاد من سوء الوضع تدهوراً في تلك الفترة، أن دخلت الدولة الصفوية لاعباً جديداً في الساحة العراقية، لتعمق من شرخ الضوابط الاجتماعية القائمة بين العراقيين. ولقد استغلت الدولتان ـ تغطية لمصالحهما ـ التبرقع برداء الدين والادعاء بحماية السكان المؤمنين بمذهب كل منهما[٩]. هذا الوجود لكليهما، على رغم شكله السياسي، حقق لنفسه مساحة في خضوع البعض لمن يملك السلطة في بغداد، وتنفيذ رغباته وأوامره، ساعدها في ذلك دخول رجال الدين من الطائفتين على الخط، في إشاعة الخضوع والدفاع عنه تحت حجج ومسوغات دينية، فقهية وشرعية، ما مكنه من أن يحقق النجاح عند جمهرة واسعة من الناس[١٠].

إزاء ذلك، فلا غرابة أن تبدو الشخصية العراقية، مثلما يقول علي الوردي، مزدوجة وعنيفة وصاخبة[١١]، جراء ما مرت به من محنٍ ومآسٍ ونكبات، وبخاصة أنها فشلت في مواءمة بداوتها التي ظلت معها حتى الآن مع الشكل الحضاري الذي تعيشه في شكله العصري، ما سهل لأية سلطة ممركزة، تسويق ثقافة الخضوع على

---

(٧) عبد الرضا الطعان، **الفكر السياسي في العراق القديم** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١)، ص ٤٠٨.

(٨) يوليوس فلهوزن، **تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية**، ط ٢ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٧٠ وما بعدها.

(٩) ستيفن لونغرغ، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ترجمة جعفر الخياط، ط ٦ (بغداد: مطبعة أركان، ١٩٨٥)، ص ١٨٠.

(١٠) جعفر الخياط، **صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة** (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧١)، ج ١، ص ٩٨.

(١١) للاستزادة من هذا الجانب وللإحاطة بما كتبه علي الوردي، عن مكونات الشخصية العراقية وجدلية الصراع والعنف التي تعيشها، انظر: علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٩)، ص ١٦.

الجميع، حتى وإن تطلب الأمر سلوك العنف. ولا نبالغ حينما نقول: إن هذه المشاكسة في الشخصية العراقية أمر اعتاده العراقيون وتعايشوا معه، وهو ليس وليد ظلم أو قهر أو ضعف شخصية، بقدر ما هو موغل بعيداً في مخزون التراكم الحضاري والإبداعي الذي كونته هذه الشخصية عبر تاريخها الطويل، ودليلنا على ذلك أن القيم الاجتماعية في العراق ما زالت تؤدي دورها المؤثر في كل شيء، وهو عكس ما حصل في مجتمعات عربية وإسلامية، بما فيها تلك التي تدعي أصالتها البدوية أو الدينية.

إن ثقافة الخضوع في العراق ليست وليدة ظرف زماني محدد، بقدر ما هي تطورٌ تاريخي وسياسي يمتد إلى عهود بعيدة، وهي إشكالية مجتمعية وليست فردية، على مستوى الحاكم والمحكوم، وتتقدم إزاء تأثيراتها العميقة في حركة المجتمع وحياته على الفكر والثقافة، فالعراق منذ حضاراته الأولى كان يدار بسلطة مركزية، اعتاد الناس التماهي معها ـ رضاً أو قهراً ـ حتى بإجراءاتها غير المقبولة منهم، إدراكاً من الجميع بأهميتها المجتمعية، ما أعطى شكل السلطة أرجحية على ما عداها، ليوفر لها اتساعاً على حساب حرية المجتمع(١٢). كما إن ثقافة الخضوع لها أكثر من صلة بالحياة السياسية، وبشكل خاص الحياة الديمقراطية في أي مجتمع، لكننا سنركز على تأثيرات هذه الثقافة في حالة احتلال البلدان، وفي احتلال وطننا العراقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، المشهد الأكثر بروزاً في حياة العراق الحديث والمعاصر، لما له من تأثيرات لا تقف عند لحظة الحدوث، بقدر ما له من امتدادات في صياغة مستقبل العراق وشعبه.

المحتل وسياساته

لقد كان احتلال العراق، حالةً مأساوية حتى عند من ناوأ النظام السابق ورفع السلاح بوجهه، لأن شعبنا وأجياله الفاعلة حالياً في المجتمع لم تتعايش مع أي احتلال من قبل أي أجنبي للعراق، هذا غير كونها تتعاطف بالكامل مع أي شعب تعرض وطنه للاحتلال، وتدين المسبب. وحتى في حادثة ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ حين دخل الجيش العراقي إلى الكويت، وعلى الرغم من تفهم الجميع بعدم تبرئة الحكومة الكويتية مما حصل، إلا أن قطاعات واسعة إن لم تكن غالبة في المجتمع، وحتى في داخل حزب البعث العربي الاشتراكي، دانت ما حصل وخطأته، ووجدته سلوكاً ينم عن عدوانية بشعة لا توافق السياقات المركزية للشخصية العراقية.

---

(١٢) الطعان، **الفكر السياسي في العراق القديم**، ص ٤٧٦ .

كما إن الأجيال العراقية الفاعلة في المجتمع لم تتآلف مزاجياً واعتبارياً مع وجود قوات أجنبية على أراضيها حتى وإن كانت بصيغة «ضيافة» مثلما تقول بعض الأوساط الرسمية العراقية[١٣]. إضافةً إلى ذلك ـ وهو من أخطر الأمور وأهمها ـ فإن الجميع في العراق أحسوا أن ما حدث جرح كبرياءهم الوطني والإنساني من دون أن ننسى أن ذلك الإحساس يوافق الثقافة السياسية السائدة في العراق، المشخصة لعدوانية الولايات المتحدة الأمريكية، وطبعتها الاستعمارية المحدثة، والفضل في ذلك يعود إلى عموم الأحزاب والحركات السياسية في العراق منذ العشرينيات من القرن الماضي حتى اليوم. إضافة إلى ذلك إن انحياز الولايات المتحدة إلى كل أعداء العرب حالةٌ لا تحتاج إلى شهود عدول. ولعل في تأييدها المطلق الممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة على حساب الشعب الفلسطيني، مشهداً يومياً يؤثر في الوجدان العراقي بطريقة صاعقة.

ولا بد من التأكيد أن الوجود الأمريكي المرئي في المنطقة لم يشاهد ويلاحظ إلا بعد عام ١٩٩٠، وكان التشخيص العراقي على المستوى الشعبي أن هذا الوجود، مقصود به إذلال لمكونات الشخصية العربية وتدجينها، الأمر الذي حفز ونبه كل حواس هذه الشخصية، بالتقاطع مع هذا الوجود وسياساته التي كان الكثير منها غير مستساغ على رغم أن وسائل الإعلام المختلفة شخصت أساليبهم وقسوتها حتى مع مضيفهمً في المنطقة. ويمكن تلمس ذلك في الصمود وعدم الانكسار في عدوان عام ١٩٩٨ وعدوان عام ٢٠٠٣، على الرغم من كل النتائج النهائية التي جاءت معاكسة للرغبة العراقية، بل إن الصورة تكون أكثر وضوحاً لكل من لم يكن موجوداً في العراق أثناء العدوان، حينما يستذكر صفوف العراقيين ـ وبعضهم كان مطلوباً للدولة ـ التي دفعت كل مدخراتها الشحيحة من أجل العودة إلى العراق للمشاركة في الدفاع عنه، بعد أن كانت صواريخ الأمريكان وقنابلهم تدك كل بيت عراقي.

وهنا يبدو التداخل والتمازج بين مفهومي «الإخضاع» و«الخضوع» وكأنه أمرٌ واحدٌ. لكن لا بد من التمييز بينهما: فالإخضاع، قد يكون لفردٍ أو جماعةٍ، أو حتى شعبٍ، بشكل سياسي أو عسكري أو حتى اقتصادي. وهو مرهون بفترة زمنية قد تطول أو تقصر، مرتبطة بزوال المسبب، أو بقبول أو رفض من يمارس معهم مثل هذا الأسلوب. كما إن الإخضاع، يكون أحد الممهدات لإشاعة ثقافة الخضوع، بعد ترصينه وتقويته بمجموعة من البرامج والسياسات الهادفة للاتجاه ذاته. كما إن الإخضاع ليس برنامجاً سياسياً دائماً، بقدر ما هو ممارسات تؤسس عليها نتائج سياسية،

---

(١٣) انظر تصريح جلال الطالباني رئيس مجلس الحكم في حينه في: **الاتحاد**، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٣.

لكن هذه النتائج لا يمكن القبول بها بشكل دائم مثلما هو الحال مع ثقافة الخضوع.

يضاف إلى ذلك أن الإخضاع وليد الحاجة أو الظرف الزماني، في حين تكون ثقافة الخضوع مبرمجة وذات أفق زماني يخدم الهدف الاستراتيجي لمن يمارسه. والإخضاع، يلتقي مع ثقافة التغريب في تحقيق هدف الاستلاب بأبعاده المتعددة، لكن الفرق بينهما أن التغريب لا يحتاج إلى دلالة قوة لإشاعته، في حين أن الإخضاع يستلزم مثل هذه القوة التي قد تكون مؤقتة أو دائمية[١٤].

لقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية مع العراقيين إشاعة ثقافة الخضوع منذ اليوم الأول لغزوها الأخير على العراق، وفق آليات متعددة ابتدأتها بالتركيز على الكثافة النارية المفرطة المستخدمة ضد المقاتلين والمدنيين وبمختلف صنوف الأسلحة. وهذا ما شاهدناه في معارك أم قصر والبصرة والناصرية وكربلاء، وفي القصف الجوي والصاروخي المستمر على بغداد طيلة ثلاثة أسابيع، غايتها في ذلك تركيع الجانب الآخر من خلال خلق الإحساس لديه بعدم القدرة على التكافؤ في جوانب الصراع العسكري، ولعلنا نلمس ذلك واضحاً في العنوان الذي بدأت فيه الولايات المتحدة عدوانها على العراق، تحت تسمية: الصدمة والرعب (Shock and Awe).

وعلى الرغم من الجهد والقدرة العسكرية غير المسبوقة التي شهدتها سُوح القتال من خلال استعمال الأسلحة غير المطروقة ضد العراقيين مثلما جرى في معارك المطار واليوسفية، إلا أن الرعب لم يتسرب أو يشيع بين المقاتلين على الرغم من الزحف العسكري الأمريكي المتواصل نحو العاصمة التي لم يغادرها نصف سكانها، على رغم ضجيج الإعلام الأمريكي والغربي باستعمال أسلحة غير تقليدية في معارك العاصمة. يضاف إلى ذلك أن استمرار المعارك في أم قصر والبصرة والناصرية والموصل، على رغم وجود القوات الأمريكية داخل بغداد، ما هي إلا دلائل على تماسك الجميع على رغم ضخامة وبشاعة ما يتعرضون له من موت مجاني.

إلا أن ما تحقق للأمريكان من سهولة متناهية في احتلال بغداد وإسقاط النظام السياسي قد أوقعهم في وهم صحة شعارهم الذي بدأوا به العدوان، ما انعكس لاحقاً على مجمل أنشطتهم في العراق بعد الاحتلال. وهذا ما لمسناه في تعاملهم مع أحداث الفلوجة والنجف والكوت وبعقوبة وغيرها من المدن، غايتهم في ذلك إجبار الناس على وحدانية السلوك الهادئ والامتثال لرغائب المحتل.

---

(١٤) للمزيد في هذا الجانب، انظر: إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١).

وتقديرنا أن ذلك العنف المنفلت والهادف إلى ترسيخ ثقافة الخضوع، والذي يتباهى به الأمريكان بطريقة استعراضية، متأتٍ من النتائج التي تحققت لهم من تجربة المستوطنين الأمريكان مع سكان القارة الأمريكية من الهنود الحمر، حيث كان الحصان الأمريكي يتجه دوماً إلى الغرب والجنوب، مصحوباً بكاوبوي وبندقية حديثة ذخيرتها لا تنضب، واليوم انقلب الحصان إلى دبابة للقتل وبلدوزر للهدم، وأصبحت رصاصات البنادق صواريخ بمسميات جديدة (توماهوك، كروز، قنابل ليزرية... الخ)، ما ولَّد ثقافة شعبية أمريكية تتحدث عن البطل والمنقذ والشجاع، وهذا ما أشاعوه في كل وسائل إعلامهم التي قدمت الأمريكي على صورة الرجل السَّوي والبطل، والآخر على صورة الرجل البربري.

وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق ثيودور روزفلت بالقول «إن تاريخنا القومي كله تاريخ توسع»[١٥]، بل إنهم حتى في هزائمهم، وأبرزها في فييتنام، أعطوا العالم، من خلال إعلامهم المدجج بأحدث التقنيات وأفضل العقول والخبراء، صورة حسنة عن الأمريكي الذي ذهب ليقاتل «البرابرة» على الطرف الآخر من العالم.

إن وهْم سقوط بغداد السهل أوقع الولايات المتحدة في محنة إزاء سلوكها في إشاعة ثقافة الخضوع على الجميع، وهو ما ولَّد إشكالية عنيفة ضدها جعلتها تنزف دماً متواصلاً. يرافق ذلك أن هذا الوهم ظل حتى اليوم يفعل فعله في سياساتها العراقية، ولذلك نجدها تتخبط في ما تقوم به من معالجات، من دون أن تقدم حلاً سياسياً بعيداً عن أشكال التعالي وإهمال الآخرين واستصغارهم. ولعل في الاعترافات التي أدلى بها رئيس الولايات المتحدة وقادتها، في ما يخص الحرب ونتائجها اللاحقة، دليلاً على ذلك، من دون أن نسقط من حساباتنا مصالح الشركات العابرة للقارات واللوبيات العاملة على الساحة الأمريكية، وفي المقدمة منها اللوبي الصهيوني الداعم لإسرائيل والساعي من خلال الحث والتشجيع وأحياناً التحريض على استمرار السياسات الأمريكية في العراق على حالها من تعسف وإخضاع، تقابلها فوضى وتسيب في كل مرافق الإدارة العراقية العامة.

إن سياسة الخضوع كانت متجلية بوضوح في الشكل المؤسساتي الذي أقامه المحتل، والذي ابتدأ بصيغة «مجلس الحكم» وانتهى حالياً بالحكومة المؤقتة ومجلسها الوطني اللذين تجددا بعد الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

---

(١٥) أندرو باسيفيتش، **الإمبراطورية الأمريكية**، ترجمة وتحقيق مركز التعريب والترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص ٢١.

في هذا الشكل المؤسساتي بانت ثقافة الخضوع بشكل أكثر وضوحاً من غيره من المجالات، فكل من جاء إلى هذه المؤسسات جاء بقبول أمريكي مشروط عليه الخضوع لتوجهات المتنفذ والتقيد بآرائه، ولعل في صيغة «المستشارين» الأمريكان لجميع الوزارات العراقية أوضح الصور، هؤلاء المستشارين الذين مر بهم العراق أثناء فترة الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن الماضي وقال فيهم وفي الوزراء العاملين تحت إمرتهم الشاعر محمد رضا الشبيبي:

المستشار هو الذي شرب الطِلا فعلامَ يا هذا الوزير تعربدُ

فمن دون موافقة المستشار لن يكون لتوجيه الوزير من قدرة على أن يتخطى باب مكتبه، وكان لسياسات هذه الثقافة صورة فاضحة خصوصاً في احتدام المواجهات مع قوات الاحتلال في مدن العراق المختلفة، فالحكومة وعلى لسان وزرائها تعلن شيئاً، والقوات الأمريكية تطلق لنفسها العنان في القصف والتدمير من دون علم الحكومة ووزرائها.

إن الأنكى من ذلك أن الإملاءات الأمريكية في إشاعة ثقافة الخضوع قد انسحبت حتى على اختيار أعضاء المجلس الوطني، فللمرة الأولى في تاريخ العراق المعاصر يجري اختيار عضو في إحدى المؤسسات السياسية المهمة وهو يحمل جنسية بلد آخر. ومن المعروف أن أكثر من ربع أعضاء المجلس الوطني يحملون جنسيات دول أخرى لم يسقطوها بعد عضويتهم في المجلس، كما لم تسقطها دولهم الجديدة عنهم، وهي واقعة غريبة في الشكل المؤسساتي للدولة العراقية[١٦]. والغريب أن هذا الأمر لم يناقشه أو يشر إليه أحد من أعضاء المجلس الآخرين من «العراقيين» مطبقين المثل القائل «من يأكل من خبز السلطان يضرب بسيفه»، وقد تمت إعادة «انتخاب» الأشخاص أنفسهم في المجلس الوطني التالي بعد الانتخابات.

والملاحظ أن الصحافة الصادرة في العراق لم تشر إلى هذا الموضوع من قريب أو بعيد، بل الأدهى أن عموم الشعب من الأغلبية الصامتة تعاملوا معه بشكل «لا أبالي» وكأن الأمر مفروغ منه، ما يوضح أن سياسة الترويض والاحتواء والخنوع قد أثمرت سنابلها.

لقد مارس الأمريكان مع الشعب العراقي ثقافة الخضوع من خلال تقصيرهم وإهمالهم في تقديم الخدمات الأساسية، من كهرباء إلى وقود إلى الحصة التموينية إلى أمن منفلت، وكل خدمات الحياة المدنية الأخرى، ما أشغل الناس بهموم يومية

---

(١٦) حميد السعدون، «المجلس الوطني والولاء المزدوج،» **الخليج**، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٤.

ودائمة، بل إن الكثيرين يرون أن التقصير الحاصل في تقديم هذه الخدمات هو عقوبة تطال الجميع، ممن لم «يتأمركوا» بالنسخة العراقية المقدمة في شخوص الصفوة السياسية العراقية التي تدير العمل السياسي للدولة. وما يسترعي النظر أن هذه العقوبة التي أوقعها الأمريكان بالعراقيين قد قوت حصانتهم ضد مبدأ الخضوع وانعكست كرهاً ومقتاً قد يتطور لاحقاً إلى أفعال ضدهم وضد من جاء على ظهور دباباتهم، فهم كلما أوغلوا في تصرفاتهم العدوانية، ازداد العراقيون عناداً وعدائية ضدهم.

كذلك اتضحت ثقافة الخضوع من خلال السياسة التي اعتمدوها في إحالة العديد من المشاريع والمقاولات لذوي النفوذ خصوصاً في المناطق الساخنة، غرضهم في ذلك الترويض والاحتواء. وعلى رغم نجاحهم في بعض المناطق لكنهم فشلوا في العموم لأسباب مجتمعية وإنسانية عراقية خاصة، يقف في مقدمتها حرص الجميع على عدم تلويث سمعتهم في خدمة الأجنبي وازدراء المجتمع لمن يعمل مع المحتل، هذا غير اتساع وصلابة ذراع المقاومة الوطنية التي طلبت من الجميع عدم الانسياق في هذه اللعبة التي تخدم المحتل وتسهل تنفيذ مخططاته.

إضافة إلى ذلك، كمتمم لإشاعة هذه الثقافة ما غض النظر عنه المحتل، في ترويج تجارة الحشيش والمخدرات غير المعروفة عند الشعب العراقي والتي يجدها لا تطابق روحه المرهفة والحساسة والشاعرية التي تسلبها هذه المادة كل تجلياتها الإنسانية. هذا غير تعود المواطن العراقي على التهيب من الاقتراب من هذه المادة، إزاء قوانين الدولة العراقية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، والخاصة بإنزال أقصى العقوبات بمروجي ومدمني مثل هذه المواد. وعلى رغم كل النشاط الذي بذله المحتل في إشاعة وترويج هذه المواد، فإنه وفق تقارير صحية رسمية عراقية، فإن مجموع المدمنين في العراق ـ وبعد سنتين من الاحتلال ـ لا يتجاوز ٨٠٠ شخص[(١٧)]. وهم في هذا المسعى يهدفون إلى قتل الروح المعنوية والاعتبارية، كأولويات لقبول الاحتلال وسياساته.

إن الولايات المتحدة في سياساتها المطبقة في العراق وظفت أحدث التقنيات الإعلامية وأدقها، واستخدمت أمهر الإعلاميين خصوصاً في مجال الدعاية والدعاية المضادة، غايتها في ذلك توفير وفرة إعلامية مبهرة ومشوقة ورخيصة، لتمكينها من شق الطريق، وتذويب المحرمات التي استندت إليها الثقافة الوطنية في رفض الاحتلال، مع سعيها المكثف إلى تكريس ثقافة الهزيمة عند العراقيين، كأحد ملاحق

(١٧) انظر تقرير لوزارة الصحة العراقية عن مدمني المخدرات في: **الشرق الأوسط**، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٤.

ثقافة الخضوع، لأنها تريد أن يبقى الناس أسيري لحظة سقوط بغداد، وإلغاء ما قبلها وما بعدها. بل إنها في هذا الجانب، وعلى رغم اعترافها بالخسائر البشرية والمادية التي تلقتها جراء احتلالها العراق من المقاومة الوطنية، عالجت الأمر بشكلين متقاطعين لكنهما يخدمان توجهاتها: **الأول**، لجوؤها إلى استخدام الأساليب العنيفة والدموية ضد المقاومة ورجالها، وبشكل يقاطع قواعد القانون الدولي وواجبات الدولة المحتلة، ومثال ما حدث من قتل متعمد ومعالجات عنيفة جداً في أحداث الفلوجة والنجف ليس بالبعيد، أما فضيحة سجن «أبو غريب» فإنها تمثل سلوكاً منحرفاً وعدوانية بشعة لا تقف عند من فعلوها، بل تمتد صعوداً إلى أعلى مستويات الإدارة الأمريكية، ما يعني إخفاقاً في القيادة والانضباط العسكري. و**الثاني**، أنها كثفت من رسائلها الإعلامية المصنوعة جيداً لتشويه وطنية المقاومة وأهدافها، سواء بالادعاء بوجود الآلاف من الأفغان العرب، أو بشكل الدعم والتمويل الذي تحصل عليه، والأخطر قيامها بخلق منظمات وهمية تمارس أعمالاً رخيصة ومؤذية لغرض التشويش والخلط المتعمد بين ما يحدث من مقاومة وما يحدث من إرهاب ولصوصية.

وما دمنا نتكلم عن الإعلام، لا بد من أن نشير إلى الوفرة غير المعتادة في إصدار الصحف في العراق بعد الاحتلال، والتي سوّقها المحتل كأحد وجوه «الديمقراطية» واستعمل أغلبها وأهمها لترويج سياساته وإجراءاته بما يوافق ثوابت استراتيجيته، بما فيها إشاعة ثقافة الخضوع من خلال تشتيت الاتفاق على ثوابت وطنية، لأن كل صحيفة تعزف وفق سلمها الموسيقي ـ العنصري والديني والطائفي ـ وبما لا يلائم السلالم الأخرى، مستهدفة في ذلك جعل المواطن في حيرةٍ من أمره، الأمر الذي يسهل تمرير ما يراد تمريره. والمحتل يمارس مع هذه الصحف تكتيكاً كريماً وديمقراطياً، حينما أجاز لها شتم الاحتلال والسياسات الأمريكية، لكن الويل لمن يذكر المقاومة وفعالياتها أو يشيد بها. علماً أن هذا العدد الهائل واليومي من الصحف، يستوجب الدعم المالي لملاكه وكتّابه، والجميع يعرفون أن مثل هذا الإنفاق لا تستطيعه قدرة الأسرة الصحافية العراقية ومحبيها، بل إنه متأتٍ من قوات الاحتلال (وهذا ما حدث معي، حينما اتصلت بي إدارة بعض الصحف الصادرة في بغداد لغرض الإسهام في أنشطتها، وحينما كنت استفسر عن الداعي، وعن توجهات هذه الصحف وتمويلها، كنت أُخبر أنها وطنية وعراقية ومستقلة، وحينما يأتي ذكر التمويل، تتوارى التوضيحات خلف كلمات لا تعبر في واقعها عن الحقيقة، ولا يستثنى من ذلك، حتى الصحف التي تدعي لنفسها الاستقلالية والرصانة، من ذوات الطبعات الدولية).

لقد أدى الأمريكان دوراً لإشاعة ثقافة الخضوع وفق الاتجاهات المتعددة والتي قد

تقاطع بعضها، لكنها في المنظور الاستراتيجي تخدم المشروع الإمبراطوري الأمريكي. ولعل ما فعلوه حينما أعموا بصائرهم عما يحدث من تسرب بشري من خلال الحدود السائبة من دون رقيب أو سلطة حكومية ومن كل الاتجاهات، جعل من بعض مناطق العراق خليطاً لا يعرف أوله من آخره، بحيث بدا أن الدخول إلى العراق وللجميع، أقرب إلى الرحلات الكشفية منه إلى دخول دولة أخرى. وهذا ما يناقض ادعاءهم ـ وهم حراس البلد ومحتلوه ـ بحماستهم لضرورات استتباب الأمن، هادفين من ذلك إلى إشاعة أجواء الفوضى والانفلات، لأن حدوثها هي مقدمات للقبول بسياسة الخضوع والقبول بكل ما يطرحه المحتل تحت حجج الأمن والاستقرار.

وفي هذا الجانب، علينا أن لا نتناسى ما قاله الأمريكان أنفسهم، ابتداءً من الرئيس بوش، نزولاً إلى قائد قواتهم في العراق، بأن الساحة العراقية أصبحت الساحة الأهم والأولى لنشاطات ما سموه بـ «الإرهاب الدولي»، غايتهم في ذلك إغراء كل من يمارس هذه الفعاليات بالقدوم إلى العراق، لكي يتمكنوا من تجفيف وقائع العنف في أية ساحة أخرى لتقتصر على الساحة العراقية، لأن ساحة واحدة حتى وإن كانت عنيفة وغالية التكاليف، أفضل لهم من عدة ساحات تشهد مثل هذا النشاط. والذي يسترعي النظر، أن الاثنين ـ الأمريكان ومناوئيهم ـ توافقا على القبول بهذا الاختيار وكأن الساحة العراقية ملائمة لكلا النشاطين. لكن حصول ذلك، مثلما نراه على الساحة، يصب في خدمة المخطط الأمريكي أكثر من إفادته مخططات الآخرين، وهذا ما يدفع العراقيين بإزاء ازدياد وتائر العنف وبالطريقة التي تحصل إلى أن يستنجدوا بالنار بدلاً من الرمضاء، وهنا العقدة التي يعرف الأمريكان حلها بما يخدم مخططهم في العراق.

إن سياسة ثقافة الخضوع الممارسة في العراق امتدت لتشمل حتى الأطفال، فعلى الرغم مما تمثله صور الموت المتكرر وأشلاء الضحايا الممزقة من صدمة ورعب للأطفال العراقيين، فإن خضوعهم لثقافته على رغم كل الشكليات التي أراد بها أن يقدم نفسه لهم كمحررٍ وراعٍ وحامٍ، من خلال هداياه لمدارس الأطفال، فشلت، وباتت حجارتهم ـ بالرغم من تعرضهم للخطر ـ تلاحقه في كل شارع يصادف مروره به وجود أطفالٍ يلعبون، بل إن أسلحته المشهرة باتجاه الناس والسيارات لم تعد ترعبهم، بل على العكس من ذلك، فإن آلياته المحترقة والمدمرة بفعل المقاومة أصبحت مناسبة لهم للتجمع حولها استبشاراً وفرحاً من خلال هتافاتهم ضد المحتل وسياساته، وهذا ما نشاهده يومياً في بغداد، إي أن الرعب والخضوع الذي أرادوه أن يكون عاماً، أفشل بالمعادل النوعي العراقي من العناد والمكابرة والزهو بما يلحق المحتل من خسائر.

وما يسترعي النظر أيضاً أن سياسة الخضوع شاعت بعد الاحتلال في الممارسات التي قامت بها بعض الأحزاب والحركات السياسية العاملة على الساحة العراقية، خصوصاً مع النخب العلمية والثقافية التي لا توائم ما يطرحونه، وكانت الحصيلة إزاء هذه الثقافة الدخيلة، مقتل أكثر من ٦٠ أستاذاً وباحثاً وعالماً وإصابة الكثيرين.

وإذا كان الأستاذ والعالم في السابق يخشيان من التعبير عن آرائهما السياسية، فقد باتا اليوم يخشيان عشرات المليشيات التابعة لبعض الأحزاب التي تهدد وتقتل كل من ينتقد مشاريعها وارتباطاتها بالأجنبي. وهي مع قيامها بتلك الممارسات فإنها لم تكتفِ بما لديها إنما استأجرت الكثير من الشقاة والقتلة، لتسليطهم على من استعصي أن تطاله أيديهم «بحيث صار القمع داخلياً، قبل أن تمارسه السلطات الخارجية ضدنا»[١٨].

هذا الوضع أوقع كل النخب المثقفة ذات الحس الوطني في حيرة وارتباك وخوف بين أداء واجبهم الوطني الذي يعبرون فيه من خلال الرأي والتوضيح وتصحيح الاعوجاج وبيان المخاطر التي تهدد وحدة الوطن، وبين لحظات التصفية والقتل التي باتت أشبه بالحالة الاعتيادية التي تترصدهم عند كل زاوية شارع حينما يكتشفون خطورة ما تقوم به هذه الأحزاب من سلوكيات وأفعال لاوطنية. ولذلك فإن اللوم الذي تتلقاه هذه النخب من كل محبي العراق في الخارج، إزاء لا أباليتهم في التعبير عما يحدث بصورة واضحة، مرده في الأساس إلى ما يتعرضون له من ضغوط وتهديدات وشروع بالقتل مع من تختلف معه هذه الأحزاب بالرأي، وبخاصة في توضيح مخاطر مشاريعهم ذات الامتدادات الدولية على العراق أرضاً وشعباً، والبديل الجاهز مسدس كاتم للصوت أو زخات من الكلاشينكوف لا تخطئ أهدافها. وكل تقديراتنا تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية إن لم تكن أسهمت في هذا الجانب فإنها غضت النظر عما يحدث، لأن في ذلك خدمة للمخطط الصهيوني الهادف إلى إفراغ العراق من كفاءاته وملكاته ونخبه العلمية والثقافية.

خلاصة

إن الإدارة الأمريكية تتابع إيهام مواطنيها بالأمن، بينما تستغرق في التمسك بمشاعر البغضاء ضدهم من خلال مخاصمتها العالم كله. وقد نقل عن أرخميدس ادعاؤه أن بوسعه رفع الأرض لو أعطي نقطة استناد، في حين يفعل ساسة أمريكا

---

(١٨) مطاع صفدي، **استراتيجية التسمية في نظام الأنظمة المعرفية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، [د. ت.])، ص ٢٥.

العكس. إنهم يفتشون عن نقطة استناد لمنع التدهور والسقوط والانحدار في قاع ليس له حدود بعد أن وصل الماء إلى أعناقهم. لذلك نقول وبتأكيد قاطع إنه إذا كان لثقافة الخضوع التي جهد المحتل في إشاعتها أن حققت بعض النجاحات الجزئية، فإن ثقافة المقاومة ـ أياً كانت أشكالها ـ والمتجذرة في الوجدان العراقي والمتوافقة مع تاريخه وتراثه مع كل الغزاة والمحتلين كانت المعادل النوعي لها. ولعل في تقليب مدونات التاريخ وأحداثه، خصوصاً في شكل المقاومة ضد المحتل، سواء أكان عثمانياً أم صفوياً، بريطانياً أم أمريكياً، مغولياً أم تترياً، يشيع الأمل باستحالة مصادرة الأوطان تحت أي ظرف على رغم جسامة التضحيات.

إن إشاعة ثقافة الخضوع التي تمارسها الولايات المتحدة في العراق هي تدمير للذات أكثر منها قواعد بنائية للمستقبل، وهذا ما يعيه العراقيون الذين استنتجوا أن ما يحدث في وطنهم يراد به الانتشار في المنطقة أجمع، وفي انتشاره تتجنب أمريكا خوض معارك إضافية تحتاج إلى الدم والجهد. لكن بدلاً من ذلك فقد تشربت المنطقة وفي مقدمتها العراق، بكراهيتهم والدخول معهم في صراع بالمعادل النوعي الذي يفهمونه وهو العنف والمقاومة اللذان يكادان يتحولان إلى مشهد يعتاده الناس في حياتهم اليومية، وهذا يعني المطاولة التي نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على الاستمرار فيها إلى نهاية الشوط، خصوصاً في توهمها أن العراق عجينة يسهل للآخرين تكييفها على هواهم.

القسم الثالث

النهابــون وآليــات الفســاد

الفصل السادس

الفســـاد الجديــد فــي العــراق

عبد علي كاظم المعموري(*)

يجمع الباحثون والكتاب المتخصصون في موضوعة التنمية على أنها عملية تاريخية تعنى بتحرير ونهضة المجتمع ومنطوية على أحداث وتغيرات كلية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مؤداها أن يتمكن المجتمع من امتلاك ناحية حركته التاريخية ليكون قائداً لا تابعاً، مبدعاً لا ناقلاً، وهي عملية تطورية ممتدة إلى مناحي الحياة محدثة زيجة مطلقة بين أسسها المادية والفكرية ومرتكزة على تراصف القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتجميع القوى الكامنة في المجتمع لتحوّل الكم إلى كيف.

إن تحقيب تاريخ الممارسة التنموية في العراق يكشف من دون أي لبس أن هناك افتراقاً فاضحاً بين الفكر والممارسة، لهذا يشكل البحث في جزء منه سؤالاً حول ماذا نعمل في الغد في ضوء ما كان بالأمس؟ والمفارقة هو أن يكون صياغة للماضي التنموي ونحن نتحدث في المستقبل،ولكن الأمس موجود في صميم العمل المستقبلي وإن التاريخ ما هو إلا صيرورة مستقبلية وهو الرحم الذي يتكون فيه الغد ويصاغ من دون انقطاع حالاً على حال. والعراق شأنه شأن الكثير من بلدان العالم الثالث كان مبكرا في ولوج التنمية التي تفاوتت في قوة بنيتها مثلما تفاوتت في فلسفتها ورؤاها، ولكنها جميعاً تمت تحت لواء الدولة على اختلاف أيديولوجياتها، ليبرالية أكانت أم تدعي بالاشتراكية أم رأسمالية الدولة، ألا أنها لم تستطع أن تضع الاقتصاد على طريق تنمية دائمة ومستمرة ومتوافقة مع توجهاتها

(*) كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

المعلنة. وهكذا بدت مجهودات التنمية وكأنها «إنتاج للتخلف» فكان نقدها قائماً منذ زمن ليس بالقصير وعلى جانبين:

الأول: إن أفكارها متذبذبة وتتسم بالضبابية والتهيض، لا اشتراكية ولا رأسمالية.

الثاني: كان نتاجها مزيداً من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ومزيداً من الفقر والإفقار وسوء التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة.

ووفق ما سبق فإنّني سأقسم البحث على النحو التالي:

أولاً: تقويم تجربة التنمية في العراق

امتدت جهود التنمية في العراق عبر عقود مختلفة، وتراوحت مجهوداتها بين هذه الرؤية وتلك واعتماد هذه الاستراتيجية أو تلك، بجانب ضغوط المتغير الخارجي الفكرية والعلمية، إذ من المعروف أن اغلب البلدان النامية ظلت طوال نصف القرن الأخير من القرن العشرين تستنسخ تجارب غيرها بهذه الدرجة أو بتلك وتعتمد الأفكار التنموية واستراتيجياتها المبثوثة سواء من البلدان الرأسمالية المتقدمة أم من المؤسسات الدولية، ولم تستطع أن تنجز أطراً فكرية مناسبة للتنمية، بل ظلت إما تتخبط في اتجاهاتها الفكرية بعدم الوضوح (معتمدة سياسة التجريب) من ناحية، والتناقض ما بين برامجها الفكرية وتطبيقها من ناحية أخرى، إذ نجد بجانب التوجهات الاشتراكية الصرفة أنّ هناك قرارات اقتصادية يتم اعتمادها في أعلى الدول الرأسمالية. لهذا لم نلمس ثباتاً في الاستقرار على نمط تنموي محدد طوال الفترة السابقة. ولذلك نلحظ أن التوجهات الفكرية والأهداف من عملية التنمية المزعومة لم تكن موضوع اهتمام بسبب وجود افتراق ما بين المعلن والمطبق فعلاً.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الارتفاع بمستويات المعيشة للسكان، والقضاء على البطالة الظاهرة كانت قد لازمت السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠. جلّ هذا حصل من الزيادة في أسعار النفط التي وفرت للدولة إمكانات التوظيف الشامل ورفع الدخول، وبالتالي اعتماد برامج تنموية ذات طموحات كبيرة على الرغم من عدم التنفيذ التام لها لفشل الأجهزة الاقتصادية في استيعاب الاستثمارات المقررة، وما عدا ذلك لم ينعم الاقتصاد العراقي بظروف طبيعية يمكن أن نستشهد بها.

ولذلك ظل الاقتصاد العراقي يعاني المشكلات الضخمة نفسها للتخلف بما فيها على الإطلاق ضعف وتشوه الهيكل الإنتاجي والتبعية للسوق العالمية وتزايد أعباء المديونية واستنزاف القدرات الاقتصادية في مشروعات غير مجدية أو نزاعات عسكرية

محمومة بالكارزمية العالمية. وإلى جانب ما تسببت به الحرب العراقية ـ الإيرانية من تراجعات في جميع مفردات الجهد التنموي وما ترتب عليها من ضياع لفرص التطور، فإن الوضع الاقتصادي بدأ بالترنح على خلفية ما ترتب من خسائر مادية وبشرية وهدر الإمكانية وإثقال الموازين الاقتصادية (ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الموازنة العامة للدولة) بالعجوزات وتزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية في ذمة الاقتصاد. لكن هذه لم تكن النهاية، بل تبع ذلك مرحلة قاسية ومدمرة للاقتصاد والإنسان والموارد وصولاً إلى بيئة العراق وأرضه، وهي كلفة ستدفعها أجيال من العراقيين، مظاهرها: فقر، حرمان، أمراض، تشوهات، ولم تسلم حتى الشفرة الوراثية للإنسان العراقي من ذلك. لهذا فإن نتاج المرحلة السابقة هي تنمية مشوّهة. ووفق ذلك، فإن حصاد المرحلة السابقة لسقوط بغداد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ كان حصاداً منخفضاً جداً ويكاد يكون في كثير من معالمه سلبياً، وقد تغذى من مصدرين أساسين هما: فشل مجهودات التنمية بشكل واضح من ناحية، ووضع العراق في أجندة السياسة الأمريكية منذ وقت مبكر من ناحية ثانية. لذلك ساهمت هذه المصادر مع عوامل كابحة ذاتية وموضوعية في إعاقة إمكانية التطور في العراق، وهي متوزعة على:

ـ أهداف كبيرة تتجاوز الإمكانات المتاحة للبلد كما في برامج التسليح.

ـ طبيعة الاختلالات الاقتصادية الضاربة في إسفين الاقتصاد.

ـ قوى الإعاقة الخارجية.

ولا بد من الإتيان بالمؤشرات الدالة على قيام التنمية أو الإنجاز التنموي ليس في إطارها المادي فقط، مع عدم الإنكار أن هناك معالم دالة على تطورات مهمة وواضحة.

مؤشرات جهود التنمية

من أهم الشعارات المرفوعة في جميع مراحل التنمية في العراق هو العمل على خفض اعتمادية الاقتصاد على النفط من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية ورفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كذلك الاستخدام الكامل للموارد بما فيها الموارد البشرية انطلاقاً من المسؤولية التي فرضتها الدولة على نفسها، وكذلك الارتقاء بنوعية الحياة ورفع مستويات المعيشة، وبخاصة للطبقات الفقيرة، وتوفير مستويات التعليم المجّاني المختلفة للسكان كافة، وقد تأطر ذلك بأنها كانت تسعى حثيثاً نحو سيطرة المجتمع على مستقبله، إلا أن حصاد الحقل لم يتماثل مع ناتج البيدر، لذلك سنعمد إلى عرض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في نهاية زمن التنمية.

لقد أفضت السنوات ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣ إلى مشكلات تراكمية حاولت الدولة ومتخذو القرار فيها تجنب بعضها عن طريق اتخاذ قرارات معينة، فيما ذهبت إلى اعتماد سياسات محدّدة مثل: الخصخصة، سوق الأوراق المالية في محاولة لمقارنة المؤسسات الدولية وركوب الموجة مع العديد من البلدان، إلا أن آثار الحصار الاقتصادي والتدمير الذي أصاب البنية التحتية ومؤسسات القطاع الصناعي والمشروعات العامة الأخرى، وتقادم التكنولوجيا المستخدمة واعتمادها في مستلزمات الإنتاج على الخارج وما فرضته العقوبات الاقتصادية قد ضيقت إن لم تكن قد ألغت تماماً فرصة أن يتعافى الاقتصاد العراقي من المشكلات التي انتابته إبان عقد الثمانينيات.

وفي واقع الأمر أن الحصار قد عمق كثيراً من هذه المشكلات وجذورها ليوصل أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة التردي، فبعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق على أعتاب حرب الخليج الثانية، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الناتج المحلي لقطاع النفط من ٣,٣٦ مليارات إلى ١٩,١ ملياراً بالأسعار الجارية، أي بنسبة انخفاض قدرها ٤٧ في المئة، وبالأسعار الثابتة فإن نسبة الانخفاض تصل إلى ٨٢ في المئة. والجدول رقم (٦ ـ ١) يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ومنه يتبين انخفاض الناتج المحلي والدخل القومي بأكثر من ٥٠ في المئة لعام ١٩٩١مقارنة بعام ١٩٩٠ . وقد انخفض تكوين رأس المال الثابت هو الآخر بأكثر من ست مرات للسنوات ذاتها، وهذا يعود في جزء منه إلى ما أصاب البنية التحتية للاقتصاد من دمار جراء الحرب وتوجه الدولة نحو إعمار جزء منه. والجدول رقم (٦ ـ ٢) الذي يمثل العجز في الموازنة العامة للدولة ونسبته إلى إجمالي الإنفاق العام يظهر أن هذا العجز قد بدأ بالارتفاع منذ عام ١٩٩٠وصولاً إلى أعلى مستوى له عام ١٩٩٤، إذ وصلت نسبة العجز إلى ٧٨,١ في المئة، ثم بدأ بالتراجع إلى أن وصل إلى مستوى أقل من عام ١٩٨٩ عن سنة ٢٠٠٠ وبواقع ٢٤,٤ في المئة، فقد أدى الحصار الاقتصادي إلى حرمان العراق من تعويض العجز في العرض الكلي، وبذلك ظهرت فجوة فائض الطلب التي دفعت إلى تعرض الاقتصاد العراقي إلى موجات تضخمية وصلت إلى ذروتها عام ١٩٩٥، فقد سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٩٩,٧٩ في المئة للعام المذكور مقارنة بـ ٤,٨٢ في المئة عام ١٩٨٧[١].

(١) عبد الرزاق جاسم حسون، **فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي** (بغداد: هيئة التخطيط الاقتصادي، ١٩٩٨)، ص ١٣.

ومن المناسب الإشارة إلى أن انفلات عرض النقد من خلال استخدام سياسة التحويل بالعجز (الإصدار النقدي) كانت له آثاره الواضحة في انخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية (الدينار) وفقدانها معظم وظائفها بحيث إن الكتلة النقدية المتاحة في الاقتصاد بلغت أرقاماً فلكية تصل إلى عدة تريليونات، وهو ما يتجاوز قدرات الاقتصاد العراقي إلى الآن، ونتج من ذلك تدهور القوة الشرائية للدخول، وبخاصة الثابتة، إذ انخفضت من ٦٥٥٢٠٥ دنانير عام ١٩٩١ إلى ٣٤٦ ديناراً عام ١٩٩٦ مقومة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨.

وقد أدت أوضاع التضخم هذه إلى تحول توزيع الدخل باتجاه زيادة تركز الدخل في يد القلة مقابل إفقار شرائح واسعة من السكان وذوبان الطبقة الوسطى. وتبعاً لبيانات مسوحات ميزانية الأسرة للسنوات ١٩٨٨ ـ١٩٩٣ (الجدول رقم (٦ ـ ٣)) فإن نصيب أفقر ٢٠ في المئة من الدخل قد انخفض من ٧,١١ في المئة إلى ٥,٤٧ في المئة من إجمالي الدخل السنوي في حين ارتفع نصيب أغنى ٢٠ في المئة من الدخل من ٤٤,٧ في المئة إلى ٥٥,٧ في المئة. وهذا يشير إلى تسارع واتساع التباين في توزيع الدخل والتفاوت الطبقي في المجتمع.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وتكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ للمدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي	تكوين رأس المال (مليون دينار)
١٩٩٠	٤,١٦٣٧٣	١٣٤٣٥	٣٧٠٠
١٩٩١	١,٧١٩٧	١,٥٨١٢	٧,٥٩٧
١٩٩٢	٤,٩٧٠٥	٤,٧٧١١	٥٩٨
١٩٩٥	٦,١٤٠١٤	١٣٢٥٦	٧,٣٠٩
١٩٩٦	٩,١٥٥٩٤	١,١٣٤٨٤	١٤٠
١٩٩٩	٢,٢٠٩٦٢	٩,١٧٠٩٢	٤,٣٩٣
٢٠٠١	٦,٢٧٧٣٧	٣,٢٤٦٥٤	٥,٦٩٣

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة التخطيط، **مؤشرات خطة التنمية الاقتصادية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥**، جداول مختلفة.

الجدول رقم (٦ ـ ٢)
العجز في الموازنة العامة للدولة ونسبته إلى إجمالي الإنفاق للسنوات ١٩٨٨ ـ ٢٠٠١

السنة	مقدار العجز (مليون دينار)	نسبة العجز الإجمالي الإنفاق	العجز في ميزان المدفوعات (مليون دينار)(*)
١٩٨٨	٥٠٩٥	٣٨,١	--
١٩٨٩	٥٠٥١	٣٦,٢	--
١٩٩٠	٥٦٨٨	٤٠,١	٧,٤٨
١٩٩١	١,١٣٢٦٩	٧٥,٨	١,٣٨٣
١٩٩٢	٨,٢٧٨٣٥	٨٤,٦	١٧٥
١٩٩٤	٨,١٧٣٧٨٢	٧٨,١	٧,٢٢٣
١٩٩٥	٥٨٣٧٩٧	٨٤,٥	٢٥٠
١٩٩٦	٣٦٤٥٢٩	٦٧,٢	٢٥٠
١٩٩٧	١٩٥٢٦٧	٣٢,٢	٢٥٠
١٩٩٩	٣١٤٤٨٦	٣٠,٤	٢٥٠
٢٠٠٠	٣٦٥٦٦٧	٢٤,٤	٢٥٠
٢٠٠١	٥٣٥٥٥٣	٢٨,٣	٢٥٠

ملاحظة: (*) في الوقت الذي يعاني فيه ميزان المدفوعات عجزاً تراكمت موجودات أجنبية حرة مودعة في خزائن البنك المركزي من قبل المصارف الرئيسة إلى جانب ما في المصارف الأردنية واللبنانية والسورية والتي قدرت بـ٣ مليار دولار.

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة.

الجدول رقم (٦ ـ ٣)
التباين في توزيع الدخل للسنوات ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣

السنة الفئات	١٩٨٨ (في المئة)	١٩٩٣ (في المئة)
حصة أفقر ٢٠ في المئة من الدخل	٧,١١	٥,٤٧
حصة أغنى ٢٠ في المئة من الدخل	٤٤,٧	٥٥,٧
عدد مرات التفوق	٦,٢٩	١٠,١٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة التخطيط الاقتصادي، «تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٠،» (بغداد، ٢٠٠٣)، الجدول (٢ ـ ١٤)، ص ١٨.

ولا بد من أن تلقي هذه الأوضاع بظلالها على الاقتصاد بشكل عام، فقد ازدادت معدلات البطالة في الاقتصاد نتيجة عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل متناسبة مع أعداد العمالة الداخلة إلى سوق العمل من ناحية، واشتغال المصانع بطاقات منخفضة تصل في بعضها إلى ١٠ في المئة بسبب قيد مستلزمات الإنتاج من ناحية أخرى. لذلك فإن نسبة بطالة قدرها ٣,٧ في المئة عام ١٩٨٧ تعبر عن حراك مهني اقتصادي واجتماعي حقيقي، ما يؤكد أن الاقتصاد العراقي لم يكن يعاني بطالة حقيقية في أغلب سنوات عقد الثمانينيات، إلا أن معدل البطالة في عقد التسعينيات يتجاوز ١٥ في المئة، وفي حقيقة الأمر أكثر من ذلك، إلى جانب أن دخول العاملين في القطاعات الحكومية كان ضعيفاً وساعد على ترك الكثير من العاملين وظائفهم والبحث عن أعمال طارئة أو هامشية من أجل الحصول على دخل أعلى لمجابهة متطلبات العيش، إذ بلغ التسرب في قطاع المعلمين بواقع ٤٤٣٧ معلماً بين عام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦/١٩٩٨ ـ١٩٩٩، في حين بلغ الهدر بسبب ارتفاع متطلبات الحياة وعدم مقدرة العوائل على إرسال أبنائهم إلى الدراسة في عام ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ (٨٨٤٠٢٩) طالباً في مختلف المراحل الدراسية وبنسبة ٢٠,١ في المئة من إجمالي الطلبة المقيدين في المراحل الدراسية. وهذا من شأنه أن يرفع إجمالي الأميين في العراق إلى ١٠٣ ملايين شخص[٢].

إن أعباء الحرب والحصار الاقتصادي انعكست مجتمعة على ارتفاع نسبة الإعالة في الاقتصاد العراقي، إذ يبلغ عدد المتقاعدين المدنيين ٨٨١٠٠٠ متقاعد لغاية عام ٢٠٠٠ عدا المتقاعدين العسكريين.

تعني التنمية البشرية توسيع خيارات الناس، وهي خيارات غير محددة وتوفير فرص الحصول على الحاجات الأساسية (المأكل، الملبس، السكن. . . الخ)، فبعض مؤشرات التنمية البشرية تفصح عن تردي الأوضاع في المجالات الاجتماعية والصحية، كما إن العجز في إنتاج المياه الصالحة للشرب يصل إلى ٣٠ في المئة، إذ إن الحاجة الفعلية تصل إلى ٥ ملايين م^{٣} يومياً عند نهاية عام ٢٠٠٠. وتشير الفحوصات المختبريه[*] التي أجريت إلى أن ما نسبته ٥٠ في المئة من الكمية المتحققة غير مطابقة للمواصفات العالمية، كما إن الخدمات الصحية تعكس تراجعاً كبيراً مقارنة بدول

(٢) الأرقام أخذت من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة التخطيط الاقتصادي، «تقرير التنمية البشرية في العراق لعام ٢٠٠٠،» (بغداد، ٢٠٠٣)، ص ١.

(*) في نهاية عقد التسعينيات أجرت الجامعات العراقية لحساب الأمم المتحدة فحوصات عديدة على نهر الفرات، وبالتحديد في محافظتي بابل والقادسية، وثبت أن هناك تركيزاً عالياً للمواد الكيماوية ومخلفات المصانع الأخرى.

الجوار على الأقل، إذ إن نسبة ممرض ـ ممرضة/ مريض وصلت إلى ٥٢٩٨ عام ١٩٩٦، وهو ما يعكس ضعف هذه الخدمات، فلكل (١٠٠,٠٠٠) شخص هناك ٥١ طبيباً فقط و٦٢٨ مريضاً لكل سرير.

الجدول رقم (٦ ـ ٤)

بعض من جوانب مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠

المؤشر	حضر (في المئة)	ريف (في المئة)
نسبة الأفراد المتعلمين ١٥ سنة فأكثر	٨٧,٩	٥٩,٨
التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية	٨٣,٨	٦١
التحاق الأطفال برياض الأطفال والحضانات	٥,٢	٠,٩
نسبة الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة	١٢,٩	١١,٣
الرعاية الصحية للحوامل	٨٠	٦٣,٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح متعدد المؤشرات لسنة ٢٠٠٠.

ومن الطبيعي أن يعبّر تردي الأوضاع الصحية والأحداث التي مر بها العراق عن انخفاض متوسط توقع الحياة من ٦١ سنة عام ١٩٨٧ إلى ٥٨ سنة عام ١٩٩٧ في حين كان من الممكن ان يصل إلى ٦٩,٦ سنة عام ١٩٩٧.

لا بد للأوضاع الاقتصادية من أن تؤثر هنا وهناك في مفاصل الحياة الاجتماعية. لقد عصفت هذه الأوضاع بفئة الشباب، فعدم وجود فرص عمل موازية للخريجين ومتناسبة مع تحصيلهم الدراسي ومؤهلاتهم العلمية، دفعتهم إلى البحث عن فرص عمل خارج البلد وخلقت عزوفاً عن الزواج، فقد بلغت نسبة الذكور غير المتزوجين عام ١٩٨٧ ٤٤,٣ في المئة وارتفعت إلى ٥٠,٩ في المئة عام ١٩٩٧، والإناث من ٣٣,٨ في المئة وارتفعت إلى ٤١,١ في المئة للسنوات ذاتها.

ثانياً: واقع الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال

ألقت الحرب بظلالها المقيتة على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبالقدر الذي تسببت فيه العمليات الحربية من تدمير وأضرار في بنية الاقتصاد، إلا أن أكثر من ذلك كان في المرحلة التالية للحرب والمستمرة

إلى الآن إذْ دمرت قوات «التحالف» بقيادة أمريكا دولة العراق[٣].

وعسى أن لا يكون ما حل بنا يماثل دعوة الإله «أنليل» للعاصفة إبان سقوط أور عندما هاجمتها جحافل العيلاميين، إذ دعا أنليل العاصفة وعهد بها إلى «كنكالور» راعي العواصف التي ستفني الأرض، فكان انقضاض الإعصار الظالم كالطوفان وأشعلت نيران عظيمة كانت رسول العاصفة. . . والشعب ينوح[٤].

لقد جرى استهداف منظم للرأسمال الثابت في العراق بشكل لا مثيل له ساهمت فيه أطراف «أمريكية ـ عربية ـ محلية» وإذا ما جرى تقويم حقيقي من قبل أطراف محايدة لحجم رأس المال الثابت حالياً ومقارنته بما كان عدا المنشآت النفطية التي حظيت بالحماية الأمريكية فإنه ما بين ٧٠ ـ ٨٠ في المئة منه قد دمر أو نهب. وهذه الصورة القاتمة تنسحب على المجالات الأخرى، وفي مقدمتها البنية التحتية التي تتلامس مع حياة المواطنين بشكل مباشر.

سنعمد إلى تناول شيء من هذه الآثار في ظل غياب تام للإحصاءات بحيث فقدت جميع القطاعات والوزارات قاعدة بياناتها ووثائقها عبر عمليات الحرق المنظم. لقد حوّلت ظروف الاحتلال العراق إلى دولة قاصرة (Under - age) تعمل اقتصادياً وسياسياً تحت وصاية دولة بالغة (Mature) ولا يحق لها في الأمد القصير أن تتطلع إلى بلوغ سن الرشد.

١ ـ القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي من أكثر القطاعات التي أصابها التدمير سواء بالعمل العسكري أو العمليات اللاحقة بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، إذ تم تفكيك مصانع ومعامل كبيرة، ولا نبالغ إذا قلنا إن هناك منشآت صناعية تعد هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط لا وجود لها الآن، سوى بعض الجدران التي كانت تحتضنها.

ويتوزع هذا القطاع ما بين قطاع إنتاج عسكري يضم شركات ومصانع ضخمة ذات تكنولوجيا جيدة، وفيها أطر مهنية وهندسية كفوءة، وجزء من بنية هذا القطاع تسمح بتحولها بمرونة عالية إلى صناعات مدنيه بتكاليف قليلة، وتحافظ على قدراتها في تشغيل أعداد لا بأس بها من العمالة الماهرة لتساهم بمعالجة مشكلة البطالة،

---

(٣) مايكل هدسون، «العراق تحت الاحتلال (ملف): سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٨٠.

(٤) عبد الرضا الطعان، **الفكر السياسي في العراق القديم** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٧٩.

ولا سيما أن هناك خطوطاً للإنتاج المدني فيها تمت إقامتها في عام ١٩٨٩، ولم يجرِ تشغيلها إلى الآن.

كما إن مستلزمات الإنتاج بما فيها «المخزون» قد تم نهبها، وتم تفكيك أجزاء منها، إلا أن ما يمكن الإشارة إليه أن معظم المصانع المدنية قد وجدت حماية من العاملين فيها، ولذلك كان نصيبها من التدمير أقل من المصانع الحربية. وفي القطاع الصناعي إجمالاً كانت مستويات التكنولوجيا المستخدمة فيه متقادمة وتعاني مشكلات عديدة أبرزها عدم وجود بدائل للأجزاء المستهلكة، وكذلك مستلزمات الإنتاج (السلع الوسيطة أو المواد الخام). ولهذا لا يمكن لهذا القطاع أن ينهض من دون الدخول بقوة إلى بنيته التي ظلت تعاني لسنين طويلة.

كانت أغلب المصانع القائمة موزعة بين صناعات غذائية وأخرى نسيجية وبعض المواد الإنشائية. وهذه في مجملها تستخدم مواد محلية بشكل رئيس في إنتاجها.

وعليه، فإن إعادة إعمار هذه الصناعة يتطلب موارد مالية كبيرة، ناهيك بما يتطلبه ذلك عندما يراد لهذا القطاع أن يرتقي بنسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GNP) التي ظلت عند ٦,١٠ في المئة كمتوسط سنوي لعقد التسعينيات.

الجدول رقم (٦ ـ ٥)
نسبه مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
للسنوات (١٩٨٨ ـ ٢٠٠٢)

السنوات	١٩٨٨	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	١٦,٨	٨,٤	٨,٨	١٧,٩	٧,٦	٨	٦,٩٥	٤

المصدر: هيئة التخطيط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات القطاع الصناعي.

وهذا ما يؤشر بوضوح إلى تراجع هذه المساهمة في عقد التسعينيات وبداية القرن الحالي مقارنة بعقد الثمانينيات، في حين وصلت هذه إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٢ والتي لا تتجاوز ٤ بالمئة.

وفي ظل الأوضاع الحالية التي نتج منها توقف العديد من المشروعات، وبخاصة في الصناعة التحويلية والدعوة إلى تصفية هذا القطاع، فإن مساهمته ستظل هامشية.

٢ ـ القطاع الزراعي

احتل هذا القطاع أهمية رئيسة في ظل الحصار الاقتصادي، وكان في أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف قطاع النفط بدءاً من عام ١٩٩١.

الجدول رقم (٦ ـ ٦)

نسبة مساهمة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨

السنوات	١٩٨٨	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
نسبة مساهمة القطاع الزراعي فيGNP بالأسعار الثابتة	٨,٢	١٠,٢	٢٤,٤	١٨,٨	١١,٣	١٠,٣	١٣,١

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (٦ ـ ٦) أن نسبة هذا القطاع في عقد الثمانينيات كانت متواضعة بسبب تحول الاقتصاد إلى اقتصاد حرب، ما استلزم توجه الأيدي العاملة في هذا القطاع الذي يتسم بكثافتها إلى القوات المسلّحة، في حين شهد عام ١٩٩١ وحتى بدء العمل في مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، وهو عام التقشف تحت ضغط توفير المواد الغذائية الأساسية، كما جاء في هذه المذكرة، وبالتالي خفض حجم المساعدات المقدمة من قبل الدولة، وبخاصة في عام ١٩٩٠، ـ شهد العام ١٩٩١ ـ تطوراً واضحاً، إذ وصلت مساهمة القطاع إلى ٢٥ في المئة من الناتج المحلي عام ١٩٩٥، فيما بدأ التراجع في جانب الأسعار التي تم تخفيض بعضها إلى أكثر من ٥٠ في المئة، وحصول ارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج في إطار خفض العجز في الموازنة العامة بغية معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال تحديد عرض النقد، إلا أننا نلحظ منذ بدء الاحتلال حصول تراجع واضح في حجم الأراضي المزروعة، وكذلك في جانب شراء المحاصيل الزراعية التي اعتاد الفلاحون بيعها إلى الدولة. وشهد العام الأول للاحتلال غياب دور الدولة، وبخاصة في ما يتعلق بمكافحة الآفات الزراعية التي تصيب محاصيل رئيسية مثل التمور، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي فيها. وفي ما يتعلق بتحديات الزراعة

العراقية الأخرى مثل ارتفاع ملوحة التربة، وشبكة البزل والتصريف، وتوفير المياه، والأسمدة الكيمياوية، والمبيدات الزراعية، فإن الرؤى في ظل الحالة الحرجة للموارد العراقية ستكون مفضية بلا شك إلى تدهور هذا القطاع.

من كل ما سبق، نعتقد بأنه في ضوء السياسات المعتمدة سيشهد هذا القطاع تراجعاً واضحاً وازدياد حاجة العراق مستقبلاً لكميات كبيرة من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد.

٣ ـ قطاع الخدمات

ما زال هذا القطاع يئن تحت واقع متخلف ومتراجع باستمرار، إذ إن مستويات الخدمات المقدمة للسكان كماً ونوعاً هي دون المستويات المفترضة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تراجع دليل التنمية البشرية في العراق، ولا سيما أن هناك مشكلات حقيقية في الكثير من مفردات الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والكهرباء، وتوفير وقود التدفئة، ووقود السيارات، وهي جميعاً تشكل هماً يومياً للمواطنين، بل إن هناك مشكلات حقيقية يتلمسها المواطن يومياً، إذ باتت دورة اختفاء خدمات معينة أو ترديها أمراً مألوفاً، فيما انشغلت أوساط الاحتلال والسلطة ببعض الخدمات من مثل «الهاتف المحمول» التي أثيرت حولها شبهات معينة بجانب الكلفة المالية وشروط الخدمة في ظل عدم وجود منافسة لهذه الشركات وفق ضمانات إلى أجل، ما يعطيها وضعاً احتكارياً.

أما الخدمات التي تهم العراقيين بشكل مباشر أو القادرين على القيام بها فقد ظلت بعيدة عن الاهتمام، وجل المشروعات الخدمية في هذا المجال قامت بها مؤسسات خيرية أو شركات غير معروفة الهوية. إن البنى التحتية (Infra-Structure) في العراق ضعيفة جداً ولا يمكن أن تلبي الحاجة الحقيقية للمجتمع، ناهيك بما تسببت به الحرب والحصار، وكذلك ضعف التخصيصات الاستثمارية الموجهة إلى هذا القطاع.

إن الارتقاء بنوعية الخدمات وكميتها وفق منطق السوق أو بطريقة الصدقات لن تكون حلاً أمثل، ما يستدعي وجود دولة مسؤولة تجاه أي مجتمع. أما موضوع استخدام اليورانيوم المنضب في حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣ فقد تراوحت الكمية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ما بين ٣٠٠ ـ ٧٠٠ طن[٥]. وفي حرب ٢٠٠٣ لا توجد إحصاءات أو تقديرات بهذا الشأن، ولم يتم إيلاؤها

(٥) هذه التقديرات تعود إلى: وثائق وزارة الدفاع الأمريكية، تقرير سلطة الطاقة البريطانية عام ١٩٩١.

الاهتمام الكافي من قبل المنظمات الدولية المتخصصة أو المنظومات غير الحكومية، وهو ما سيؤثر مستقبلاً في أجيال عديدة من المواطنين ويرفع من الكلفة الصحية مستقبلاً.

٤ ـ البطالة

ساهمت القرارات المتخذة من قبل سلطة الاحتلال بتفاقم مشكلة البطالة في العراق، وهذا لا يعني أن الاقتصاد لم يكن يعاني كل أشكال البطالة، لكن تسريح المنتسبين إلى الوزارات والمؤسسات بشكل كامل قد ألقى مئات الآلاف في براثن البطالة، بالإضافة إلى استشراء ظاهرة البطالة المقنعة، وضعف الانضباط في العمل وغيرها، وهذا مما لا شك فيه مرشح لأن يفاقم من المشكلات السياسية والاجتماعية، إذ نقدر حجم البطالة بحسب تقديرات الأمم المتحدة حوالى ٥٠ في المئة، في حين تقدره مصادر عراقية بـ ٢٨,١ في المئة من مجموع السكان، وتأتي محافظة ذي قار بأعلى نسبة من العاطلين (٣٥ في المئة) تليها محافظات الوسط (عدا كربلاء) وتقدر بـ ٣٣ في المئة[٦].

إن الكثير من العاطلين في سن العمل فقدوا الدافع للبحث عن العمل لعدم كفاية الفرص في استيعاب الأيدي العاملة، وظلت الإجراءات المتخذة ضعيفة وغير مجدية، والفرص المتاحة هي العمل في قطاع البناء والإنشاءات، وهي فرص قليلة بسبب الارتفاع غير العقلاني للمواد الإنشائية، إذ ارتفعت مادة الأسمنت من ٢٥ ألف دينار للطن الواحد إلى ١٨٠٠٠٠ ألف دينار، علماً بأن المصانع المحلية كانت تغطي الحاجة المحلية، إلا أن الإجراءات قد اتخذت لإيقاف هذه المنشآت والتعويض عن ذلك باستيرادها من مناشيء مختلفة (أردنية، لبنانية، تركية، كويتية. . . الخ).

ومن المناسب الإشارة إلى أن أغلب الخريجين في السنوات ما بين ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣ لا يحصلون على فرص عمل مناسبة، إلا لبعض التخصصات التي يتم تعيينهم فيها مركزياً.

إن فقدان الدخل لكثير من المواطنين قد أدخلهم قسرياً في فقر الدخل سواء النسبي أو المطلق، كما إن ضعف الأداء الاقتصادي العام من شأنه أن ينعكس سلباً على مستويات الفقر في المجتمع. والغريب في الأمر وجود شركات أجنبية فتحت

(٦) مسح أجرته، عند نهاية العام الماضي، منظمات دولية غير حكومية ونشرته قناة الجز يرة على موقعها: <http://www.aljazeera.net>.

مكاتبها في العديد من المحافظات العراقية وتدار من قبل أشخاص أجانب، وهي تقوم بتسهيل حصول العاطلين على فرص العمل من خلال البحث عن مجالاته، كما تزعم من دون سعي وزارة العمل إلى إعادة مكاتب التشغيل التي كانت قائمة والتي تدار من قبل عراقيين.

ثالثاً: اتجاهات التنمية في العراق

إن الأوضاع الاقتصادية لا تجري في فراغ، فكل وضع اقتصادي له أوضاع اجتماعية وسياسية وثقافية يرتبط بها وترتبط به، ولا يقوم إلا بها ولا تقوم إلا به، فإذا أريد تطوير الوضع الاقتصادي يجب تطوير هذه الأوضاع كلها لكي يتحقق التقدم المنشود. ولذلك فإن اشتقاق فلسفة تنموية جديدة لا يمكن أن يكون بعيداً عن مفهوم كامل لطبيعة المجتمع ككل.

وفق هذا الارتباط الذي لا انفصام بينه وبين طبيعة النظام السياسي والنظام الاقتصادي، فإن الملاحظ هو ترك الأمريكان كما يزعمون النظام السياسي للشعب العراقي، في الوقت الذي افترضوا فيه شكل النظام الاقتصادي، وهو ما يعني مصادرة حق المجتمع في اختياراته، وهو يضع الأمريكان أمام تناقض فاضح جديد بين الجوهر الثابت لخطابهم واستراتيجياتهم في العراق. وهذا ما ينزع القناع شيئاً فشيئاً عن الوجه الحقيقي للرأسمالية الأمريكية المتوحشة ويطيح أوهام الذين يراهنون على الدور الإنساني والتقدمي لأمريكا.

لم يعرف التاريخ أمثلة يتنازل فيها من يسيطرون عن سيطرتهم بمحض اختيارهم، لذلك أضحت مفردات الشفافية (Transparency) والمصداقية (Credibility) والحرية (Freedom) والديمقراطية (Democracy) موضعاً للتندر وصوغ حكايات السخرية وعدم الثقة فيها لأن الواقع الاقتصادي والسياسي الاجتماعي لا يؤيد ذلك.

إن مسيرة تاريخ أي مجتمع ليست محكومة بحتمية قوانين الاقتصاد فحسب، بل محكومة بالتفاعل بين هذه القوانين ورد الفعل للقوى الاجتماعية التي تتكون من كتل اجتماعية واعية وقادرة على طرح بدائل حقيقية، وهذا من شأنه أن يوسم اتجاهات التطور اللاحقة.

إن التناقض المؤمل حدوثه بين حتمية إرساء نظام اقتصادي سياسي والقوى الاجتماعية التي سترفض الخضوع الأحادي الأبعاد لمنطقها من شأنه صوغ خريطة صراع جديدة.

إن أمريكا تحاول بناء ديمقراطية ليبرالية من طراز أمريكي في العراق، والتزام سياسات اقتصادية ليبرالية أساسها السوق، وذلك في مجتمع تؤثّر في تكوينه وتحدّ اتجاهاته ثلاثة خطوط حمراء هي: القومية والعروبة، والاشتراكية ذات المضمون الديمقراطي، وعقيدة الإسلام.

١ ـ فلسفة التنمية

إن الفلسفة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إرساءها في العراق لا يمكن لها أن تكون معبرة عن الحاجات الحقيقية لهذا المجتمع «ألا أيها الحكام مالكم وللأجانب عنكم؟ ها أنتم تحبونهم ولا يحبونكم، ﴿**إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها**﴾[٧].

إن محاولة غرس نظام اقتصادي من دون أية مرتكزات أساسية له وتوليف ظروف تلف الاقتصاد والمجتمع من الخارج لتدخله قسراً في موجة الليبرالية الجديدة (New-liberalization)، من شأنها أن تغير وتشوه المجتمع على حد تعبير أرنولد توينبي، فتوليف الظروف التي تحيط بالاقتصاد العراقي تدفع باتجاه ترسيخ بعض من أسوأ قسمات نظام السوق، وهو ما يتناقض مع الدعوات المعلنة بضرورة سلامة البنى المجتمعية التي تستوجب توازناً دقيقاً وتضافراً حيوياً بين قطاع دولة ظل يمارس دور الرضاعة لكل المجتمع، وقطاع أعمال يراد له أن ينهض بأعباء الاقتصاد ومؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي دوراً رقابياً، وعندئذ يمكن تلمس وجود باتجاه أحداث أمركة متخلفة ومشوهه (Americanization) متناسية عمداً مزايا التنظيم الاجتماعي السائد فيها[٨].

وما يمكن قوله إن أقصى ما تصبو إليه هذه التوجهات والرؤى هو مجرد النمو الاقتصادي والتخلي عن قضية «التنمية» مع توافر الاقتناع الحقيقي بأن القضاء على التخلف والفقر ووضع البلد على طريق التطور يتطلبان ما هو أكبر من النمو الاقتصادي المجرد، فبينما قام الاستعمار القديم بمهمة تخريب الاقتصادات في البلدان المتخلفة، نهض الاستعمار الجديد بإنتاج رأسمالية مضادة (Counter Capitalism) فهي نتاج زرع الحضارة البرجوازية الغربية اعتسافاً في بيئة

---

(٧) **العروة الوثقى: لا انفصام لها**، لمدير سياستها السيد جمال الدين الأفغاني ومحررها الأول الشيخ محمد عبده (بيروت: حسين الحبال، ١٨٨٤). انظر أيضاً: **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١٢٠.

(٨) نادر فرجاني، «العولمة والتنمية الإنسانية،» **دراسات اقتصادية** (بيت الحكمة)، العدد ٢ (٢٠٠١)، ص ٥.

مغايرة من دون توفير أسسها القاعدية التي أتيحت في الغرب. إن المحاولة الرأسمالية الجديدة في توليد الرأسمالية المتخلفة قسرياً هي «رأسمالية أنابيب» أو عملية جراحية قيصرية، ولا تنتج سوى وليد مشوّه بعد جنين شائه، لأنه نتاج تزاوج عنصرين غير متجانسين أو لنقل إنّه نتاج عنصرين متجانسين من حيث القابلية لإنتاج مولود مشوه. إن الرأسمالية المحلية المراد إطلاقها في العراق هي فئات وشرائح طفيلية تستمد قوتها من دعم الرأسمالية العالمية، ومعاملاتها تتسم بعدم شفافيتها، لتحول الشعار الرأسمالي العتيد، دعه يعمل... دعه يمر.. إلى دعه ينهب.. دعه يمر.

إن تغييب العقلانية في اعتماد مناهج التنمية يمثل تجاوزاً كبيراً على الحقائق، فأوروبا خاضت أكبر معاركها لترسيخ العقل، إذ «إن لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه»، والاندراج المبكر في تبني الرأسمالية المنفلتة لا يمت إلى العقل بشيء. إن في مثل حالة العراق، حيث السوق وآلياته سلطة عنف، تكون تكلفة اقتصادية ـ اجتماعية كبيرة، فما بالنا أن هذا مرفوض من قبل المجتمعات الغربية على حد غالبريث[9]، عندما يشير إلى أنها تمثل كارثة حقيقية، وأن التحدث عنها يمثل بلاهة حقيقية بحيث إن المجتمعات الغربية رفضت ذلك عبر الشعار الذي اعتمدته: نعم لاقتصاد السوق ولا لمجتمع السوق (Yes to the Market Economy, No to Market Society). وعليه فإن مساحة التدمير في الاقتصاد العراقي كبيرة على جميع المستويات. إنّ إعادة هذا الاقتصاد إلى الطريق التي ينمو ويتطور فيها ذاتياً تتطلّب وضع أسبقيات للجهد التنموي المطلوب القيام به من دون ترك ذلك لآليات السوق، كما توفر التوازنات المفترضة بين القطاعات الاقتصادية وعلى المستوى الكلي، وتقديم الحلول للمشكلات ذات الطابع الشمولي مثل البطالة، والتضخم، وسعر الصرف، والتوازن الكلي. لا يمكن ترك الأمور لآليات التضبيط الذاتي (Auto-regulation) (ميكانزمات الأسعار)[10]، أي إن المراهنة على اقتصادات السوق الحرة لن تكون الحل السحري لأوضاع الاقتصاد العراقي على الأقل في الأجل القصير.

١ ـ خصخصة القطاع العام العراقي لمصلحة من؟

فوجئت الأوساط الاقتصادية بأن تبني الخصخصة (Privatization) يتم بقرار خارجي أمريكي، وفي مرحلة حساسة وحرجة قد لا تستوجبها الضرورة سواء كان الاقتصاد معافى أم مدمراً. والحجج المدفوعة كنسيج العنكبوت لا تصمد أمام

(٩) ج. غ. غالبريث، «اليمين ليس هو الحل،» **المنار**، العدد ٦٣ (١٩٩٠)، ص ٧٦.

(١٠) سمير أمين، «حول نظرية التضبيط،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ١ (خريف ١٩٩٢).

الحقائق، فتجارب الخصخصة التي جرى اعتمادها انسياقاً مع الموجة لا تدفع بمؤشرات إيجابية لنجاحها، بل جل ما يطرح هي مؤشرات مختارة بانتقائية شديدة لا تعبر عن حال الاقتصاد بشكل جمعي، وكل ما تعبر عنه هو خفض عجز الموازنة الحكومية، وتقويم أسعار الصرف، وتحرير الاقتصاد المحلي من أجل دمجه في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه منظومة الدول الرأسمالية من موقع الشريك الضعيف والتابع، وليس من موقع الشريك المتكافئ.

لا نختلف عمن يقول بضرورة التخلص من بعض المشروعات أو النشاطات التي لم ترتقِ بأدائها الاقتصادي، ونقول إن كفاءة الأداء لا ترتبط مطلقاً بنوع الملكية، بل بالإدارات الكفؤة ونظم هذه الشركات. والملاحظ في الدعوة المبكرة لخصخصة مشروعات القطاع العام أنها انطلقت من دون أن يتم إخضاع هذه المشروعات للتقويم، وأن ما تبقى من الاقتصاد العراقي، وبشكل خاص الصناعي منه، يتركز في المواد الغذائية والنسيج وصناعة الكهرباء والوقود ومشاريع الأسمدة الكيماوية، وهذه جميعاً تتلامس بهذا القدر أو ذاك مع حاجات السكان. وإذا ما كانت الدوافع المعلنة من أن هذه المشروعات خاسرة، فأي استثمار أجنبي يأتي لشراء مشروعات خاسرة في بلد لا تتوفر فيه متطلبات الأمن والاستقرار؟، إلا إذا كانت هناك أهداف في تعاطي الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق. ولنا في تجربة روسيا دليلٍ على هذا، فقد بيعت مشروعاتها لجهات أجنبية ذات مسحة يهودية وبقيمة ١٠ في المئة من قيمتها الحقيقية، بمعاونة من الدوائر والشخصيات المنتفعة من الرأسمالية والغرب، فما بالنا في العراق وهم كثر؟

٢ ــ المساعدات والمنح وإعادة الإعمار

إن تحقيق تاريخ الممارسة الأمريكية سياسياً واقتصادياً لا يدلل على صدقية توجهاتها ولا سيما أن المسوغات الحقيقية تجاه العراق هي خليط من أهداف سياسية وأمنية واقتصادية واستراتيجية وصياغة مستقبلية لخدمة الإمبريالية الفرعية (إسرائيل)، ولهذا نلحظ تزييف الوعي والإغواء والسرمدية في الخطاب الأمريكي. إن جل التدمير الذي أصاب الاقتصاد والمجتمع العراقيين هو نتاج فعل أمريكي لم تستطع أمريكا إلى الآن الإتيان بمسوغ وحيد لتبريره ومن دون شرعية دولية. . ولهذا سعت إلى نقل عبء هذه المسؤولية إلى الآخرين، مستخدمة أسلوباً يتسم بالفضفضة المطلقة. (إن لم تكن مع أمريكا فأنت ضدها).

لذلك جرى الترويج بحملات إعلانية ودعائية منظمة لجمع التبرعات للعراق.

وقد ساعدت الأمم المتحدة في هذا، إذ أقرّت تقديراً يتسم بالعجالة ومن دون الاستناد إلى أية دراسة حقيقية للحاجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية. وقدر المبلغ المطلوب للإعمار بـ ٥٦ مليار دولار بينما تقدّر المبالغ الحقيقية بـ ٨٥ مليار دولار. وعندئذ تصبح تقديرات الأمم المتحدة تشكل ما نسبته ٦٥,٨ في المئة من الحاجة الفعلية، والأموال التي تم جمعها في مؤتمر مدريد تمثل ٦,٣٧ في المئة من القيمة الحقيقية، و٥٧ في المئة من تقديرات الأمم المتحدة، كما إن المنح والمساعدات والهبات تشكل ما نسبته ٨,٢١ في المئة من حجم الأموال التي جمعها و١٢,٩ في المئة من حجم تقديرات الأمم المتحدة و٠,٠٨ في المئة من التقديرات الحقيقية(١١)، وهذه الأرقام على حقيقتها تكشف من دون أدنى لبس أن موضوعة الإعمار في العراق هي مسألة دعائية تتسم بعدم الصدقية وغياب الشفافية وأن رياح الفساد فيها تزكم الأنوف.

٣ ـ النفط والموارد الأخرى

من المؤكد أن عمليات المسح الشاملة التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية وألبستها ثوب الأمم المتحدة هي في جزء منها لتقدير الاحتياطيات من النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزئبق وموارد أخرى، وأن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية وسلطتها في العراق لا تتسم بأية شفافية عما جرى إنتاجه أو بيعه أو نقله من دون علم العراقيين، والسياسة المعتمدة في مجال النفط والموارد الأخرى هي في حصر النشاط الاقتصادي فيها بالشركات الأمريكية فقط. وهذا ما يمكن تلمسه في حفاظ القوات الأمريكية على وزارة النفط بكل ما فيها من وثائق ودراسات وخرائط للحقول المكتشفة أو التي تم تقدير احتياطيها النفطي ومطابقتها مع المسح الأمريكي. ولهذا جاءت تقديرات الولايات المتحدة للاحتياط النفطي في المنطقة الغربية من العراق بمقدار ٤٥ مليار برميل، في حين قدر إجمالي الاحتياطي بـ ١١٥ مليار برميل(١٢)، وهذا يتضمن المكتشف فقط، وبإضافة المؤكد منه فإن الاحتياطي يصل إلى ١٦٠ مليار برميل، ومن هنا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية العمل على:

(١١) انظر: عبد علي كاظم المعموري، «قراءة اقتصادية سياسية في أوراق مؤتمر مدريد للدول المانحة للمساعدة للعراق،» ورقة قدمت إلى: الندوة التي عقدها مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(١٢) *Annual Statistical Bulletin* (Vienna, Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2002), p. 34.

١ ـ حصر الاستثمارات الجديدة في القطاع النفطي والموارد الأخرى للشركات الأمريكية.

٢ ـ رفع قدرات الآبار النفطية المنتجة فعلياً عن طريق دخول الشركات النفطية للاستثمار فيها.

٣ ـ جعل العراق عملاقاً نفطياً وبحجم إنتاج يتجاوز ٦ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٠٧.

٤ ـ التحول في وجهتها من السعودية إلى العراق بغية الضغط على السعودية من جهة، ولإيجاد منافس للسعودية لكي يؤدي دور المنتج المتمم للمعروض النفطي المرغوب فيه.

٥ ـ تأمين جزء مهم من الاحتياجات الأمريكية للنفط بأسعار مقبولة من شأنه أن يرفع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية مستقبلاً في ظل تحرير التجارة العالمية.

٤ ـ الاستثمار الأجنبي

إن قراءة أوضاع الاستثمار الأجنبي في العديد من البلدان النامية ـ والعربية منها ـ لا تؤيد إمكانية حصول العراق على استثمارات أجنبية بقدر احتياجاته، وحتى لو فاقت جاذبيته من الاستثمار الأجنبي جميع البلدان النامية وأضحت بمستوى الولايات المتحدة الأمريكية، فلن يستطع الحصول على أكثر من ٧ مليارات دولار سنوياً. ومن المتوقع أن لا يحصل العراق على أكثر من ٣ مليارات دولار في أفضل أجواء التفاؤل[١٣]، ويتطلب الإستثمار الأجنبي رفع جميع القيود الكمية والسعرية المفروضة على التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وتهيئة الأجواء اللازمة لاستقباله، فضلاً عن الالتزام بالتوازن الصارم في الموازنة المالية العامة وسيطرة عالية في مجال النقد لكبح التضخم، وهذا يتطلب قبولاً طوعياً لبرامج الاستقرار والتصحيح البنيوي (الهيكلي) (Stabilization and Adjustment Programs).

وهذه المتطلبات تم إقرارها مسبقاً وشرّع قانون الاستثمار الأجنبي من قبل الحكم الأمريكي، وليس بإرادة عراقية وهي محاولة لفرض التوجهات الاقتصادية الأمريكية على الحكومات العراقية مستقبلاً.

(١٣) أحمد بريهي العلي، «الاستثمار الأجنبي في مستقبل العراق،» ورقة قدمت إلى: الندوة التي عقدها مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٦.

إن هذا الاستثمار في أفضل الأجواء العربية المعدة له (حالة مصر) تركز في جوانب الخدمات والمصارف بشكل رئيسي ولم يتلامس بقوة مع القطاعات السلعية. كيف يمكن أن يكون هناك دور لهذا الاستثمار في اقتصاد يفتقر إلى بنية تحتية مغرية، ودرجة من الاستقرار والأمان. مع العلم أن هذا الاستثمار هو عنصر خارجي عن الاقتصاد يتسم بعدم انتظام تدفقاته بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد، وقد لا تتجه إلى القطاعات ذات الأولوية. وفي العديد من البلدان النامية كانت هذه الاستثمارات (الأموال الساخنة) تتمتع بحساسية عالية تجاه الأوضاع الاقتصادية، فيسهل بذلك نقلها بسرعة خارج بلدان الاستثمار، وعندئذ تتعرض هذه الاقتصادات إلى أزمات اقتصادية حادة يصعب الخروج منها إلا بكلفة اقتصادية ـ اجتماعية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات تستند إلى تكنولوجيا كثيفة رأس المال، كما هو الحال في قطاع الاتصالات والنفط والمصارف. ولذلك لا يمكن التكهن بدور كبير لها في استيعاب البطالة من خلال خلق وظائف، نظراً إلى حاجتها إلى مهارات عالية علمية تقنية، تتواءم مع مستويات التكنولوجيا الوافدة، وهو ما يفتقر إليه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر.

رابعاً: ما ينبغي أن يكـــون

ليس من السهل الإتيان بنظرية أو استراتيجية تنموية، ولكن نحاول أن نضع شذرات في مجال التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية المزمع اعتمادها، ولا سيما أن الانتقادات وجهت إلى نمط التنمية في العراق داخلياً وخارجياً وما يتطلبه ذلك من تجاوز لها في توجهات التنمية أو النمو مستقبلاً. وتجمع أوساط عديدة في العراق أغلبها من الداخل وجزء بسيط من الأحزاب أو الشخصيات الوطنية التي ترى في نزع الطابع الأمريكي من مجهودات بناء العراق أمراً لازماً لإيقاف صوغ الأحداث والإجراءات التي ترتبط بمستقبل العراق وفق الرؤى الأمريكية، وأن يتم اعتماد سياسات اقتصادية مستنبطة من فلسفة حدودها قاطعة هي عدم تحويل العراق إلى منطقة حرة للشركات المتعدية الجنسيات، ولا بد من توافر مساحة من الشفافية لمعرفة السلوكيات الاقتصادية للمرحلة الحالية.

إن ما يراد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية ليس هو مجرد تغير الأطر اللازمة والتنظيمية، أو تغليب مصلحة فئة اجتماعية على أخرى أو ترجيح الملكية الفردية على حساب ملكية الدولة، بل هو السعي إلى إنشاء إطار اقتصادي ـ اجتماعي يضمن توليد قوة دافعة لعملية التنمية من خلال تنظيم إدارة المجتمع. إن إقامة تنمية بمفهوم جديد في العراق يتطلب اشتراطات مرتبطاً بعضُها ببعضها الآخر، ومن أولوياتها هو

التخطيط الذي يقتضي في جوهره ابتداء سيطرة المجتمع على موارده لضمان استخدامها لإحداث التغير المطلوب في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بما يسهل نمو الاقتصاد ذاتياً.

ولهذا نرى أن التنمية مستقبلاً تستلزم الاعتماد على منهج تخطيطي يحظى بالاتفاق على دالة تفضيل تشمل مؤشرات التنمية التي تقرر للمناطق المختلفة التي ظلت تعاني اختلالاً في توزيع الأنشطة والموارد، والفجوة ما بين المناطق باتت تتزايد عبر الزمن وستكون كلفة اجتيازها عالية. وعليه فإن النواقص التي قاد إليها المدخل القطاعي الاقتصادي المحدود أفرزت إلى جانب الاختلالات الاقتصادية اختلالات ونواقص وتهميشاً لمناطق أخرى، ما يتطلب حتماً الإقرار على أوزان للجهد التنموي في جوانبه المختلفة. وعندما يكون توزيع الأرض والدخل مختلاً، فإن على القيادات السياسية أن توازن بين تكاليف الإصلاحات الاجتماعية الضرورية ومخاطر الثورة الاجتماعية. والفلسفة التي تتطلبها التنمية المستقبلية في العراق هي العمل على معالجة اختلال الدخل، إذ لا بد من تطبيق سياسة لجعل توزيع الدخل أكثر عدالة من أجل تضييق التفاوت بين الأفراد، وهذه صورة من صورة الفقر النسبي الذي يتمثل في التفاوت الحاصل في سلم التوزيع. وإن عدالة توزيع الدخل من الضمانات التي تكفل الاستقرار السياسي الذي هو في النهاية لصالح مسألة النمو الاقتصادي. وعندئذ لا يجوز تصور أي مفهوم للتنمية لا يكون فيه «الإنسان» هو مركز الاهتمام به قولاً وفعلاً، حيث يكون الهدف والوسيلة معاً. وبعبارة أخرى لا يجوز تصور التنمية إلا إذا كانت رفعاً حقيقياً ومستمراً لمستوى حياة البشر ولإمكاناتهم وكفاءتهم. وهذا لا يتحقق إلا إذا اعتمدت التنمية عملية «هجوم على الفقر» بمعنى شامل وعميق يشمل جوانبه المادية والروحية.

إن اعتماد فلسفة تنموية على أساس قطري منفرد تحكمه نوازع شخصية أو أيديولوجية ضيقة يسجل افتراقاً عن الأدب الرأسمالي المبثوث، وآية ذلك هو سعي أمريكا (أكبر قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية. . . الخ) في العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية، وإن السعي لتثبت الإقصاء الخصوصي لموضوعة القومية والتكتل مع الأقطار العربية يجعل الاقتصاد العراقي مرشحاً للتكامل مع الاقتصادات الرأسمالية على حساب تكامله مع الاقتصادات العربية أو الإسلامية.

إن الانفتاح غير المنضبط الذي رافق أوضاع الاحتلال ومحاولة تسويق الثقافة الأمريكية بشكل خاص من شأنه تعريض المجتمع إلى تحولات اجتماعية واضحة تباعد بين الجيل الجديد والجيل القديم، وبما يغيّب عمداً الرؤية الحقيقية لحاجات مجتمعهم وثوابته الوطنية والقومية. وهذا يترتب عليه شيوع الإغراق الاجتماعي

بالثقافة الغربية وصعود ثقافة الكسب أياً كان مصدرها، والانحلال الاجتماعي والأخلاقي.

إن الحالة القائمة حالياً في العراق لن تكون مطمئنة لتنمية ذات مضمون اجتماعي تضمن التوظيف الشامل وتعديل توزيع الدخل في صالح الطبقات الشعبية، إذ إن منطق تحكم رأس المال بلا منافس يرسي على مبدأ واحد ووحيد هو السعي إلى تحقيق أكبر ربح مالي ممكن في الأجل القصير، الأمر الذي ينتج منه بالضرورة تفاقم اللامساواة في توزيع الدخل على جميع الصعد، وقد أدركت بعض المدارس الفكرية هذا الأمر (المدرسة الماركسية، الكينزية) إدراكاً تاماً لطبيعة حدود تحكم رأس المال.

إن اتجاهات القوى الفاعلة (مؤقتاً) هي في خدمة توسع رأس المال الأجنبي بشكل عام، ويكاد يكون من دون تحفظ، وهو ما يحمل مخاطره في المستقبل.

ومن أجل المحافظة على مستويات المعيشة للسكان لا بد من إعادة النظر الشاملة في العوامل المؤثرة والدافعة إلى التضخم وفي أولوياتها الكتلة النقدية التي لم يتم بشأنها إلا عملية إحصائها فقط، إذ ما زالت مستويات التضخم عالية، وإن الطروحات المغرقة بالتفاؤل في بناء صناعة معدة للتصدير على رغم عدم واقعيتها تحتاج إلى إمكانات عديدة من أجل النفاذ إلى الأسواق العالمية.

إن الأمر يتطلب خفض معدلات التضخم بشكل حقيقي وجدي، ومن دونه كيف يمكن أن تكون منتجات هذه الصناعة قادرة على التنافس في السوق العالمية؟ في ما يخص التنمية البشرية فإن حصيلتها هي كارثية في جوانب كثيرة، ولترابطها مع مفردات اقتصادية وسياسية مختلفة، نعتقد أن النجاحات التي يمكن تحقيقها في ظل توجهات ذات طابع رأسمالي صرف ستكون هامشية وفي متغيرات انتقائية تقدمها الماكنة الإعلامية كإنجاز فريد ومتميز، كما هو الحال في إعادة إعمار المدارس في العراق، والتي لا تعدو أن تكون عملية تلامست شكلياً مع قطاع التربية والتعليم في العراق، فلو أخضعت للمراجعة الحقيقية لاتضحت صورة واحدة من صور الهدر في الموارد ونمط الفساد الجديد. إن الظروف التي مر بها العراق فرضت سعراً باهظاً على التنمية البشرية مستهدفة حياة وصحة الشرائح الأكثر عرضة للتضرر مثل الأطفال والأمهات، إذ هناك جيل نام عليه أن يكافح بالحصول على التعليم، بجانب أن توزيع السكان بحسب فئات العمرً والنوع لعام ١٩٩٧ يكشف عن أن هناك نسبة ٢,٤٤ في المئة من فئة أقل من ١٥سنة ستفرض قيداً كبيراً على مستقبل التنمية في العراق بدخولهم سن العمل، ما يتطلب أن يكون الاقتصاد قادراً على توليد فرص مناسبة

لهم، إذ إن التوجهات العامة المستندة إلى فلسفة الاقتصاد الحر سينتج منها وجود نسبة بطالة دائمة في الاقتصاد العراقي.

وما نريد قوله ها هنا إن الحرية الاقتصادية تعني في أكثر الأحيان العبودية للآخرين، وإذا كان الناس يقتلون بالرصاص فإن النظام الاقتصادي قادر على قتلهم بالتجويع، فما يأمله العراقيون هو مجتمع إنساني، اشتراكي اقتصادياً، وحر التفكير روحياً، رحم الله الجواهري القائل:

فتفهموا: إنَ العراق بخيره وثرائه لطغامهم منهوب

وسوية في خزيه مستعمر أو من يقيم مقامه وينيب

الفصل السابع

خصخصـة قطاع النفـط في العـراق: الأبعـاد والمخاطـر

نبيل جعفر عبد الرضا[*]

مقدمـة

يمكن التوثيق بأن تأريخ النفط هو تأريخ الصراع بين الدول الكبرى، كل منها تسعى لتأمين احتياجاتها من النفط الخام. ويسعى بعضها من خلال احتكار سر الحياة إلى التحكم في الآخرين. تأريخ النفط أسود ومليء بالحروب والمؤامرات والانقلابات والاغتيالات والنهب والرشى، والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية تسعى إلى تأكيد دورها التسلطي في العالم بتأمين سيطرتها على حقول النفط خارج أراضيها، والهاجس النفطي ليس وليد اليوم، ولا يقتصر على قضايا الطاقة بجوانبها التقنية، وقد أدخل في باب السياسة والاقتصاد السياسي، وهو ليس مجرد دراسات وإحصاءات وبحوث وتأملات. إنه صراع يدور في السر والعلانية، وتتراوح ايقاعاته بين المحافل الأكاديمية المعنية بالنفط والقرارات السياسية للقصور الرئاسية والملكية والترسانات العسكرية التي يتحكم فيها الجنرالات. إنها ببساطة حرب من أجل السيطرة على النفط، لأن هذا الذهب وإن كان أسود إلا أن «من يسيطر عليه يسيطر على العالم» على حد تعبير جورج براون وزير الخارجية الأمريكية الأسبق. العراق هو البلد الوحيد الذي لم تشمله حملة عقد الستينيّات من القرن الماضي للبحث والتنقيب

(*) أستاذ الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة.

عن النفط. هذه الحملة التي قادتها الشركات النفطية العملاقة، واستخدمت فيها كل الخبرات الجيولوجية والتكنولوجية. وقد ترتب على ذلك أنه من بين منتجي النفط كافة في العالم، تقع افضل التوقعات لاكتشافات المستقبل في العراق. بعد احتلال الولايات المتحدة العراق في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣ ظهرت اتجاهات بين أوساط عدد من السياسيين والاقتصاديين تتناغم مع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للنفط العراقي، تدعو إلى خصخصة قطاع النفط في العراق من دون أن تستثني من ذلك الاحتياطيات النفطية. إن الدعوة إلى خصخصة قطاع النفط يخدم المصالح الأمريكية، لأنه يؤدي إلى ضمان حصول الشركات الأمريكية على معظم الاستثمارات في الصناعة النفطية العراقية.

فضلاً عن ذلك ستفضي هذه الاستثمارات إلى الهيمنة على الاكتشافات النفطية الجديدة، وبالتالي الهيمنة على انتاج وتسويق النفط العراقي. واللافت أن الدعوة إلى خصخصة قطاع النفط تبدو مقتصرة على العراق دون غيره من الدول النفطية كالسعودية والكويت وايران. ونظراً إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي ستواجه عمليات خصخصة الاقتصاد العراقي بصفة عامة والقطاع النفطي بصفة خاصة، فإن الضرورة تقتضي قدر تعلق الأمر بقطاع النفط أن يبقى تحت ادارة وملكية الدولة من دون أن يعني ذلك عدم إفساح المجال للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي للعمل في بعض حلقات الصناعة النفطية وفق تعاقدات خاصة. وعلى ذلك فالبحث هو محاولة لتأشير بعض الحجج الرافضة الخصخصة ولدعم الاتجاه الرامي إلى ابقاء النفط تحت سيطرة الدولة.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي

يعد العراق أحد أغنى بلدان العالم بثروته النفطية. وتتمثل الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي بعوامل عديدة، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية في قائمة البلدان التي تحتوي على أكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام. وتجمع التقديرات في الوقت الراهن على أن حجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام يصل إلى ١١٥ مليار برميل، وهو يعادل ١١ في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٣[١]. في حين تشير تقديرات أخرى إلى رقم أعلى من ذلك بكثير ربما يصل إلى ٣٠٠ مليار برميل كاحتياطي غير مؤكد، وذلك لأن التنقيب عن النفط في العراق قد توقف منذ

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٤.

عام ١٩٨٠، وأن ٥٠ في المئة من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد، ومنها منطقة الصحراء الغربية التي يعتقد أنها تحتوي على ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر، فضلاً عن ذلك فإن المنطقة الشمالية الشرقية من العراق تحمل احتياطيات نفطية جديدة(٢).

من الواضح أن الموارد العراقية ضخمة تمثل أكبر موارد نفطية غير مطورة في العالم، فمن بين ٧٣ حقلاً مكتشفاً حتى الآن هناك ١٥ حقلاً فقط تعمل بما يتراوح ما بين ٣٠ في المئة و٥٠ في المئة من طاقتها الانتاجية. وتتوزع حقول النفط العراقية العملاقة المنتجة على أربعة حقول في جنوب العراق تسهم وحدها بـ ٧٥ في المئة من انتاج النفط العراقي، وهي الرميلة وغرب القرنة والزبير ونهران عمر، أما الحقل الكبير الخامس، حقل مجنون، فلم يستغل بعد، وهناك حقول كركوك التي تنتج الكمية المتبقية والمقدرة بـ ٢٥ في المئة(٣). لم يتم حفر سوى ٢٣٠٠ بئر في جميع مناطق العراق منها ٢٠٠٠ بئر في هذه الحقول، في حين اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حفر ما يقارب المليون بئر في ولاية تكساس وحدها(٤). تتميز الحقول النفطية العراقية بتعدد المكامن في الحقل الواحد، وهي تقع على اليابسة وغير عميقة، ومعظمها كبير جداً ولا يحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة. وتعد كلف الاستكشاف والتطوير منخفضة جداً في العراق، حيث تشير التقديرات إلى أن تكلفة استخراج طن النفط في العراق تتراوح ما بين ٢ و٥ دولارات، في حين تبلغ التكلفة من نفط بحر قزوين ١٧ دولاراً للطن، بينما تبلغ التكلفة لنفط بحر الشمال ١٠ دولارات، أما نفط سيبريا (نفط روسيا الرئيس) فإن التكلفة تبلغ ما بين ٣٥ و٤٥ دولاراً للطن(٥).

ينطلق العراق من أرضية ملائمة تؤهله للتوسع السريع في الاستثمار في الطاقة الانتاجية، فهو الأوطأ كلفة في العالم بين المنتجين الرئيسين، ففي الوقت الذي تقدر الاستثمارات اللازمة لإنتاج برميل واحد من النفط يومياً بأكثر من ١٠ آلاف دولار

---

(٢) خليل العنابي، «الدوافع النفطية الأمريكية وراء التهديد بضرب العراق،» موقع إسلام أون لاين، ١٨/ ١/ ٢٠٠٣، ص ٢.

(٣) مجيد الهيتي، «مساهمة في النقاش حول نفطنا،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٠٩ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، ص ١.

(٤) أشواق عباس، «الملف النفطي في العراق،» **الحوار المتمدن**، ٣/ ٢/ ٢٠٠٥، ص ٢. متوفرة على الموقع: <http://www.rezgar.net>.

(٥) محمد سعيد عبد الطاهر، **الصراع في بحر قزوين** ([أبو ظبي]: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢)، ص ٢٧.

خارج منطقة الخليج، ونصف هذا المبلغ في منطقة الخليج العربي، فإن الاستثمارات اللازمة لانتاج برميل واحد لا تتجاوز ٣٢٠٠ دولار في العراق[٦].

وما يعزز الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي أنه قابل بشكل كامل للتصدير من خلال خطوط الضخ الممتدة إلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، أي امكان تجنب الخليج ومضيق هرمز، حيث أنشأ العراق في عام ١٩٧٥ خط الأنابيب الاستراتيجي الذي يربط حقول الجنوب بالشمال وهو ما يعطي العراق مرونة كبيرة في القدرة على التصدير من خلال البحر المتوسط أو الخليج العربي بحسب الحاجة، ويمتلك العراق أيضاً خطوطاً تمر بسوريا وتركيا والسعودية.

إن تعدد المنافذ التصديرية للنفط العراقي، وتوفر شبكة من الأنابيب والموانىء، تجعل بالامكان تسويق النفط العراقي إلى جميع الأسواق العالمية الرئيسة وبكلف معقولة.

وفي ضوء الارتفاع الكبير والمستمر للطلب على النفط وتخطي أسعار النفط الخام حاجز الـ ٥٠ دولاراً للبرميل، فإن العراق قد يؤدي دوراً محورياً في التوازن الاستراتيجي لسوق النفط العالمية. غير أن هذا الأمر يصطدم بحقيقة ضعف الطاقة الانتاجية للنفط العراقي التي لا تتناسب مع ما يمتلكه العراق من احتياطيات نفطية كبيرة، ومن قدرات تصديرية جيدة، وما يتوافر فيه من ملاكات فنية وادارية وطنية تمتلك خبرات جيدة في مجالات استخراج ونقل وتسويق النفط الخام. ولم يزد انتاج العراق من النفط الخام على ١,٣٧٨ مليون ب/ي في عام ٢٠٠٣ (الجدول رقم (٧ ـ ١)). وتخطط وزارة النفط العراقية لزيادة الطاقات الانتاجية للحقول النفطية إلى ٣,٥ مليون ب/ي عام ٢٠٠٧. وتقدر تكاليف زيادة الانتاج إلى هذا المستوى والمحافظة عليه بحدود ٤ مليارات دولار[٧].

إن هذه الاستثمارات من شأنها إحداث تحسينات في العملية الانتاجية المطبقة حالياً في الصناعة النفطية ومن ثم تحسين عوامل الاستخراج بصورة رئيسة في معظم الحقول، وهذا من شأنه أن يرفع انتاج النفط في العراق. ومن الممكن أن يرتفع انتاج النفط في العراق إلى ٨ ملايين ب/ي من مخزونه الثابت خلال فترة من ٦ إلى ٨ سنوات، بل يمكن أن يصل انتاج النفط العراقي إلى ١٠ ملايين ب/ي، في حال

(٦) عدنان الجنابي، «مستقبل صناعة النفط في العراق،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣١١ (٢٠٠٤)، ص ٢٠.

(٧) مهدي الحافظ، **ستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)** (بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٤)، ص ٢٠.

اكتشفت مخزونات نفطية جديدة. وهذا أمر محتمل إلى حد كبير، نظراً إلى توقّف أعمال الاستكشاف منذ أمد طويل. وفي حالة تحقيق مثل هذه الزيادات ستحدث تغييرات واسعة في سوق النفط العالمية، وحتى في بنية صناعة النفط الدولية.

ثانياً: الملامح العامة للسياسة النفطية العراقية

تمخض اجتماع مجموعة العمل التابعة للمعارضة العراقية في مؤتمر لندن الذي عقد قبل عام ٢٠٠٣ برعاية الولايات المتحدة عن رؤية مستقبلية للسياسة النفطية العراقية تتلخص: بضرورة انهاء احتكار الدولة ملكية قطاع النفط، وتسيير قطاع النفط انطلاقاً من إشاعة الحرية الاقتصادية في العراق، وبالاتجاه الذي يؤدي إلى فتح الآفاق أمام القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي للمساهمة الفعلية في أنشطة الاستكشاف والانتاج والتسويق، من دون استبعاد ملكية صناعة النفط العراقية والاحتياطي النفطي وتحويلها إلى القطاع الخاص الاجنبي. وضمن هذا التوجه يقول د. أحمد الجلبي زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي إنه يفضل انشاء كونسورتيوم برئاسة أمريكية، لتطوير حقول النفط العراقية، وستكون للشركات الأمريكية الحصة الكبرى في النفط العراقي. وهذا ينسجم تماماً مع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للنفط العراقي، والتي أفصح عنها بوضوح جيمس أكنز السفير الأمريكي السابق في السعودية، عندما قال «إن النفط ورغبة الولايات المتحدة للسيطرة على مصادره يمثلان المحور الأكثر تأثيراً في توجه وتفكير الادارة الأمريكية الحالية»[٨].

تم تأسيس المجلس الأعلى لسياسة النفط في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، وهو المعني بالسياسة النفطية العراقية، وتتلخص مهامه بالآتي: التخطيط الطويل والمتوسط المدى، الاستثمارات والمشاريع الرئيسة وطرق تمويلها، العقود والاتفاقيات مع الشركات الاجنبية، سياسة تسويق النفط وتسعير المنتجات المكررة المخصصة للاستهلاك الداخلي. وبهذا الصدد يقول د. إياد علاوي رئيس الحكومة العراقية المؤقتة الأسبق، رئيس المجلس الأعلى لسياسة النفط، إن هناك أربعة مبادئ رئيسة للسياسة النفطية العراقية الجديدة وهي:

١ ـ تحرر الحكومة من الالتزام بالادارة المباشرة للمشاريع التجارية مع التشديد على دورها في التنظيم والإشراف.

---

(٨) رمزي سلمان، «السياسة النفطية،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٩١٣.

٢ ـ تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية بأسرع ما يمكن من أجل اصلاح وتشغيل حقول النفط والغاز المنتجة في الوقت الحاضر.

٣ ـ فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية للحقول النفطية المكتشفة وغير المطورة.

٤ ـ تشجيع القطاع الخاص العراقي وإعطاؤه دوراً بارزاً وتفضيلياً في كل مظاهر التطور المستقبلي للعمليات النفطية في العراق.

يتضح مما سبق أن السياسة النفطية العراقية في سماتها العامة والتفصيلية، تتجه نحو اعطاء دور محوري للقطاع الخاص المحلي أو الاجنبي للقيام بمهام الاستكشاف والتطوير والانتاج ولا سيما في الحقول المكتشفة وغير المطورة. وبسبب ضعف إمكانات القطاع الخاص العراقي، فإن الحصة الكبرى من هذه الاستثمارات ستستأثر بها شركات النفط الاجنبية، في حين ستقتصر مهمّات الدولة (القطاع العام) على إصلاح وتشغيل الحقول النفطية المنتجة. إن إعداد وإصدار القوانين التي تحدد الوجهة المستقبلية لصناعة النفط العراقية ليست بالخطوة العملية اطلاقاً، وفي الوقت الذي تعاني فيه البلاد حالة من الانفلات الأمني، فإن الاقتراحات الرئيسة المتعلقة بالصناعة النفطية تحتاج إلى إعداد من قبل مجموعات من الخبراء والمستشارين، ودراسة متأنيّة ومكثفة لواقع الصناعة النفطية وآفاقها المستقبلية، وتحتاج أيضاً إلى موافقة من قبل سلطة شرعية منتخبة، وأي اختصار لهذا المسار سيعني حدوث تغييرات مستقبلية في البيئة التشريعية (القوانين) والسياسات، وشكوكاً في شرعية البرنامج النفطي بكامله، واتهامات بالفساد الاداري وانعدام الشفافية.

ثالثاً: مبررات ملكية الدولة لقطاع النفط في العراق

تأريخياً تعد بريطانيا أول من شهد انطلاق تيار خصخصة المشاريع المملوكة للدولة، حين تولى حزب المحافظين السلطة بزعامة مارغريت ثاتشر عام ١٩٧٩، ثم اكتسب هذا التيار زخماً كبيراً بعد تولي الرئيس الأمريكي رونالد ريغان السلطة في عام ١٩٨١. وأخذت عملية الخصخصة دفعة قوية منذ عقد التسعينيات بعد أن تبنتها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وطبقتها دول نامية عديدة مضطرة أو مختارة، مضطرة تحت ضغط وصفات صندوق النقد الدولي والدول الرأسمالية، ومختارة كنهج تنموي يرتكز على تقليص دور الدولة في الاقتصاد.

إن المبرر المركزي للدعوة إلى الخصخصة هو ان اقتصاد السوق أكثر كفاءة من

التخطيط المركزي في ادارة الموارد الطبيعية والبشرية. وبعبارة أخرى إن مشروع القطاع الخاص أكثر كفاءة بطبيعته من نظيره في القطاع الحكومي، ومعيار الكفاءة هنا يرتبط بتحقيق إنتاج أكبر من كمية معطاة من المدخلات أو تحقيق الإنتاج نفسه بكمية أقل من المدخلات. ولبلوغ هذا الهدف ينبغي إتاحة المجال لقوى السوق كي تعمل بحرية من دون تدخل الدولة في الاقتصاد، غير ان هذا المبرر ينطوي على افتراض غير دقيق يعزو فيه الكفاءة إلى الملكية الخاصة، وبالتالي فإن مشروع القطاع الخاص هو أكثر كفاءة من نظيره في القطاع العام. ولكن الكفاءة مستقلة عن ملكية عناصر الانتاج، والفضائح التي تعرضت لها بعض المؤسسات الخاصة مؤخراً، ولا سيما في الولايات المتحدة، هي دليل كافٍ على أن عدم كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن تطال القطاع الخاص أيضاً.

ومما يثير الشك والريبة في الخصخصة هو اتخاذها وسيلة لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي. وعلى الرغم من حاجة العراق الماسة إلى تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية، فإنّ ما يحتاج اليه العراق هو الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى إيجاد طاقات انتاجية جديدة من خلال إنشاء مشاريع جديدة قادرة على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وليس تلك الاستثمارات الأجنبية التي تستحوذ على المشاريع القائمة، وبالتالي لا تفضي سوى إلى استبدال ملكية محلية بملكية أجنبية من دون أن يكون لها تأثير يذكر في مستوى الناتج المحلي الاجمالي في العراق[٩].

وللخصخصة عواقب اجتماعية وخيمة تتمثل في القلق والريبة في نفوس المعنيين بمشاريع الدولة من إداريين وفنيين ومجهزين ومستهلكين. وهذه حالة تفاقم مشاكل عدم الاستقرار والأمن الذي يعانيه العراق. وفضلاً عن ذلك هناك صعوبة في أن يتحمل العراق مزيداً من الانحدار في الإنتاج والبطالة، وهي من الإفرازات المتوقعة لعملية الخصخصة.

إن نجاح عمليات الخصخصة يتطلب توفر شروط عديدة منها[١٠]:

١ ـ أن يكون الاقتصاد المعني في حالة طبيعية ومستقرة.

٢ ـ وصول سوق الأوراق المالية إلى مستوى مقبول من التطور.

٣ ـ أن تكون القطاعات الاقتصادية الأساسية في حالة متنامية.

٤ ـ فاعلية القطاع الخاص.

---

(٩) عباس النصراوي، «دفاع عن قطاع الدولة،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣١٣ (٢٠٠٥)، ص ١.

(١٠) أشواق عباس، «النفط العراقي والخصخصة القادمة،» **الحوار المتمدن**، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٥، ص ٣.

وباختصار فإن الاقتصاد العراقي غير جاهز لتقبل عمليات الخصخصة في هذه الحقبة من تأريخه، وبالتالي فهو في وضع لا يسمح له بانفتاح مفرط على العالم الخارجي.

وفي ما يتعلق بقطاع النفط في العراق، تكتشف معارضة الخصخصة زخماً كبيراً بالمقارنة مع المشاريع الحكومية الأخرى، لعوامل كثيرة سياسية واقتصادية وتأريخية.

يعتقد دعاة الخصخصة بأنّها ستحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الصناعة النفطية العراقية التي هي في حاجة ماسة إلى مشروع طموح لتوسيعها وتطويرها. ولذلك ينبغي تأمين الظروف التي تغري الشركات الأجنبية بالاستثمار فيها، والخطوة الأهم لذلك عدا توفير الأمن وسلطة القانون، هي فصل صناعة النفط العراقية عن سيطرة الدولة وملكيتها الكاملة لها، وخلق صناعة وطنية ذات بعد دولي من خلال الخصخصة[١١].

هذا الادعاء يفتقد الواقعية، لأن تدفق الاستثمار الأجنبي ليس مقيداً بنمط الملكية، سواء أكانت حكومية أم خاصة. وقد جرب العراق هذين النمطين في خلال تأريخه النفطي الطويل حيث كان رأس المال الاجنبي ماثلاً في شركة نفط العراق خلال الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٧٢، في حين حل محله قطاع الدولة ممثلاً بشركة النفط الوطنية عند التأميم. إن تجربة العراق مع شركات النفط الأجنبية لم تكن إيجابية، فقد توانت تلك الشركات في تطوير مصادر النفط العراقية، ما اضطر الحكومة إلى إصدار القانون رقم ٨٠ بتقليص عمليات تلك الشركات، الأمر الذي مهد إلى تأميم تلك الشركات عام ١٩٧٢، وأصبحت تحت الملكية والادارة الكاملتين من قبل الدولة. وقد أفضى تأسيس شركة النفط الوطنية إلى إيجاد بيئة مناسبة ساعدت على تكوين العديد من الاختصاصيين العراقيين الذي يملكون مؤهلات مرموقة ومتكاملة في مختلف جوانب الصناعة النفطية. ويرى مؤيّدو خصخصة قطاع النفط في العراق أن الاستمرار في وضع الصناعة النفطية. تحت السيطرة الكاملة للدولة لا يشجع النمو السريع لإمكانات العراق النفطية، كما إن بقاء بنية الصناعة النفطية على وضعها الحالي يعيق خطط توسع الانتاج، وأن شركة النفط الوطنية تتحمل مسؤولية بقاء إنتاج العراق من النفط عند مستويات متدنية بالمقارنة مع الاحتياطي النفطي الضخم للعراق، وبالتالي فإن الانتاج كان سيبلغ مستوى أعلى لو تمت خصخصة قطاع النفط العراقي، لكن هذا الرأي يتجاهل حقيقة أن مستويات إنتاج النفط في العراق كانت منخفضة ليس فقط

(١١) فاضل الجلبي، «العراق ضمن وضع جديد للسوق العالمية للنفط،» **الحياة**، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٥.

في عهد شركة النفط الوطنية، بل كذلك في عهد شركات النفط الأجنبية، ففي عهد شركات النفط الأجنبية، ظل إنتاج النفط العراقي أقل الممكن لأن شركة نفط العراق كانت تخطط الانتاج لمدة ١٠ سنوات قادمة، الأمر الذي حرمها من القدرة على تكييف الإنتاج وفق اتجاهات ومستويات الطلب، بينما استخدم مالكو الشركة حصصهم من النفط المنتج في الدول المجاورة لمواجهة الظروف غير المتوقعة. وعندما صار قطاع النفط ضمن قطاع الدولة بعد التأميم، بقي إنتاج النفط العراقي دون الممكن، ليس لأن قطاع النفط صار حكومياً، بل لأنه عانى ما لحق بالاقتصاد العراقي من دمار، خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وخلال حرب الخليج عام ١٩٩١، والعقوبات الاقتصادية الخانقة التي استمرت لمدة ١٣ عاماً، ثم الحرب الأخيرة والفوضى التي حلت بالبلاد تحت الاحتلال[١٢].

وثمة حجة أخرى لدعاة الخصخصة، هي أنها تحفز على توفير رأس المال والتكنولوجيا اللذين يفتقر اليهما قطاع النفط العراقي، لإعادة إعمار البنية التحتية وتطوير الحقول النفطية، ما يستلزم إتاحة مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي لتحقيق استغلال أكثر كفاءة للموارد النفطية. وهذه الضرورة تقتضي إرساء أطر قانونية لعلاقة جديدة مع شركات النفط الأجنبية. صحيح أن العراق محروم من التدفقات الاستثمارية الأجنبية وما ينطوي عليها من نقل لرأس المال والتكنولوجيا، لكن هذا التدفق ليس رهناً بالخصخصة، إذ إن بإمكان العراق أن يحفز هذا التدفق حتى من دون الخصخصة، نظراً إلى احتياطيه النفطي الهائل ولأن كلفة الانتاج هي الأكثر انخفاضاً في العالم. والجدير بالإشارة أن الحكومة العراقية قد توصلت في أواسط عقد التسعينيات إلى اتفاقات مع عدد من الشركات العالمية (ألف الفرنسية قبل اندماجها مع توتال، وكونسورتيوم روسي تقوده لوك أويل، وشركة النفط الصينية وغيرها). وقامت الاتفاقات على أساس المشاركة في الانتاج لمدة ٢٠ سنة لتطوير بعض الحقول الكبرى التي اكتشفت في عقد السبعينيات، وبقيت من دون تطوير بسبب حروب العراق. ولم تتضمن الاتفاقات اعطاء حصص للمستثمر الأجنبي من النفط العراقي، بل اقتصرت على إعطاء المستثمر الأجنبي حق الحصول على النفط الخام لتغطية كلفة الاستثمار، إضافة إلى نسبة مئوية معينة كربح على الاستثمار[١٣]. كل هذه الاتفاقات أبرمت في ظل العقوبات الاقتصادية الخانقة، على رغم بقاء ملكية قطاع النفط للدولة.

ويقترح دعاة الخصخصة تحرير النفط من سلطة الدولة والتخلي عن فكرة أن

---

(١٢) النصراوي، «دفاع عن قطاع الدولة،» ص ٣.

(١٣) الجلبي، المصدر نفسه، ص ٢.

النفط هو ريع للدولة، وهو ما قد يمثل أحد الخيارات العملية أمام العراق من أجل استغلال أفضل لثروته النفطية للحصول على المبالغ اللازمة لاعادة إعمار العراق. وتشير تقديرات المؤسسات التمويلية الدولية إلى أن تكاليف إعادة إعمار العراق تبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار، فيما يرفع الكونغرس الأمريكي الرقم إلى ٤١٠ مليارات دولار، في حين ترى أوساط محايدة أن كلفة إعمار العراق لا تتجاوز الـ ٢٦ مليار دولار، بعد أن نأخذ بالاعتبار إمكانات القدرات الوطنية المتاحة كماً ونوعاً. إن المبالغة المقصودة في تقدير حجم احتياجات عملية الإعمار تستهدف إظهار العراق بأنه بحاجة إلى أموال ضخمة والدفع باتجاه توفيرها من خلال المسارين الآتيين[١٤]:

١ ـ تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل من خلال الحصول على أموال من خصخصة مشاريع القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص، ولا سيما الأجنبي، وهذا ما يتطلب فتح أبواب العراق على مصراعيها للاستثمار الاجنبي ومن دون قيود خلافاً لما هو حاصل في العديد من الدول النامية.

٢ ـ تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل من خلال الحصول على قروض مقابل رهن الاحتياطيات النفطية، حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى رهن النفط العراقي مقابل عملية إعادة الإعمار وفق الأرقام الموضوعة من قبلهم. إن الدعوة إلى خصخصة الاحتياطي النفطي في العراق تنطوي على مخاطر تتعلق بكون الاحتياطي النفطي ثروة وطنية لا تعود إلى الجيل الحالي فحسب، بل هي ملك للأجيال اللاحقة أيضاً. ومن هنا أياً كانت السلطة القائمة وأياً كانت طبيعة النظام السياسي، فلا توجد جهة في الدولة تمتلك حق التنازل أو بيع جزء من الثروة الوطنية أو كلّها.

فضلاً عن ذلك، ثمة شعور جمعي في العراق بأن النفط يعد رمزاً وطنياً مقدساً في مسيرة نضاله الطويل[١٥]. إن العلاقة الوثيقة بين قطاع النفط والتطور السياسي الذي شهده العراق منذ نشوء دولته الحالية في عام ١٩٢١، وتطورات هذا القطاع وطنياً وعالمياً، تركت تأثيرات عميقة على شعب العراق ومؤسساته. وزعزعة هذه العلاقة تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار، فالمسألة النفطية مسألة سيادية تغوص عميقاً في جذور الوطنية العراقية.

---

(١٤) نبيل جعفر عبد الرضا، «إعادة إعمار العراق ـ بين الحقيقة والوهم،» **المنارة** (بغداد)، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥.

(١٥) عبد الوهاب حميد رشيد: «الاقتصاد العراقي إلى أين؟: الجزء الأول،» **علوم إنسانية**، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، و«الاقتصاد العراقي إلى أين؟: الجزء الثاني: مستقبل النفط،» **علوم إنسانية**، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

إن من أخطر عواقب الخصخصة تقليص القدرات المالية والاقتصادية للدولة العراقية، وبالتالي تقييد عمل الحكومة في تطوير الاقتصاد العراقي ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية الناجمة عن الحروب والحصار والاحتلال. إن خصخصة قطاع النفط سيحرم الحكومة من التصرف بجزء مهم من الثروة الريعية النفطية الضخمة التي تعد ضرورية لإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي وتطويره.

وعلى الرغم من تبني الباحث وجهة النظر المعارضة لخصخصة قطاع النفط في العراق، إلا أن الخصخصة كمنهجية استراتيجية يمكن اتباعها في العراق، قد تأخذ شكل عقود التأجير والإدارة، حيث لا تتضمن عمليات الخصخصة المتبعة وفق هذا الأسلوب نقل ملكيّة المؤسسات العامة لا جزئياً ولا كلياً، وانما تنحصر هذه العمليات في نقل الخبرات الإدارية والفنية والمالية لمدة زمنية محدودة من القطاع الخاص إلى مؤسسات الدولة مقابل مبالغ مالية يحصل عليها القطاع الخاص، مثل عقود الخدمات التي قد تفقدها الدولة مع الشركات الخاصة لتقديم خدماتها الفنية والإدارية والخدمية مقابل مبلغ معين تدفعه الدولة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بكامل السلطة على المنشأة فنياً ومالياً. وبعد إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي واصلاحه، وهو ما قد يستغرق مدة زمنية لا تقل عن ٥ سنوات من العمل الجاد والحثيث، ولا يوجد مبرر يجعل شركات النفط الأجنبية غير قادرة على فتح محطات لتعبئة الوقود في مختلف أنحاء العراق بالتنسيق مع القطاع الخاص العراقي، وهو ما قد يحد من الاعتماد على القطاع العام في التوزيع والتشغيل.

خلاصـــة

يعد النفط أهم ثروة طبيعية في العراق، وهو رمز لسياسة التحرر الوطني ضد الاستعمار، منذ اكتشاف النفط في كركوك عام ١٩٢٧. والقاعدة العامة في معظم الدول والمثبتة في دساتيرها وقوانينها، تستند إلى المبدأ القائل: إن ما هو فوق الارض ملك لصاحب تلك الارض، وما هو في باطنها فهو ملك عام يعود للدولة. إن النفط العراقي موجود في باطن الارض وقد تعود على الانتظار. وعندما يستخرج ويسوق ينبغي أن يكون ذلك وفق المصلحة الوطنية العراقية مع مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة بهذه الثروة الناضبة، ولما كان النفط هو العصب الرئيس للاقتصاد العراقي، ومصدر الدخل المهم، والمحرك للتنمية في العراق، بات الأمر يتطلب الإبقاء عليه تحت سيطرة الدولة، وعدم السماح بأي نوع من المشاركة الأجنبية الدائمة أو الالتزامات الدائمة في صناعة استخراج النفط، لأن عملية خصخصة صناعة استخراج النفط

العراقي لا يمكن أن تتحقق من دون دفع تكاليف سياسية واقتصادية واجتماعية باهظة الثمن، نظراً إلى المكانة الخاصة التي تمثلها هذه الصناعة في الاقتصاد والمجتمع العراقيين، وفي البرامج السياسية للأحزاب السياسية العراقية وفي ضمير ووعي الشعب العراقي. ولكن هذا لا يعني عدم الاستفادة من التكنولوجية المتاحة للشركات الأجنبية، ولا يعني أيضاً عدم مساهمة القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي في الاستثمار والتطوير على أساس المصالح المتبادلة، ووفق معايير القانون الدولي الذي يحترم أسس الملكية العامة ويحدد أسلوب المساهمة وفق المعايير المعروفة كعقود المقاولات والإيجار وغيرها.

الجدول رقم (٧ ـ ١)

تطور إنتاج وصادرات النفط الخام في العراق خلال المدة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٣

(١٠٠٠ ب/ ي)

السنــــــة	إنتاج النفط الخام	صادرات النفط الخام
١٩٨٥	١٤٠٤	١٠٨٥
١٩٨٨	٢٧٤٤	٢٠٩٥
١٩٩١	٥٨٢	٣٩
١٩٤٤	٧٤٨	٦٠
١٩٩٧	١٣٨٤	٧٤٦
٢٠٠٠	٢٨١٠	٢٠٣٩
٢٠٠٣	١٣٧٨	٣٨٨

المصـــــدر: Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), *Annual Statistical Bulletin* ([Wein]: OPEC, 2003), pp. 13 and 23.

الفصل الثامن

الآليات القانونية الأمريكية لإفلات قوّات الاحتـلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق(*)

باسيل يوسف بجك(**)

تمهيـد

يستهدف هذا الفصل تسليط الضوء على المنهج القانوني الأمريكي المتبع لإفلات مرتكبي جرائم تعذيب المعتقلين العراقيين من قبل القوات الأمريكية، ذلك لأن استمرار الكشف عن المزيد من جرائم التعذيب، وآخرها ما نشر في قناة التلفزيون الاسترالية بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، يطرح أكثر من تساؤل عن مبرر عدم ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم من القضاء الدولي ومن المحكمة الجنائية الدولية بالذات، أو من القضاء العراقي الوطني على الأقل، والاكتفاء بتحقيقات عسكرية مسلكية تجريها الأجهزة العسكرية الأمريكية، أو تحيل هؤلاء الفاعلين على محاكم عسكرية تكتفي بالحكم عليهم بعقوبات لا تتناسب مع طبيعة الجريمة وخطورتها في القانون الدولي.

الأخطر من ذلك هو عدم ملاحقة الآمر بفعل التعذيب، أو المتساهل في

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف «العراق والعنف الجديد» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٢٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، ص ١١١ ـ ١٢٥.

(**) محام سوري. من مؤلفاته: **في سبيل حقوق الإنسان والشعوب** (١٩٨٨)؛ **دبلوماسية حقوق الإنسان: المرجعية القانونية والآليات** (٢٠٠٢)، و**المحكمة الجنائية الدولية (هيمنة القانون أم قانون الهيمنة)** (٢٠٠٣). وقام بترجمة كتاب: **تدويل الدساتير الوطنية** *(Internationalization des constitutions nationales).*

ارتكابه من القيادات العسكرية، بهدف توصيف أفعال التعذيب، كونها ممارسات فردية وليست منهجية تسأل عنها القيادة العسكرية والسياسية في الولايات المتحدة.

أولاً: المرجعية القانونية لتجريم فعل التعذيب وتوصيفه في الصكوك القانونية الدولية

تتوزع المرجعية القانونية لحظر وتجريم فعل التعذيب وتوصيفه في الصكوك الدولية (International Instruments) إلى نوعين من الصكوك:

ـ يتمثل بالإعلانات الدولية التي وإن كانت لا تتسم بالإلزام القانوني للدول إلا أنها أضحت بالممارسة مصدراً من مصادر القانون الدولي العرفي انطلاقاً من أن حظر التعذيب يشكل قاعدة دولية آمرة (Imperative Norm).

ـ ورد في الاتفاقيات الدولية (International Conventions) التي تلزم الدول التي انضمت إليها.

١ ـ الإعلانات الدولية التي تحرم وتجرم التعذيب

أ ـ نصت المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

ب ـ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٤٥٢/ د ـ ٣٠ تاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٧٥ إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويتضمن هذا الإعلان ١٢ مادة، حيثُ نصت المادة ٣ منه على أنه لا يجوز لأي دولة أن تسمح بالتعذيب أو أن تتسامح فيه. ولا يسمح باتخاذ الظروف الاستثنائية، مثل حالة الحرب أو خطر الحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارئ عامة أو أخرى، ذريعة لتبرير التعذيب.

٢ ـ الاتفاقيات الدولية التي تحرم وتجرم التعذيب

أ ـ اتفاقيات جنيف الأربع للقانون الدولي الإنساني لعام ١٩٤٩

نصت المادة ٣ من اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب لسنة ١٩٤٩ والتي تشكل بمجموعها المصدر الأساسي للقانون الدولي الإنساني على ما يلي:

تحظر الأفعال التالية في ما يتعلق بالأشخاص المذكورين وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(١) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب.

(٢) أخذ الرهائن.

(٣) الاعتداء على الكرامة الشخصيّة، وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

وتشكل هذه الأفعال جرائم حرب كما ورد في مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ وفي الأحكام الصادرة عنها والمعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بقراريها رقم ٣ (د ـ ١) في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٤٦ و٩٥ (د ـ ١) في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، والمادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي سيرد نصها لاحقاً.

ب ـ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦

نصت المادة ٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

«لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبّية أو علمية على أحد دون رضاه.

علماً بأن المادة ٤ من العهد الدولي التي أجازت للدول الأطراف في حالات الطوارئ الاستثنائية والمعلن قيامه رسمياً، أن تتخذ، في أضيق الحدود، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى العهد، قد أكدت الفقرة ٢ من المادة ٤ المذكورة على عدّ ما ورد في المادة ٧ من القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها حتّى في حالات الطوارئ، حيثُ نصت على أنّه لا يجيز هذا النصّ أي مخالفة لأحكام المواد ٦ و٧ و٨ (الفقرتان ١ و٢) و١١ و٥ و١٦ و١٨.

ج ـ اتفاقية مناهضة التعذيب لسنة ١٩٨٤

نصت المادة ٢ من الاتفاقية على ما يلي:

(١) «تتخذ كُلّ دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في إقليم يخضع لاختصاصها القضائي.

(٢) لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواءٌ أكانت هذه الظروف حالة حرب أم تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.

(٣) لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

د ـ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨

نصت المادة ٥ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد من المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في روما في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨ على ما يلي:

يقتصر اختصاص المحكمة على أشدّ الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية:

(١) جريمة الإبادة الجماعية.

(٢) الجرائم ضدّ الإنسانية.

(٣) جرائم الحرب.

(٤) جريمة العدوان.

ونصت المادة ٧ على تعريف الجرائم ضدّ الإنسانية بأنه لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية «جريمة ضدّ الإنسانية» متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضدّ أية مجموعة من السكان المدنيين وعلى علم بالهجوم:

(١) القتل العمد.

(٢) الإبادة.

(٣) الاسترقاق.

(٤) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان.

(٥) السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي.

(٦) التعذيب.

(٧) الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

ونصت المادة ٨ على أن يكون للمحكمة اختصاص في ما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سيما عندما ترتكب هذه الجرائم في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم. ولغرض هذا النظام الأساسي تعني جرائم الحرب:

ـ الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، أي فعل من الأفعال التالية ضدّ الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم اتفاقية جنيف ذات الصلة:

(١) القتل العمد.

(٢) التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية.

(٣) تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة.

أي أن فعل التعذيب يعتبر بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جريمة ضدّ الإنسانية وجريمة حرب.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة من الصكوك الدولية التي تجرم فعل التعذيب وتعاقب مرتكبه

انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ كما صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. وبعد أن وقَّعت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سحبت توقيعها. ولكن مصادقة الولايات المتحدة على العهد الدولي المشار إليه واتفاقية مناهضة التعذيب اقترنت بمجموعة من التحفظات التي أفرغت هذه المصادقة من المحتوى القانوني المؤثر.

وانطلاقاً من التزام الولايات المتحدة بهذين الصكين الدوليين، وبخاصة ما أفرزته اتفاقية مناهضة التعذيب من آثار قانونية تناولت الولايات المتحدة بسبب ممارسات قواتها في العراق، يتضمن هذا المبحث مطلبين:

الأول يعرض تحفظات الولايات المتحدة عن العهد الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب.

و**الثاني** يتناول تقرير الولايات المتحدة عن تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وطلب لجنة مناهضة التعذيب معلومات عن ممارسة القوات الأمريكية التعذيب في العراق.

١ ـ المطلب الأول: تحفظات الولايات المتحدة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب

أ ـ التحفظات والإعلانات المتعلقة بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

صادقت الولايات المتحدة على العهد الدولي المذكور بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٢ واقترنت المصادقة بخمسة تحفظات وخمسة إعلانات تفسيرية وإعلانين لاحقين. ونقتصر في هذا المطلب على التحفظات والإعلانات المتعلقة بمسألة التعذيب التي وردت في المادة ٧ من العهد الدولي.

التحفظات

٣ ـ إن الولايات المتحدة تعتبر نفسها مرتبطة بموجب المادة ٧ من العهد الدولي بالنسبة إلى تعبير (العقوبة القاسية أو اللاإنسانية) بصورة تشمل المعاملة أو العقوبة القاسية غير المألوفة المحظورة بموجب التعديلات الخامس والثامن والرابع عشر من دستور الولايات المتحدة.

٤ ـ حيثما يطبق في الولايات المتحدة القانون عامة على مرتكب الجريمة، تطبق العقوبة النافذة عند ارتكاب الفعل. إن الولايات المتحدة لا تنضم إلى ما ورد في الشرط الأخير من الفقرة الأولى من المادة ١٥ (ينصّ على أنّه إذا حدث بعد ارتكاب الجريمة أن صدر قانون ينصّ على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف).

الإعلانات التفسيرية

٥ ـ إن الولايات المتحدة تفسر العهد الحالي بأنه يجب أن يطبق من الحكومة الاتحادية في المجالات التي تمارس اختصاصاتها. وبالنسبة إلى الولايات والإدارات المحلية تمارس مهامها ضمن اختصاصاتها وتتخذ الحكومة الاتحادية جميع التدابير المناسبة لتطبيق العهد.

الإعلانات

١ ـ تعلن الولايات المتحدة أن أحكام المواد ١ إلى ٢٧ من العهد لا تطبق تلقائياً (Non-Self Executing).

ب ـ التحفظات والإعلانات المقترنة بمصادقة الولايات المتحدة على اتفاقية مناهضة التعذيب

التحفظات حين المصادقة بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٩٤

إن رأي وموافقة مجلس الشيوخ مرتبطان بالتحفظات التالية:

(١) إن الولايات المتحدة تربط بين التزامها بموجب المادة ١٦ منع «العقوبة القاسية واللاإنسانية» وما ورد من تعبير «المعاملة أو العقوبة القاسية غير المألوفة» المحظورة بموجب التعديلات الخامس والثامن والرابع عشر من دستور الولايات المتحدة.

(٢) بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٠ فإن الولايات المتحدة ترى أنها ليست ملتزمة بأحكام الفقرة الأولى من المادة ٣٠، ولكنها تحتفظ بحقها في تطبيقها حالة بحالة، باتباع إجراءات التحكيم أو غيره من الإجراءات.

التفسيرات

إن رأي وموافقة مجلس الشيوخ مرتبطان بالتفسيرات التالية التي تطبق على التزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية:

١ ـ أ ـ في ما يتعلق بالمادة الأولى، إن الولايات المتحدة تعتقد بأن الفعل كي يشكل تعذيباً، يجب أن يستهدف صراحة إيقاع ألم أو عذابات جسمية، أو نفسية حادة، وأن الألم أو العذابات النفسية تحدث اختلالات عقلية مزمنة مثيرة ناجمة عن:

١ ـ فعل عمدي لإحداث الألم، أو العذاب الجسمي، أو النفسي، أو التهديد فيه.

٢ ـ فعل إدارة، أو التهديد بإدارة تقديم موادَّ، أو معالجة تستهدف إتلاف الإمكانيات الذاتية، أو الشخصيّة.

٣ ـ الفعل المتضمن عبارات التهديد بالموت المحدق.

٤ ـ التهديد بموت شخص ثالث بتعريضه لآلام جسمية شديدة، أو بإدارة تقديم موادَّ، أو معالجة تستهدف الإمكانيات الذاتية، أو الشخصيّة بصورة محدقة.

١ ـ ب ـ إن الولايات المتحدة تفسر تعريف التعذيب الوارد في المادة الأولى بأنه

يطبق فقط على الأفعال الموجهة مباشرة ضدّ الأشخاص الموجودين تحت الحراسة أو الرقابة المادية لفاعل الجريمة.

١ ـ ج ـ في ما يتعلق بالمادة الأولى من الاتفاقية، إن الولايات المتحدة تفسر تعبير عقوبات (Sanctions) بأنها تشمل العقوبات المفروضة من القضاء وغيره من السلطات المخولة بموجب قانون الولايات المتحدة أو بالتفسير الصادر عن المحاكم. إن الولايات المتحدة تعتبر في جميع الأحوال أن دولة طرفاً لا يمكنها بموجب العقوبات الواردة في قانونها الداخلي أن تعطل الهدف من الاتفاقية وهو منع التعذيب.

١ ـ د ـ إن الولايات المتحدة تفسر التعبير الوارد في المادة الأولى «يوافق عليه» بأنه يعني أن الموظف الرسمي على علم بأن النشاط الذي يعتبر شكلاً من أشكال التعذيب قبل أن ينتج آثاره وأن من واجبه القانوني التدخل لمنعه.

١ ـ هـ ـ إن الولايات المتحدة تعتبر أن عدم احترام الإجراءات القانونية السارية المفعول لا يشكل، بحدّ ذاته، فعل تعذيب بموجب المادة الأولى من الاتفاقية.

٢ ـ إن الولايات المتحدة تفسر التعبير الوارد في المادة الثالثة «إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب» بأنه يعني «الاحتمال القوي بالتعرض للتعذيب».

٣ ـ طبقاً لتفسير الولايات المتحدة فإن المادة ١٤ تلزم الدولة الطرف بأن تضمن للأشخاص حقّ ممارسة المطالبة بالعطل والضرر، وتبنى فقط على أفعال التعذيب التي تعرضوا لها في الأراضي التابعة لسلطانها القضائي.

الإعلان

إن رأي وموافقة مجلس الشيوخ مرتبطان بالإعلان التالي:

إن الولايات المتحدة تعلن بأن أحكام المواد ١ إلى ١٦ من الاتفاقية لا تطبق تلقائياً (Non -Self Executing).

يتبين من العرض الموثق للتحفظات (Reservations) أو الإعلانات (Declarations) أو البيانات التفسيرية (Understandings) الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية عند مصادقتها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بأنها استهدفت جميعها، وكما جاء في الفقرة ٣، التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلق بالتحفظات، بصرف

النظر عن تسميتها، أو عنوانها، استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لمعاهدة ما في انطباقها على الدولة. وهذا يشكل منهجاً قانونياً يتعارض مع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ التي تنص في الفقرة ـ ج ـ من المادة ١٩ على عدم جواز أن يكون التحفظ منافياً لموضوع المعاهدة وهدفها.

اعتراضات ألمانيا وبلجيكا والدانمارك وإسبانيا وفنلندا وفرنسا وإيطاليا والنروج والبرتغال وهولندا والسويد على التحفظات الأمريكية المقترنة بالتصديق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

بعد مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٢ وما اقترن فيها من تحفظات، تلقت الأمانة العامة للأمم المتحدة اعتراضات على هذه التحفظات من إحدى عشرة دولة أوروبية تشكل أكثرية دول الاتحاد الأوروبي[١].

موقف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المدنية والسياسية من التحفظات الأمريكية

تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بتقريرها الأولي عن تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩٤[٢] ونوقش من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بين ٢٩ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ وأصدرت اللجنة المذكورة ملاحظاتها الختامية (Concluding Observations) حول التقرير بما فيه موضوع التحفظات الأمريكية[٣].

وجاء في هذه الملاحظات الختامية حول التحفظات ما يلي:

المواضيع الرئيسيّة لقلق اللجنة (Principal Subjects of Concern).

٢٧٨ ـ أخذت اللجنة علماً باهتمامات الوفد في التعليق العام الصادر عن اللجنة ذي الرقم ٢٤ (٥٢) حول التحفظات التي تبديها الدول عند المصادقة، أو الانضمام إلى العهد، أو البروتوكول الاختياري، وأثير الانتباه إلى الملاحظات التي

(١) انظر تفاصيل الاعتراضات في: Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General = Traités multilatéraux déposés auprès du Secrétaire général ([New York]: United Nations, 1999) (Doc - ST/LEG/SER. E/17).

(٢) الموزع في: «Initial Report of the U.S. to the Human Rights Committee,» (CCPR/C/81/ Add.4), 24 August 1994.

(٣) انظر الوثيقة: Interational Covenant on Civil and Political Rights [CCPR], «Concluding Observations of the Human Rights Committee,» (CCPR/C/79/Add.50, A/50/40).

أبداها رئيس اللجنة في الجلسة ١٤٠٦ بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٩٥.

٢٧٩ ـ تأسف اللجنة للتوسع في التحفظات والإعلانات والتفسيرات المفاهيمية حول العهد الصادرة عن الدولة الطرف. **وإنها تعتقد بأنها بمجموعها قصد فيها التأكيد على أن الولايات المتحدة قبلت فقط ما ورد سابقاً في قانون الولايات المتحدة. إن اللجنة قلقة بصورة خاصة حول التحفظات المتعلقة بالفقرة ٥ من المادة ٦ والمادة ٧ من العهد والتي تعتقد بأنها غير متفقة مع موضوع وهدف العهد.**

٢٨٠ ـ تأسف اللجنة بأن أعضاء القضاء الاتحادي أو على صعيد الولايات والقضاء المحلي لم تتم توعيتهم حول التزامات الدولة الطرف بموجب العهد، كما أن البرامج المستمرة لتثقيف القضاء لا تتضمن معارف حول العهد ومناقشة تطبيقه، وسواءٌ أعلنت محاكم الولايات المتحدة مؤخراً أو لم تعلن بأن العهد غير نافذ تلقائياً فإنه يتعين تزويد القضاء بمعلومات حول أحكامه.

٢٨١ ـ أخذت اللجنة علماً بموقف الوفد بأن إعلان الولايات المتحدة حول عدم التنفيذ التلقائي للعهد لا يمنع المحاكم الأمريكية من الاسترشاد بالعهد عند تفسير القانون الأمريكي.

مقترحات وتوصيات (Suggestions and Recommendations)

أوصت اللجنة الولايات المتحدة كونها دولة طرف بعدة توصيات وفي ما يتعلق بالتحفظات ما يلي:

٢٩٢ ـ توصي اللجنة بأن تعيد الدولة الطرف النظر في تحفظاتها وإعلاناتها وتفسيراتها المفاهيمية بهدف سحبها، وبخاصة التحفظات عن الفقرة ٥ من المادة ٦ والمادة ٧ من العهد.

٢٩٦ ـ تطلب اللجنة إلى الدولة الطرف بأن تعيد النظر في تشريع الولايات المتحدة على الصعيد الاتحادي أو الولايات بهدف التضييق من عدد الأفعال التي تؤدي إلى الإعدام وأن تقتصر على نحو صارم على الجرائم الأكثر خطورة، وذلك تطبيقاً للمادة ٦ من العهد مع التوجه أخيراً إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

يتعين على السلطات اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان عدم صدور أحكام إعدام على مرتكبي الجرائم قبل بلوغهم الثامنة عشرة. تعتبر اللجنة أن وسائل تنفيذ حكم الإعدام يجب أن تأخذ بالحسبان حظر التسبب بآلام يمكن تجنبها وتوصي الدولة الطرف باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان احترام المادة ٧ من العهد.

مثلث الجوانب القانونية للتحفظات الأمريكية بهدف إفلات قواتها من المسؤولية عن انتهاكات الاتفاقيات الدولية

في ضوء العرض الكامل للجوانب القانونية للتحفظات الأمريكية عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، يلاحظ أن منهجية التحفظات الأمريكية تتمثل في ثلاثة جوانب قانونية وهي:

(١) عدّ نصوص الاتفاقيات الدولية غير نافذة تلقائياً (Non - Self Executing) من قبل القضاء الأمريكي.

(٢) اعتبار أحكام الدستور والقوانين الأمريكية كافية لتغطية الحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ورفض إصدار أي تشريع يعدل القوانين النافذة.

(٣) التحفظ على تطبيق حقوق تدخل ضمن القواعد القطعية الآمرة (Imperative Norm) تتصل بالحق في الحياة والتي حظرت الاتفاقيات الدولية مخالفتها حتّى في أوقات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد وجود الأمة.

وهذا المثلث من الجوانب القانونية يقود إلى حلقة مفرغة في أعمال الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ذلك أن عدم التنفيذ التلقائي من قبل المحاكم الأمريكية لنصوص الاتفاقيات الدولية وعدم صدور تشريع يدرج نصوص الاتفاقيات ضمن التشريعات الوطنية، أو ما يطلق عليه استقبال وإدماج الاتفاقيات الدولية في التشريعات الوطنية، يضاف إلى ذلك الامتناع عن تعديل التشريعات النافذة، يؤدي إلى تعطيل تطبيق الاتفاقية بأكملها.

وقد عبرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الفقرة ٢٧٩ من الملاحظات الختامية التي أوردنا ذكرها عن أسف اللجنة نظراً إلى أن الولايات المتحدة لم تقبل إلا ما ورد في القانون الأمريكي فقط، أي أن انضمام الولايات المتحدة إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها لا يتعدى الشكل من دون المضمون الفعلي. وبناء عليه فقد اعتبرت مجموعة التحفظات دليلاً على عدم قبول الولايات المتحدة النظام الدولي لحقوق الإنسان[٤].

---

(٤) David P. Stewart, «United States Ratification of the Covenant on Civil and Political Rights: The Significance of the Reservations, Understandings, and Declarations,» *Human Rights Law Journal*, vol. 14, nos. 3-4 (April 1993), p. 77.

٢ ـ المطلب الثاني: التقرير الثاني للولايات المتحدة عن تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وطلبات لجنة مناهضة التعذيب بمعلومات عن ممارسة القوات الأمريكية للتعذيب في العراق

تقدمت الولايات المتحدة بتقريرها الأولي عن تطبيق الاتفاقية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩[(٥)] ونوقش من قبل اللجنة بين تاريخ ١٠ إلى ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠. وبتاريخ ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٤ طلبت لجنة مناهضة التعذيب من الولايات المتحدة معلومات عن معاملة المعتقلين في العراق.

وتقدمت الولايات المتحدة بتقريرها الدوري الثاني عن تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب[(٦)] وذلك بتاريخ ٦/ ٥/ ٢٠٠٥. واحتوى التقرير على ٨٥ صفحة تضمنت عرضاً لتطبيق مواد الاتفاقية، ورداً على توصيات لجنة مناهضة التعذيب بعد مناقشة التقرير الأولي. وألحق فيه ملحقان للمعلومات: **الأول** عن ممارسات الولايات المتحدة تجاه أفراد حركة طالبان في أفغانستان ومعتقل غوانتنامو. و**الثاني** عن ممارسات القوات الأمريكية في العراق.

وعالج الملحق المتعلق بالعراق ضمن عشر صفحات (من الصفحة ٧٠ إلى ٨٠) ممارسات القوات الأمريكية في العراق والتي أصبحت تسميتها القوات المتعددة الجنسيات بموجب قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ١٥٤٦/ ٢٠٠٤ الذي أضفى على قوات الاحتلال الأمريكي صفة القوات المتعددة الجنسيات بناء على رسالتين متبادلتين بين رئيس وزراء العراق إياد علاّوي ووزير الخارجية الأمريكية.

وجاء في ملحق التقرير عن العراق إقرار صريح بالممارسات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني واتفاقية مناهضة التعذيب. ويضيف الملحق بأن وزارة الدفاع الأمريكية قد أحالت المسؤولين عن ممارسات التعذيب إلى القضاء العسكري.

واللافت للنظر في الملحق بأنه لم يورد أي ذكر لاتفاقية مناهضة التعذيب في معرض توصيف ممارسات القوات الأمريكية كمرجعية لتوصيف هذه الممارسات، وإنما اكتفى بالقول بأنها إساءات وتصرفات مسيئة. ومما هو جدير بالذكر أن الملحق قد أورد بأن هناك تسعة تقارير صدرت عن مختلف المراجع العسكرية تناولت جرائم التعذيب في أبو غريب. ويختتم الملحق بعنوان يعبر عن الرغبة في الاستفادة من

---

(٥) وزع التقرير بالوثيقة رقم (CAT/C/28/Add.5).

(٦) «Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment,» (CAT/C/48/Add.3), 29/6/2005.

التجربة، وكأن الولايات المتحدة مجرد دولة نامية ليس لديها منهج قانوني أو سياسي معروف لمعاملة المعتقلين وفق الاتفاقيات الدولية. لقد جاء العنوان الأخير عن الدروس المستفادة وسياسة الإصلاح (Lessons Learned and Policy Reforms)، بينما تتصرف الولايات المتحدة في المجتمع الدولي كونها القوة العسكرية الأعظم والأقوى في العالم.

ومن المنتظر أن يناقش التقرير الثاني للولايات المتحدة في دورة لجنة مناهضة التعذيب التي ستعقد في جنيف خلال شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦.

وبعد أن أطلع فريق العمل المكلف بالتقرير الأمريكي أعدت اللجنة في دورتها المنعقدة في جنيف بين ٧ إلى ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ قائمة من الأسئلة التي أرسلت إلى حكومة الولايات المتحدة لتهيئة الردّ عليها من قبل الوفد الذي سيناقش التقرير الثاني[٧]، وتتضمن الأسئلة ٥٩ فقرة موزعة على موادّ الاتفاقية. وبلغ عدد الأسئلة المتعلقة بمعاملة المعتقلين في العراق ستة أسئلة في مختلف مواد الاتفاقية، ما يؤكّد بأن اللجنة لم تقتنع بالمعلومات الواردة في ملحق التقرير الثاني.

ثالثاً: التشريعات التي أصدرتها قوات الاحتلال الأمريكية في العراق لإفلات قواتها من العقاب وحصانتها من المثول أمام القضاء العراقي

استكمالاً للمنهج الأمريكي الذي يستهدف إفلات القوات الأمريكية من الملاحقة القضائية الدولية بسحب توقيعها على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفرض هذا المنهج على مجلس الأمن، ما يستحق أن يخصص له بحث مستقل عن الآليات القانونية الأمريكية؛

ومتابعة لتطبيق سياسة التحفظات الأمريكية على اتفاقيات حقوق الإنسان، وبخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، باعتبار نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان غير قابلة للنفاذ ذاتياً من قبل المحاكم الأمريكية؛

جاءت قوات الاحتلال الأمريكي في العراق لتصدر تشريعات تمنح قواتها والمتعاونين معها حصانة قضائية من المثول أمام القضاء العراقي.

(٧) الأسئلة واردة في الوثيقة رقم (CAT/C/USA/Q/CRP.1) الصادرة بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥.

فقد نصت الفقرة ٣ من القسم ٣ من أمر مدير سلطة الائتلاف الموقتة رقم ٧ تاريخ ١٠/٦/٢٠٠٣ على ما يلي[٨]:

(٣) لا يحاكم أي شخص نتيجة قيامه بتقديم العون أو المساعدة لقوات الائتلاف وللسلطة الائتلافية الموقتة أو نتيجة علاقته بقوات الائتلاف أو بالسلطة الائتلافية الموقتة أو نتيجة قيامه بالعمل لحساب أي منهما.

أصدر مدير سلطة الائتلاف الموقتة المذكرة رقم ٣ تاريخ ١٨ /٦/ ٢٠٠٣ ونصت الفقرة ٣ من القسم ٢ منها على ما يلي:

أي محكمة عراقية بضمنها محكمة الجنايات المركزية المشكلة وفقاً للأمر رقم ١٨ تاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ ليس لها سلطة على أي فرد من التحالف في أي موضوع سواءٌ أكان مدنياً أم جزائياً[٩].

كما نصّ أمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف الموقتة رقم ١٧ تاريخ ٦/٢٧/ ٢٠٠٣ على مجموعة من النصوص التي تمنح الحصانة لقوات الائتلاف والمقاولين[١٠].

فقد نصّ القسم ١ من الأمر على التعاريف التالية:

(١) يعني مصطلح «موظفو الائتلاف» جميع العسكريين غير العراقيين وجميع الموظفين المعينين للعمل مع قائد قوات الائتلاف، أو تحت إمرته، أو مع قوات الائتلاف، أو مع جميع القوات التي تستخدمها دولة عضو في الائتلاف بما في ذلك المدنيون الملحقون بهذه القوات، وكذلك جميع العسكريين غير العراقيين وجميع الموظفين المدنيين المعينين للعمل مع مدير سلطة الائتلاف الموقتة أو وفقاً لتوجيهاته، أو تحت إشرافه.

(٢) يعني مصطلح «موظفو بعثات الارتباط الأجنبية» الأفراد الذين أصدرت لهم وزارة الخارجية العراقية، تحت إشراف سلطة الائتلاف الموقتة، بطاقات التعريف الخاصة بموظفي بعثات الإرتباط الأجنبية.

(٣) يعني مصطلح «إجراءات قانونية» أية إجراءات تتخذ لإلقاء القبض على شخص ما أو أشخاص أو لاحتجازهم، كما تعني إجراءات الدعاوى القانونية

(٨) الأمر نشر في: **الوقائع العراقية** (١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٣)، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٩) المذكرة منشورة في: المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١٠) الأمر نشر في: **الوقائع العراقية** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ١ ـ ٥.

المتخذة في المحاكم العراقية أو أمام هيئات عراقية أخرى، سواء أكانت جنائية أو مدنية أو إدارية أو ذات طابع آخر.

(٤) يعني مصطلح «الدولة الأم» الدولة التي تقدم موظفين للائتلاف بوصفهم جزءاً من الائتلاف في العراق، أو الدولة التي ترسل موظفي بعثة ارتباط أجنبية.

(٥) يعني مصطلح «مقاولو الائتلاف» الكيانات التجارية غير العراقية أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و/ أو الخدمات لقوات الائتلاف أو لسلطة الائتلاف الموقتة أو نيابة عنهما بموجب ترتيبات تعاقدية.

(٦) يعني مصطلح «مقاولو الائتلاف من الباطن» الكيانات التجارية غير العراقية أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و/ أو الخدمات لمقاولي الائتلاف أو نيابة عنهم، وللأنشطة التي يمارسها الائتلاف أو سلطة الائتلاف الموقتة بموجب ترتيبات تعاقدية.

ونصّ القسم ٢ من الأمر على ما يلي:

(١) تتمتع سلطة الائتلاف الموقتة وقوات الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكاتها وأموالها وأصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية.

(٢) يتعين على جميع موظفي الائتلاف وجميع موظفي بعثات الارتباط الأجنبية احترام القوانين العراقية المنطبقة على موظفي الائتلاف وموظفي بعثات الارتباط الأجنبية الموجودين داخل الأراضي العراقية، ويتعين عليهم كذلك احترام اللوائح التنظيمية والأوامر والمذكرات والبيانات العامة التي يصدرها المدير الإداري لسلطة الائتلاف الموقتة.

(٣) يتمتع موظفو بعثات الارتباط الأجنبية بالحصانة من الإجراءات القانونية.

(٤) يخضع جميع موظفي الائتلاف على نحو حصري للولاية القضائية لدولهم الأم، ويتمتعون بالحصانة من جميع الولايات القضائية الجنائية والمدنية والإدارية، ومن إلقاء القبض عليهم، أو احتجازهم بأي شكل إلا من قبل أشخاص يعملون نيابة عن دولهم الأم، ولكن لا يوجد في أحكام هذه المادة أي نصّ يحول دون قيام موظفي قوات الائتلاف بمنع موظفي الائتلاف من ارتكاب أي سوء تصرف خطير، أو احتجاز موظفي الائتلاف، الذين يمكن أن يلحقوا ضرراً بأنفسهم، أو بالآخرين، احتجازاً موقتاً إلى أن يتم تسليمهم بسرعة إلى سلطات الدولة الأم ذات الاختصاص.

وفي جميع هذه الظروف، يحاط علماً على الفور قائد القوة العسكرية التي ينتمي إليها الشخص المحتجز.

(٥) بالنسبة إلى موظفي الائتلاف الذين يرتكبون عملاً أو أعمالاً في العراق لا تنص القوانين الجنائية في الدولة الأم على معاقبة مرتكبيها، يجوز لسلطة الائتلاف الموقتة أن تطلب من الدولة الأم التنازل عن ولايتها القضائية على هؤلاء الموظفين لمحاكمتهم بموجب القانون العراقي على ما اقترفوه من عمل أو أعمال. وفي هذه الحالات، لا تتخذ أية إجراءات قانونية من دون موافقة مكتوبة من المدير الإداري لسلطة الائتلاف الموقتة.

الواضح من هذه النصوص أن قوات الاحتلال (الائتلاف) تتمتع بحصانة من المثول أمام المحاكم العراقية، ما يجعل الدولة في العراق ناقصة السيادة القضائية تجاه قوات الائتلاف والمقاولين المتعاقدين معها. ومن المعروف أن هناك العديد من الشركات الأمنية الخاصة متعاقدة مع قوات الاحتلال، وبالتالي فهي مشمولة بالحصانة القضائية.

وبناء على هذه الأحكام التي لا تزال سارية المفعول لا يمكن القضاء العراقي محاكمة أي جندي من قوات التحالف عن فعل تعذيب ارتكبه ضدّ أي مواطن عراقيّ باعتباره جريمة يعاقب عليها القانون العراقي. وهذا ما تمّ فعلاً، إذ إنّ القضاء العراقي لم ينظر في جرائم التعذيب التي ذاع صيتها، وإنما قامت الولايات المتحدة بإحالة بعض مرتكبي الجرائم على محاكم عسكرية أو لجان انضباطية عسكرية بهدف امتصاص النقمة التي ظهرت في الرأي العام العالمي ليس إلا.

خلاصة استنتاجية

يبدو واضحاً من العرض المختصر للآليات القانونية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لإفلات قواتها من المساءلة الجزائية والمدنية وقيادتها السياسية والعسكرية، أنه يتّسم بمنهج واضح المعالم يتمثل في ثلاثة جوانب متكاملة ومترابطة في السياسة التشريعية الأمريكية وهي:

(١) عدم الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واستصدار قرارات من مجلس الأمن بعدم شمول قواتها العاملة في قوات حفظ السلام الدولية بالنظام الأساسي المذكور. وهو منهج مؤسسي من الولايات المتحدة تجاه جنودها المشاركين في قوات حفظ السلام في الأمم المتحدة، حيثُ أصرت على إصدار قرارات من مجلس الأمن بمنحهم الحصانة من الملاحقة عن الأفعال التي يرتكبونها

والتي يعاقب عليها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لكون الولايات المتحدة غير منضمة إلى النظام الأساسي للمحكمة المذكورة. وكان أول القرارات قرار مجلس الأمن ١٤٢٢/ ٢٠٠٢ تاريخ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٢. وكانت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بقرارها المؤرخ في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ قد شجبت ما تضمنه قرار مجلس الأمن المذكور من حصانة مبدئية تلقائية لدول أطراف أو غير أطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[(١١)].

بينما يلاحظ بأن مجلس الأمن أصدر قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بإحالة متهمين تابعين لدول غير منضمة للنظام المذكور، بجرائم مشمولة بالنظام الأساسي، على المحكمة الجنائية الدولية، عملاً بالمادة ١٣ من النظام الأساسي. والمثال على ذلك القرار ١٥٩٣/ ٢٠٠٥ بإحالة الحالة في دارفور ـ السودان على النائب العام في المحكمة الجنائية الدولية، بالرغم من أن السودان لم يصادق على النظام الأساسي. ومن قبيل المقارنة يمكن نظرياً صدور قرار من مجلس الأمن بإحالة مرتكبي جرائم تعذيب المعتقلين في العراق على المحكمة الجنائية الدولية. ولكن هذا القرار غير وارد عملياً لعدم إمكانية تقديمه من إحدى الدول في مجلس الأمن تبعاً للبيئة السياسية الدولية الراهنة، يضاف إلى ذلك استخدام حقّ النقض من الولايات المتحدة إذا حصل مثل هذا القرار على تسعة أصوات، وهذا مستبعد أيضاً، وهذه إحدى مفارقات النظام الدولي القائم على القطبية الأحادية.

(٢) اقتران مصادقة الولايات المتحدة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب، بتحفظات أهمها عدم النفاذ التلقائي لنصوص الاتفاقية، ما يجعل المصادقة شكلية بحتة لعدم التزام القضاء الأمريكي بأحكامها، واعتبار الدستور والتشريعات الأمريكية المرجع الوحيد في القرارات القضائية. لذلك أحيل بعض مرتكبي جرائم التعذيب على محاكم عسكرية ذات طابع تأديبي عسكري ليس أكثر بهدف امتصاص نقمة الرأي العام.

(٣) حصانة القوات الأمريكية وشركات القطاع الخاص الأجنبية المتعاقدة معها من الملاحقة أمام القضاء العراقي، ما يشكل منهجاً واضحاً للإفلات من العقاب.

---

(١١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: باسيل يوسف بجك وضاري خليل محمود، **المحكمة الجنائية الدولية (هيمنة القانون أم قانون الهيمنة)** (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٤.

وقد أشار تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠٠٤ عن حالة حقوق الإنسان في العراق في الفقرة ١١٧ من التقرير إلى هذه الحصانة من دون أن يعلق عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[١٢]، وبخاصة إلى تعارضها مع قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٢٠٠٤/ ٧٢ تاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٤ المتعلق بالإفلات من العقاب.

وعليه، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت منهجية قانونية لإفراغ محتويات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بإفلات قواتها من العقاب عن الجرائم المرتكبة والتي تشكل جرائم حرب، مستفيدة من البيئة السياسية الدولية الراهنة التي لا تسمح بأي تصرف تجاه الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

(١٢) «The Present of Human Rights in Iraq,» (E/CN.4/2005/4), 9 June 2004.